وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلمـــي

جـامعة المديـــة

كليـة العلـوم الاقتصـاديـة و علـوم التسييـــر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير تخصص الاقتصاد والمالية الدولية.

تفكيك التعريفة الجمركية وآثارها على الإيرادات العامة في ظل الشراكة الأورومتوسطية

"حالة الاقتصاد الجزائري 2005-2010"

إعداد الطـالب: إشـراف الدكتـور:

بوشريـط العربـي غريبـي أحمد

أعضاء لجنة المناقشة:

- د/ حميدوش علي .....جامعة المدية.....رئيسا
- د/ غريبي أحـــمد..... جامعة المدية.....مشرفا ومقررا
- د/ حميدي يوسف.....جامعة المدية.....عضوا ممتحنا
- أ-د/ بوزيدة حميـــد.....جامعة بومرداس.....عضوا ممتحنا

السنة الدراسية: 2012-2013

تشكـــــرات

أشكر الله عز وجل جزيل الشكر على أن وفقني وأمدني القوة والإرادة لإتمام هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر الجزيل والعرفان لأستاذي ومشرفي الأستاذ المشرف الدكتور غريبي أحمد على توجيهاته القيمة التي لم يبخل بها علي طيلة المسيرة الإشرافية.

كما أشكر جميع من ساعدني في إنجاز هذا العمل من بعيد أو من قريب، كما لا أنسى كل الأساتذة و الزملاء على مستوى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة المدية.

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل إلى كل من:

والداي الكريمين أطـــال الله في عمرهما

كل إخوتي وأخواتي وجميع أفراد عائلتي

كل الأصدقاء والزملاء

الفــهرس

مقدمـــة عـــامة

الفصل الأول: الشراكة الأورو–متوسطية، المحتوى والمسار

مقدمة الفصل.....02

المبحث الأول : المشروع الأورو – متوسطي.....03

المطلب الأول : مفهوم الشراكة 04

الفرع الأول : تعريف الشراكة 04

الفرع الثاني : خصائص الشراكة 06

المطلب الثاني : التطور التاريخي للمشروع الأورو– متوسطي 07

الفرع الأول: بدايات مشروع الشراكة الأورو–متوسطية.....07

الفرع الثاني: تبلور مشروع الشراكة الأورو–متوسطية (إعلان برشلونة).....10

المطلب الثالث: أهداف الشراكة.....11

الفرع الأول: أهداف الشراكة من منظور الدول الأوروبية 11

الفرع الثاني: أهداف الشراكة من منظور الدول المتوسطية 12

المبحث الثاني : الشراكة الأورو–متوسطية الآليات والنتائج.....13

المطلب الأول : آليات الشراكة الأورو– متوسطية 14

الفرع الأول: برنامج ميدا MEDA.....14

الفرع الثاني: البنك الأوربي للاستثمار.....16

الفرع الثالث: الآلية الأوربية للجوار والشراكة.....20

المطلب الثاني : التعاون الاقتصادي والمالي الأورو–متوسطي.....23

الفرع الأول: التعاون التجاري..... 23

الفرع الثاني: الطاقة.....26

الفرع الثالث: البيئة.....27

الفرع الرابع: جمع المعلومات.....29

الفرع الخامس: النقل.....30

المطلب الثالث : تقييم مشروع الشراكة الأورو– متوسطية..... 32

المبحث الثالث: الشراكة الأورو– جزائرية.....35

المطلب الأول : الشراكة الأورو–جزائرية ومحتواها 35

الفرع الأول: عقد الشراكة.....36

الفرع الثاني: محتوى الاتفاقية وبنودها.....**37**

الفرع الثالث: خلفية اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي.....40

المطلب الثاني: علاقات التعاون بين الجزائر والإتحاد الأوربي.....42

الفرع الأول: التعاون المالي.....42

الفرع الثاني: التعاون التجاري.....**51**

خاتمة الفصل.....56

الفصل الثاني: مخطط تفكيك التعريفة الجمركية الجزائرية

مقدمة الفصل.....**58**

المبحث الأول: ماهية الجمارك.....**59**

المطلب الأول: نشأة و تطور إدارة الجمارك الجزائرية.....**59**

المطلب الثاني: دور إدارة الجمارك.....**60**

الفرع الأول: الدور الاقتصادي و المالي.....60

الفرع الثاني: الدور الجبائي.....63

المبحث الثاني: التعريفة الجمركية.....**64**

المطلب الأول: مفهوم الحقوق الجمركية.....64

الفرع الأول: تعريف الحقوق الجمركية.....65

الفرع الثاني: خصائص الحقوق الجمركية.....65

المطلب الثاني: أنواع التعريفة الجمركية.....**66**

الفرع الأول: من حيث منشأ البضاعة.....66

الفرع الثاني: من حيث كيفية إصدار التعريفة.....67

الفرع الثالث: من حيث وحدة أو تعدد التعريفات.....67

الفرع الرابع: من حيث الظروف التي تطبق فيها التعريفة.....68

الفرع الخامس: من حيث آثار التعريفة.....69

الفرع السادس:من حيث تحديد سعر التعريفة الجمركية 69

المطلب الثالث: أهداف التعريفة الجمركية.....70

الفرع الأول: الهدف المالي.....71

الفرع الثاني: الهدف الاقتصادي.....72

المبحث الثالث: مخطط تفكيك التعريفية الجمركية.....74

المطلب الأول: تكييف التعريفة الجمركية والمتطلبات الإقليمية والدولية الجديدة.....74

المطلب الثاني: مخطط تفكيك الحقوق الجمركية على المنتجات الصناعية 77

الفرع الأول:عرض عام لجدول التفكيك الجمركي.....77

الفرع الثاني: القائمة الأولى.....79

الفرع الثالث: القائمة الثانية.....81

الفرع الرابع: القائمة الثالثة.....83

المطلب الثالث: تفكيك الحقوق الجمركية على المنتجات الزراعية.....87

الفرع الأول: الامتيازات المقررة للصادرات الزراعية الأوروبية.....88

الفرع الثاني: الامتيازات المقررة للصادرات الزراعية الجزائرية.....94

خاتمة الفصل.....99

الفصل الثالث: أثر تفكيك التعريفة الجمركية على الإيرادات العامة في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي

مقدمة الفصل.....101

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (2000-2010).....102

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري..... 102

المطلب الثاني: التركيب السلعي للصادرات و الواردات خلال الفترة (2000–2010) 105

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي لأهم المبادلات خلال الفترة (2000–2010).....109

المبحث الثاني: المبادلات التجارية الأوربية الجزائرية في إطار الشراكة، وقيمة الخسارة من الحقوق الجمركية.....114

المطلب الأول: المبادلات التجارية الأوربية الجزائرية الأوربية في إطار الشراكة الأورو–متوسطية.114

الفرع الأول: المنتجات الصناعية.....115

الفرع الثاني:المنتجات الزراعية.....120

المطلب الثاني: تقدير الربح غير المحصل في مجال إيرادات الحقوق الجمركية.....123

المبحث الثالث: أثر الخسارة (الربح غير المحصل) من الحقوق الجمركية على الإيرادات العامة في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي.....130

المطلب الأول:أثر الخسارة في الحقوق الجمركية على الإيرادات العامة.....130

المطلب الثاني:قيمة الخسارة في الحقوق الجمركية المتوقعة 132

الفرع الأول: مخطط التفكيك التعريفي الجديد في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي.....133

الفرع الثاني: مبلغ الخسارة المنتظرة في ظل تمديد آجال التفكيك التعريفي على المنتجات الأوربية.....137

خاتمة الفصل.....139

الخـــاتمة العـامة

قــائمة الجـداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	مساعدات برنامج "ميدا1" و"ميدا2" للفترة 1995-2004	16
(2-1)	القروض التي تولى بنك الاستثمار الأوربي إدارتها (1995-2002)	17
(3-1)	قروض بنك الاستثمار الأوربي لكل دولة للفترة 1995-2002	18
(4-1)	توزيع استثمارات "فيميب-بنك الاستثمار الأوربي" حسب القطاع للفترة 2002-2011	19
(5-1)	توزيع استثمارات "فيميب-بنك الاستثمار الأوربي" حسب القطاع والبلد للفترة 2002-2011	20
(6-1)	المساعدات المالية للدول الشريكة لاتحاد الأوربي في إطار الآلية الأوربية للجوار والشراكة	22
(7-1)	المشاريع الإقليمية في المجال الاقتصادي في إطار الشراكة الأورو-متوسطية	24
(8-1)	المشاريع الإقليمية في مجال الطاقة في ظل الشراكة الأورو- متوسطية	27
(9-1)	المشاريع الإقليمية في مجال البيئة في إطار الشراكة الأورو-متوسطية	28
(10-1)	المشاريع الإقليمية في مجال مجتمع المعلومات	29
(11-1)	المشاريع الإقليمية في مجال النقل في ظل الشراكة الأرو-متوسطية.	31
(12-1)	لاعتمادات المالية في إطار برنامج "ميدا1"	43
(13-1)	أهم البرامج الممولة من طرف برنامج ميدا1	44
(14-1)	البرامج الممولة من طرف برنامج ميدا2	45
(15-1)	المساعدات المالية للجزائر في إطار الآلية الأوربية للجوار والشراكة	46
(16-1)	المساعدات المالية من طرف البنك الأوربي للاستثمار للجزائر	48
(17-1)	المساعدات المالية للجزائر من طرف البنك الأوربي للاستثمار للفترة 1996-2002	49
(18-1)	المساعدات المالية للجزائر من طرف بنك الاستثمار الأوربي عن طريق الآلية الأورو-متوسطية لتسهيل الاستثمار والشراكة للفترة بين 2002-2011	50
(19-1)	المشاريع الثنائية للجزائر مع الاتحاد الأوربي	52
(20-1)	المشاريع الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوربي في قطاع النقل	53
(21-1)	المشاريع الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوربي في قطاع البيئة والمياه	54
(1-2)	تطور الإيرادات الجمركية	71
(2-2)	توزيع رزنامة التفكيك الجمركي حسب اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية	78
(3-2)	توزيع معدلات التعريفة الجمركية حسب طبيعة السلع	79
(4-2)	توزيع منتجات القائمة الأولى للتفكيك الجمركي حسب المعدلات و البنود التعريفية.	80

(2–5)	واردات الجزائر من سلع القائمة الأولى	81
(2–6)	توزيع منتجات القائمة الثانية للتفكيك الجمركي حسب البنود والمعدلات	82
(2–7)	مخطط التفكيك للتعريفة الجمركية للقائمة رقم(2)	82
(2–8)	واردات الجزائر من سلع القائمة الثانية	83
(2–9)	توزيع منتجات القائمة الثالثة للتفكيك الجمركي حسب البنود و المعدلات	84
(2–10)	مخطط التفكيك التعريفي للقائمة رقم (3)	85
(2–11)	واردات الجزائر من سلع القائمة الثالثة	86
(2–12)	واردات الجزائر من السلع الزراعية في إطار الشراكة الأوربية.	90
(2–13)	معدل التخفيضات الممنوحة لمنتجات الصيد الأوربية	92
(2–14)	نسب توزيع الامتيازات التعريفية الآنية الممنوحة للمنتجات الزراعية المحولة الأوربية	93
(2–15)	مخطط توزيع بنود قائمة المنتجات الزراعية الأخرى حسب المعدلات	94
(2–16)	حجم الصادرات الجزائرية من منتجات الصيد	95
(2–17)	حجم الصادرات الجزائرية من السلع الزراعية المحولة	97
(2–18)	الصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية الأخرى	98
(3–1)	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000–2010	102
(3–2)	واردات الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000–2010	106
(3–3)	صادرات الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000–2010	107
(3–4)	واردات الجزائر حسب الأقاليم الاقتصادية	109
(3–5)	الصادرات الجزائرية حسب الأقاليم الاقتصادية	111
(3–6)	حجم صادرات الاتحاد الأوربي من المنتجات الصناعية نحو الجزائر في إطار الشراكة	115
(3–7)	الواردات الجزائرية الزراعية والمنتجات السمكية في إطار الشراكة الأوربية	121
(3–8)	الإيرادات الجمركية في إطار الشراكة الأوربية لسنة 2005-2010	124
(3–9)	الخسارة من الإيرادات الجمركية في إطار الشراكة الأوربية للفرة 2005–2010	127
(3–10)	نسبة الخسارة إلى كل من الإيرادات العامة العادية الإيرادات الجبائية والناتج المحلي الاجمالي الإجمالي خلال الفترة 2005–2010	131
(3–11)	المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية على منتجات القائمة الثانية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي	134
(3–12)	المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية على منتجات القائمة الثالثة في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي	136
(3–13)	قيمة الخسارة المتوقعة للفترة 2012–2020 في ظل المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية على المنتجات الأوربية في إطار الشراكة	138

قـائمة الأشكـــال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(3–1)	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000–2010	103
(3–2)	واردات الجزائر لسنتي 2000 و2010	106
(3–3)	صادرات الجزائر لسنتي 2000و 2010	108
(3–4)	الواردات الجزائرية للسنتي 2000 و2010	110
(3–5)	حصة زبائن الجزائر خلال سنتي 2000 و2010	112
(3–6)	الواردات الجزائرية من المواد المصنعة في إطار الشراكة الأورومتوسطية	116
(3–7)	نسبة واردات الجزائر من سلع القوائم الثلاثة في إطار الشراكة الأوربية إلى الواردات الكلية	117
(3–8)	تطور الواردات الجزائرية الزراعية في إطار الشراكة الأوربية للفترة 2005–2011	121
(3–9)	نسبة واردات الجزائر الزراعية إلى الواردات من دول الاتحاد الأوربي في إطار الشراكة	122
(3–10)	الحقوق الجمركية الفعلية والحقوق النظرية ونسبة الخسارة الجمركية	128
(3–11)	نسبة الخسارة في إيرادات الحقوق الجمركية على مجموع المنتجات الأوربية في إطار الشراكة ونسبة الإيرادات الجمركية الكلية للفترة 2005–2010	128
(3–12)	تطور الخسارة في إيرادات الحقوق الجمركية والإيرادات الكلية للحقوق الجمركية للفترة 2005–2010	128
(3–13)	تطور مبلغ الخسارة من الحقوق الجمركية في ظل التفكيك التعريفي في إطار الشراكة الأوربية للفترة 2005–2010	147

المقدمة العامة

مقـــــدمة:

تميزت نهاية القرن العشرين بميل بارز نحو عولمة للاقتصاد، عمليا تهدف إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته وحركة عوامله سواء كانت سلعا أو رأسمالا، عمالة أو تكنولوجية أو غير ذلك، بمعنى ارتباط كل بلد بشبكة عالمية مالية وتجارية وتكنولوجية بالعالم الخارجي، بحيث باتت الحياة مستحيلة بمعزل عن هذه الظاهرة التي تقوم بتغيير البيئة الاقتصادية وتوجيهها صوب تحرير التجارة وأسواق رأس المال وزيادة إنتاج الشركات والتغيير التكنولوجي.

إن الدول النامية لا يمكنها أن تبقى بمعزل عن هذه التطورات، بل وجدت نفسها مجبرة للدخول في فضاء اقتصادي جديد أملته عولمة الاقتصاد وشموليته، لذلك فهي مطالبة بالتعديل الفعلي لهياكلها الاقتصادية وتكييفها لمواجهة التحولات الجارية على منظومة الاقتصاد العالمي، ونتيجة لفشلها في تجسيد كيانات اقتصادية متكاملة فيما بينها عن طريق الاندماج والتكتل وخلق مناطق نفوذ من أجل المنافسة وفرض الوجود في المجتمع الدولي، أصبحت هذه الدول تبحث منفردة على ترتيبات حمائية لاقتصادياتها عن طريق الدخول في عضوية منظمات عالمية مثل المنظمة العالمية للتجارة، أو الدخول في تكتلات اقتصادية وسياسية كبرى.

وعليه فإن التكتلات والتجمعات الاقتصادية أصبحت ضرورة تفرضها الأحداث والتطورات الدولية، فمشروع الشراكة الأورو-متوسطية ليس سوى مشروع لتهيئة اقتصاديات الدول المتوسطية للالتحاق بالاقتصاد العالمي من البوابة الأوربية، وضمن جهود الاتحاد الأوربي الهادفة إلى تشكيل منطقة اقتصادية إستراتيجية بين شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط، طرحت المفوضية الأوربية عدة مشروعات تكامل اقتصادي بين الاتحاد ومجموعات عديدة من البلدان.

الجزائر باعتبارها إحدى هذه البلدان وقعت في أفريل 2002 على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي التي يعتبر إعلان برشلونة قانونها الأساسي، فالشراكة الأورو-جزائرية التي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، ليست مجرد اتفاق تكامل اقتصادي بل تهدف إلى إدماج الاقتصاد الجزائري من خلال آليات تأسيس منطقة تجارة حرة حتى يتلاءم مع الشراكة من جهة ومع اقتصاد السوق من جهة أخرى، إن التوقيع النظري لاتفاقيات الشراكة من طرف الجزائر قصد الوصول إلى منطقة التجارة الحرة وما تستلزمه هته الأخيرة من تفكيك للحواجز الجمركية يستدعي طرح التساؤل التالي:

ما آثار تفكيك التعريفة الجمركية على الإيرادات العامة للدولة في ظل الشراكة الأورو–متوسطية ؟

تطرح الدراسة عددا من الأسئلة الفرعية التالية:

– ما محتوى اتفاق الشراكة الأورو–متوسطية؟

– كيف تتم عملية تفكيك التعريفة الجمركية الجزائرية؟

– ما مكانة الاتحاد الأوربي في المبادلات التجارية الجزائرية ؟

فرضيـــات الـــدراسة:

هناك معطيات يجب الأخذ بها، واعتبارها فرضيات قد تمكننا من الإجابة على الأسئلة، والاستعانة بها لحل إشكالية البحث، وتتلخص في الآتي:

– ترغب بلدان الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة توسيع منطقة نفوذها ومواجهة الهيمنة الأمريكية.

– تعمل الشراكة على تعظيم المنافع الاقتصادية للأطراف المبرمة للعقد، وذلك من خلال تبادل المزايا الاقتصادية

– تلعب التعريفة الجمركية الجزائرية دورها الجبائي (الإيرادات الجمركية) أكثر من دورها الاقتصادي (حماية الاقتصاد الوطني، ميزان المدفوعات...) انطلاقا من طبيعة المنتجات المتبادلة في التجارة الخارجية الجزائرية المتميزة بأحادية المنتوج المصدَّر والمتمثل في المحروقات.

أسبـاب اختيـار الموضوع

مما لا شك فيه أن لكل باحث شرع للخوض في دراسة ما، أسباب ودوافع جعلته يتمسك بموضوع بحثه منها الذاتية ومنها الموضوعية، فالذاتية بالنسبة لنا تتمثل في ميولنا للخوض في المواضيع الاقتصادية الدولية وكل ما جد في هذا المجال والذي يعرف تحولات وتطورات متلاحقة، أما الموضوعية فتتمثل أساسا في اعتبار الدراسة موضوع الساعة الذي يشغل بال الباحثين على الساحتين الوطنية والدولية، والإطلاع الجيد على حقائق الشراكة كظاهرة لها انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، وبالأخص معرفة الوضعية الاقتصادية الجزائرية

وتحديات انضمامها للتكتلات الإقليمية، زيادة على ذلك فإن قلة البحوث التي تتناول الموضوع وخاصة باللغة العربية كان دافعا مشجعا لنا في اختياره والبحث فيه علنا نساهم في إثراء المكتبة العربية.

منهج الـــدراسة:

منهج البحث يتوقف على الهدف الذي تسعى الدراسة الوصول إليه، وعلى طبيعة الموضوع في حد ذاته، لذا فقد جمعت هذه الدراسة بين المنهج التاريخي في استعراض علاقات التعاون المتوسطي، والمنهج الوصفي استعملناه في عرض الأسس النظرية للسياسة الأورو-متوسطية وعرض مبادئها، أما المنهج التحليلي فكان لتحليل آثار تفكيك التعريفة الجمركية على الإيرادات العامة للدولة.

أهمية الـــدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة معرفة واقع الشراكة مع الاتحاد الأوربي وما توفره هذه الأخيرة من مزايا وإيجابيات للاقتصاد الجزائري، والاستفادة من الخبرات والمعارف التطبيقية ونقل التكنولوجيا والحصول على الدعم اللازم لتمويل المشاريع التنموية، ومحاولة كذلك معرفة الإدارة الجمركية والنظام الجمركي في نفس الوقت من خلال مسح لمختلف التعاريف المعطاة، وآثار هذه الشراكة على إيرادات هذا القطاع من خلال التفكيك الكلي للرسوم الجمركية، وانعكاس ذلك على الإيرادات العامة للدولة.

الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع الشراكة الأورو- متوسطية جانب من موضوع أشمل وهو التكتلات الإقليمية، فقد حضي هذا الأخير بعدة دراسات اقتصادية تناولت جانب مهم من الآثار الناتجة عن مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، إلا أن ما يميز الشراكة عن التكتلات الإقليمية هو ضمها لمجموعة من الدول متباينة في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين الدراسات التي أتيح لي الإطلاع عليها ما يلي:

-شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الأورومتوسطية -حالة دول المغرب العربي-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،2005.

حاول الباحث من خلال هذه الأطروحة التطرق إلى التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة، مشيرا في ذلك إلى أهم مؤشرات هذا التحول والتي تتمثل أساسا في: التحرر الاقتصادي العالمي، السياسات التجارية واتفاق الجات، العولمة الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية.

وتناول كذالك مسار التعاون الأوروبي – المتوسطي، مبرزا من خلاله علاقات التعاون المتوسطية، ثم الشراكة الأوروبية — المتوسطية . وأخيرا تحديات وآفاق هذه الشراكة.

كما تناول أيضا الشراكة الاقتصادية الأوروبية – المغاربية، من خلاله أهم مكونات هذه الشراكة وفي مختلف مجالاتها: التجارية وإقامة منطقة للتجارة الحرة، ثم مجالات التعاون الاقتصادي والمالي، وأخيرا انعكاسات الشراكة على اقتصاديات الدول المغاربية.

كما أعطى نتائج التجارب للدول المغاربية في شراكتها مع الاتحاد الأوروبي، بنوع من التحليل مبرزا ما حققته هذه البلدان بعد فوات فترات متباينة على توقيعها اتفاقيات الشراكة. مشيرا إلى التحديات التي تواجه اقتصاديات هذه الدول والتي يجب رفعها، ثم الآفاق المستقبلية من وراء هذه الشراكة.

-عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورومتوسطية،2006، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر

تناولت الدراسة الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الشراكة على الدول العربية التي وقعت عليها، وذلك من خلال بعض التجارب السباقة كتجربة تونس، المغرب ومصر، التي بدأت بالفعل تنفيذ الالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقيات، قصد الاستفادة منها في تجربة الجزائر، وبما أن هذه الآثار متشعبة ومتداخلة وتمس عدة ميادين وقطاعات اقتصادية مختلفة، فإن هذا البحث يهدف إلى تشريح محتوى هذه الاتفاقيات وتحديد أثارها على الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر، وأثارها على موارد ميزانية الدول.

–زايد مراد، دور الجمارك في ضل اقتصاد السوق –حالة الجزائر– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير أطروحة دكتوراه 2005–2006.

حاول الوصول إلى التعرف على الإدارة الجمركية و النظام الجمركي، ومحاولة الوقوف على أهم الخصائص التي تجعل من هذه المؤسسة قطاعا قائما بذاته.

كما حاول الوقوف على المشاكل و التحديات التي تواجه قطاع الجمارك في ظل النظام الاقتصادي الجديد، ودراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الأخيرة ، خصوصا بالنسبة للجزائر من خلال التحول الذي عرفه اقتصادها، بانتقاله من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وكيف يمكن لهذه المؤسسة أن تصبح من بين الأدوات المفضلة لتحقيق أسباب نجاح البرامج التنموية المسطرة. ومدى استجابة هذا القطاع الحساس و قدرته على مواجهة تحديات القرن الواحد و العشرين، وما يحمله من منافسة، والتأكيد على الدور المتنامي لهذا القطاع كأحد الأدوات الأساسية للتحكم عن بعد في الاقتصاد الوطني.

- دراسة لحمش المهدي ، بعنوان : النظام الجمركي و مسار تطوره في الجزائر، (2002)، رسالة ماجستير، غير منشورة باللغة العربية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير – جامعة الجزائر–

لقد حاول الطالب في دراسته توضيح النظام الجمركي الجزائري و منحنى تطوره من الاستقلال إلى عام 2002 و ما هي التحديات المستقبلية التي ستواجهه في الألفية الثالثة، و بالتالي إهتم كثيرا بالقيود الجمركية و غير الجمركية بالإضافة إلى الأنظمة الجمركية ، إلا أنه لم يتعرض إلى عناصر نذكر من بينها تكييف النظام على مستوى القيمة و المنشأ لأنهما بالإضافة إلى عنصر التعريفة يمثلون القاعدة الرئيسية للعمل الجمركي.

–دراسة سلطاني سلمى ، بعنوان : دور الجمارك في سياسات التجارة الخارجية ضمن الإصلاحات الأخيرة (2003)، رسالة ماجستير، غير منشورة باللغة العربية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير – جامعة الجزائر–

لقد حاولت الطالبة في دراستها تبيان أهمية المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية و الجمارك ضمن برامج الإصلاح الإقتصادي في ظل ظروف التحرر و التحول نحو إقتصاد السوق، إلا أنها لم تتطرق إلى تكييف الجمارك حسب تطبيق قواعد السوق من جهة و من حهة أخرى ما تدعو إليه المنظمة العالمية للتجارة.

-دراسة محمد دحماني ، بعنوان : الأثر المالي لتفكيك التعريفة الجمركية في ظل إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (2005)، رسالة ماجستير، غير منشورة باللغة العربية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير – جامعة الجزائر–

لقد حاول الطالب في دراسته محاولة توضيح مفهوم تفكيك التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري العالمي و أثره على موارد الميزانية العامة للدولة، و بالتالي إقتصرت دراسة موضوع التفكيك التعريفي فقط في إطار المنظمة العالمية للتجارة دون التعرض إلى إتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي ، بالإضافة أنه تطرق إلى الآثار المنبثقة عن التفكيك على مستوى الموارد المالية دون التعرض إلى مجالات أخرى، كأثرها على تنمية الاقتصاد الوطني بصفة عامة و الصناعات الناشئة بصفة خاصة مثلا.

تقسيمـــات الـــدراسة:

اعتمدنا خطة من ثلاثة فصول

الفصـــل الأول: يتناول مسار التعاون الأورو-متوسطي بصفة عامة، مبرزين من خلاله المشروع الأورو-متوسطي والآليات المصاحبة لإنجاح هذا المشروع، إضافة إلى الشراكة الأورو-جزائرية بصفة خاصة.

الفصـــل الثاني: يتناول مخطط تفكيك التعريفة الجمركية على الواردات الصناعية في ظل اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية، مبرزين من خلاله إدارة الجمارك والتعريفة الجمركية ومخطط التفكيك الجمركي على كل قائمة سلعية

الفصـــل الثالث: يتناول هذا الفصل آثار تفكيك التعريفة الجمركية على الإيرادات العامة للدولة وذلك من خلال حصر مبالغ الخسارة من إيرادات التعريفة الجمركية لكل سنة ولكل قائمة سلعية، ومحالة معرفة آثار هته الخسارة على أهم مكونات الإيرادات العامة،

الفصل الأول:

الشراكة الأورو-متوسطية المسار والمحتوى

مقدمـــة الفصـــل:

لقد أدي تطور العلاقات الاقتصادية وزيادة المنافسة في مختلف دول العالم في وقتنا الراهن إلى ظهور ات من شأنها التقليل من المخاطر الاقتصادية التي تواجه كل دولة على حدا، حيث أنها تنسق فيما بينها للقيام بعمليات الإنتاج والتبادل لتحقيق قوة اقتصادية موحدة في إطار تكتلات إقليمية ودولية، تربطها علاقات محكومة من خلال المصالح الاقتصادية باعتبارها المحرك الأساسي والدافع الأقوى للاندماج الاقتصادي فيما بينها، وأمام هذه التطورات وحركة التكتلات الاقتصادية العالمية بقيت الدول المتخلفة بعيدة كل البعد عن اللحاق بركب التطور الاقتصادي نتيجة اعتمادها على الثروات الباطنية فقط، وفي محاولة لتدارك هذا العجز، ظلت الدول النامية تعتمد على مساعدات الدول المتقدمة لفترة طويلة من الزمن، إلا أنه مع بداية العشرية الأخيرة من القرن الماضي ظهرت فلسفة الشراكة كبديل عن فلسفة المساعدات الموجهة للدول النامية التي كانت سائدة من قبل.

وبهذا ظهرت الشراكة في حوض المتوسط كضرورة اقتصادية ملحة تهدف إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة من خلال إعادة هيكلة اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط عن طريق إدماجها في الفضاء الجديد للاتحاد الأوربي.

وعليه قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث نتناول في المبحث الأول المشروع الأورو-متوسطي وذلك بالتطرق إلى كل من مفهوم الشراكة وعرض التطور التاريخي للمشروع الأورو-متوسطي إضافة إلى أهداف الشراكة الأورو-متوسطية. أما المبحث الثاني فيكون بعنوان: الشراكة الأرو-متوسطية، الآليات والنتائج، مبرزين من خلاله آليات هذه الشراكة، والتعاون الإقليمي التجاري والمالي للدول المتوسطية الشريكة للاتحاد الأوربي مع هذا الأخير، وفي آخر المبحث نقوم بتقييم للمشروع. في حين سيكون المبحث الثالث يدور حول الشراكة الأوربية-الجزائرية ونتطرق من خلاله إلى كل من تاريخ توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي ومحتواها، إضافة إلى علاقات التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوربي في إطار ثنائي.

المبحث الأول : المشروع الأورو – متوسطي

شكل وزراء خارجية البلدان الأوروبية والمتوسطية في مدينة برشلونة الاسبانية في نوفمبر 1995، طبقا لتوصية المجلس الأوروبي، مؤتمرا كان منطلقا للشراكة الأوروبية المتوسطية والتي تدعى أيضا مسيرة برشلونة، وتعد أول سياسة شاملة يضعها الاتحاد الأوربي للتعاون مع جيرانه في جنوب شرق حوض البحر الأبيض المتوسط.

حدد المؤتمر في إعلان برشلونة أسس العلاقة الإقليمية الجديدة من أجل تحقيق السلام والاستقرار والنمو في البلدان المتوسطية الشريكة. ويتضمن الإعلان مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي ويمثل نقطة تحول في التعاون الأوروبي المتوسطي، كما كان يهدف الإعلان إلى إقامة منطقة التبادل التجاري الحر في 2010.

تشارك في المسار الأوروبي المتوسطي البلدان الـ 27 أعضاء الاتحاد الأوروبي و 9 بلدان متوسطية هي: الجزائر، مصر ، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، سورية و تونس،بينما تشارك ليبيا في اجتماعات مسيرة برشلونة في صفة مراقب منذ 1999. وافق المؤتمر الأوروبي المتوسطي لوزراء الشؤون الخارجية في لشبونة في شهر نوفمبر 2007 على انضمام كل من ألبانيا وموريتانيا للشراكة الأوروبية المتوسطية، ورحب المجلس الأوروبي في البيان ، أصدره في نهايته خلال اجتماعه في ديسمبر من العام نفسه بانخراط البلدين، وكانت كل من قبرص ومالطا وتركيا ضمن البلدان أعضاء مسيرة برشلونة وذلك قبل أن تنضم الأولى والثانية لعضوية الاتحاد الأوروبي في 2004، فيما حصلت تركيا خلال اجتماع القمة في هيلسنكي في شهر ديسمبر 1999 على صفة البلد المرشح لعضوية الاتحاد وهي تجري الآن مفاوضات الانضمام."[1]

[1] - EU NEIGHBOURHOOD INFO CENTRE. An ENPI Project ;
http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=406&id_type=2

المطلب الأول : مفهوم الشراكة

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية " نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين"[1] ، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نهاية الثمانينات."[2]

لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا، حيث هناك من يرى بأن الشراكة عبارة عن نشاط اقتصادي ينشأ بفضل تعاون أشخاص من ذوي مصالح مشتركة لانجاز مشروع معين ث تكون طبيعة التعاون تجارية، مالية، تكنولوجية، وهناك من يرى بأنها تتمثل في كل أشكال التعاون مابين سسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها.

الفرع الأول : تعريف الشراكة

تعريف (1): الشراكة عبارة عن شكل من أشكال التعاون والتقارب بين المؤسسات الاقتصادية باختلاف جنسياتها قصد القيام بمشروع معين، حيث يحفظ لكيلا الطرفين مصلحتهما في ذلك.[3]

تعريف (2): الشراكة الأجنبية هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية)، أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال (الملكية)، وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلاقات التجارية، والمعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق ويتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى المساهمة المالية والفنية لكل منهما "[4]

[1]- Marie Françoise Labouz, Le Partenariat de L'union Européenne avec Les pays tiers, Conflis et Convergences, Bruylant, Bruxelles, 2000, P(48)

[2] - Bruno Ponson, Nguyen Van chan, Georges Hirsch, Partenariat d'entreprise et Mondialisation, Karthala, Paris, 1999, P(14).

[3] – ولعلو فتح الله، المشروع المغاربي والشراكة الأورو- متوسطية، دار توبقال للنشر، المغرب،1997،ص16

[4] – زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة، ص426.

تعريف (3): " يعرف الاستثمار المشترك على أنه ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية أو يكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه."[1]

تعريف (4): الشراكة الأجنبية هي ذلك النمط أو النموذج من العلاقات الخاصة والميزة القائمة بين المؤسسات والمبنية على تعاون طويل المدى والتي تتعدى العلاقات التجارية، والهادفة إلى تحقيق غايات تلبي متطلبات المتعاملين"[2]

مما سبق يمكننا تعريف الشراكة على أنها تلك العلاقات التي تقوم على أساس الاشتراك بين دولتين أو أكثر ل المستوى الحكومي بهدف توفير السلع والمنتجات لأغراض السوق المحلية أو التصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بنصيب من العناصر اللازمة لقيامها كالعمل ورأس المال والمهارة الفنية بحيث تسعى كل منها إلى تحقيق أهداف معينة لازمة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر. أو هي إحدى الوسائل الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال استغلال الموارد والإمكانيات المتاحة في هذه الدول، فالشراكة شكل من أشكال التعاون والتقارب بين المؤسسات الاقتصادية باختلاف جنسيتها قصد القيام بمشروع معين حيث يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما بذلك."[3]

[1] – عمورة جمال ، دراسة تحليلية وتقييميه الاتفاقيات الشراكة العربية الأورو– متوسطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص159.

[2] – بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر– واقعها وآفاقها، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2001 ص 12.

[3] – ياسين جبار، الشراكة الأورو–متوسطية واقع وآفاق(إشارة لحالة الجزائر) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2007 ، ص 8.

الفرع الثاني : خصائص الشراكة

باعتبار الشراكة وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر (دول أو مجموعات إقليمية)، فهي تتميز بجملة من الخصائص نلخصها فيما يلي :"[1]

-الشراكة عبارة عن عقد يستلزم اشتراك شريكين على الأقل سواء كان الشريك معنويا أو طبيعيا وهي قائمة على التقارب والتعاون

-تتطلب الشراكة المساهمة بحصة من المال أو العمل، خبرة أو نقل تكنولوجي أو دراية أو معرفة أي حسب اتفاق الشريكين.

-تقوم على تحقيق أهداف معينة في فترات زمنية محددة سواء طويلة أو متوسطة.

-تقوم على تحقيق المصالح المشتركة، وكذا المساهمة في نتائج المشروع من خسائر أو أرباح حسب ما اتفق عليه.

-هي اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف.

-لابد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة)، التقارب والتعاون المشترك على أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة.

ومن هذا المنطق يمكننا القول أن الشراكة الاقتصادية تختلف في أسسها عن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم على الإنفراد بالإنتاج والملكية الكاملة لرأس المال، بالرغم من أن الشراكة هي وجه من أوجه الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يمنح له حق الإدارة."[2]

[1] -Marie Françoise Labouz, op.cit,PP(39-40)

[2] – يحياوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005،ص58.

المطلب الثاني : التطور التاريخي للمشروع الأورو- متوسطي

إن المفهوم المطروح للشراكة هو مفهوم أوربي بمعنى أنه ليس متوسطيا نتج بعد اتفاق مختلف الأطراف عليه، فالمشروع الأورو-متوسطي وكما يدل عليه اسمه هو مشروع أوربي في الأساس يتجه إلى إعادة تنميط العلاقات الاقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانها المتوسطين، في ضوء المتطلبات السياسية والأمنية الجديدة للإتحاد الأوربي وليس على مبدأ الطبيعة المتميزة للعلاقات التي حاكها الجوار والتاريخ"[1]

فالشراكة الأورو-متوسط نهج أوربي للتعاون مع دول كانت إلى أمد قريب ضمن ذاكرة النفوذ أوربي بأسواقها ومواردها الأولية، وتعني الشراكة بالنسبة لأوربا على أنها عبارة عن مصالح مشتركة تهدف إلى ب المبادلات الاقتصادية والتعاون في المنطقة، وتفسر ذلك بأنها تكثيف التدعيم الأوربي لحكومات ودول تعاني من مشاكل معينة، وبالأحرى هي دعوة للتفتح. بينما تنظر الدول الواقعة جنوب المتوسط إلى الشراكة على سيلة أساسية لمواكبة التغييرات والتحولات الجديدة في المنطقة مما يتطلب عليها لزاما مباشرة إصلاحات وتغييرات في بنيتها السياسية والاقتصادية."[2]

الفرع الأول: بدايات مشروع الشراكة الأورو-متوسطية

بدأت سنة 1992 تظهر رؤية جديدة داخل الإتحاد الأوربي تدور حول أربعة أهداف أساسية وهي:"[3]

- دعم الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في دول حوض المتوسط.
- التمهيد لبروز فضاء اقتصادي أورو-متوسطي آفاق 2010.
- دعم الجهود الهادفة إلى تقليص النمو الديمغرافي في أقرب الآجال.

هذه النتائج التي خرجت بها قمة جوان 1992 بلشبونة حيث قدم مشروع الشراكة الأورو-مغاربية الذي بدأ بفكرة إنشاء منطقة للتبادل الحر بين أوربا والمغرب العربي، حيث أن هذه الفكرة جاءت نتيجة لعدة لقاءات واجتماعات:

[1] -عبد الرحمان مطر، أسئلة برشلونة، قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوربي المتوسطي، المستقبل العربي، عدد215، جانفي 1997، ص64.

[2] - ياسين جبار، مرجع سابق، ص 9.

[3] - عايد لمين، الشراكة الأورو-متوسطية وآثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004،ص 28.

- 17 فيفري 1992 أعلن ببرشلونة عن فكرة إنشاء منطقة للتبادل الحر مع المغرب.
- 2مارس 1992 قدمت اسبانيا لشركائها الأوربيين مقترح يدور حول إنشاء منطقة للتبادل الحر بين لأوربية ودول المغرب العربي من أجل إنقاذ هذه الأخيرة من الانفجار الاقتصادي والاجتماعي.
- أفريل 1992 وجهت المفوضية الأوربية"• ة إلى المجلس والبرلمان الأوربي حول مستقبل لاقات بين المجموعة الأوربية ودول المغرب العربي، بهدف بناء منطقة سلم واستقرار آخذة بعين الاعتبار علاقة الاعتماد المتبادل القائمة.كما اقترحت اسبانيا في نفس الفترة التخفيف من ديون هذه الدول (دول المغرب العربي) ودعمها ماليا وفتح حوار سياسي معها.
- جوان 1994 انتقال علاقات الاتحاد الأوربي مع منطقة حوض المتوسط إلى مرتبة متقدمة في جدول اهتمامات الاتحاد الأوربي، حيث طرحت فكرة الشراكة الأورو-متوسطية التي تقوم على مفهوم جديد للشراكة حيث أصبح يضفى بعدا أكثر تعقيد يتجاوز التعاون التجاري الذي حكم العلاقات الأوربية-المتوسطية من قبل، من أجل بناء فضاء أوربي- متوسطي تكون الخطوة الأولى إليه بناء منطقة تجارة حرة"[1].
- أكتوبر 1994 وجهت اللجنة الأوربية للمجلس والبرلمان الأوربي رسالة معنونة بـ"تمتين العلاقة المتوسطية للاتحاد الأوربي"، في هذه الوثيقة اعتبر أن حوض المتوسط منطقة ذات أهمية إستراتيجية للاتحاد الأوربي لوجود اعتماد متبادل في ميادين مختلفة أهمها مصادر الطاقة والهجرة والاستقرار، وتؤكد الوثيقة أن أللاستقرار في المنقطة ستكون له انعكاسات سلبية على دول الاتحاد الأوربي، لذلك فإن دول هذا الأخير مجبرة على دعم ومساعدة الدول المتوسطية.
- نوفمبر 1994 أصدرت المفوضية الأوربية دراسة أخرى حملت عنون"حول تنفيذ التعاون المالي والتقني مع الدول المتوسطية غير الأعضاء، وحول التعاون المالي مع تلك الدول كمجموعة من أجل

• - تعرف بالهيئة التنفيذية وتعد 27 عضوا. ويعين كل بلد عضو في الاتحاد الأوروبي مفوضا يخضع لشرط مصادقة البرلمان الأوروبي بعد جلسة الاستماع إليه. وتدوم ولاية الرئيس وأعضاء المفوضية خمس سنوات تنتهي مع تجدد انتخابات البرلمان. وتتولى المفوضية مسؤوليات متعددة وتقوم بأنشطة إدارية وتنفيذية وتشريعية وقضائية. تحتضن بروكسيل مقر المفوضية. تنقسم المفوضية إلى نحو 40 مديرية عامة تتفرع بدورها إلى مديريات ووحدات. كما تدير المفوضية عددا من الوكالات التنفيذية.

1 -عايد لمين، مرجع سابق، ص 25

طرح أسس التعاون المالي الذي سيناقش رسميا في الندوة الأوربية المتوسطية المزمع عقدها في برشلونة 1995"[1].

- ديسمبر 1994 جاءت قمة "أيسن" لتؤكد على ضرورة دعم السياسة المتوسطية للاتحاد الأوربي، حيث جاء في التقرير أن حوض المتوسط يمثل منطقة ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لدول الاتحاد الأوربي وتم في هذه الندوة إقرار مبدأ عقد ندوة أورو-متوسطية.
- مارس 1995 وثيقة جديدة للمفوضية يدور محتواها حول تحديد ثلاث محاور أساسية لانطلاق الشراكة الأور-متوسطية، الأول حول دعم التحول الاقتصادي في دول جنوب المتوسط، أما الثاني فكان حول دعم التوازن السوسيو اقتصادي، في حين كان المحور الثالث يدور حول دعم التكامل الإقليمي. كما أن الوثيقة أكدت على أهمية الانتقال إلى اقتصاد السوق، وترى أن الزيادة الكثيفة للاستثمار الخارجي المباشر ضرورة من أجل بناء فضاء أورو-مغاربي.
- جوان 1995 جاءت قمة "كان" بفرنسا والتي تقرر فيها تخصيص مبلغ قدره 46850 مليون إيكو لصالح الدول المتوسطية لدعم المرحلة ما بين 1995-1999، وكان هذا تمهيدا لمؤتمر برشلونة"[2]

[1] -وريدة عياش، الشراكة الأورو-متوسطية وانعكاساتها على المنتجات الزراعية في الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، 2007، ص13

[2] -يا سن جبار،مرجع سابق، ص 29

الفرع الثاني: تبلور مشروع الشراكة الأورو–متوسطية (إعلان برشلونة)

بمناسبة انعقاد ندوة برشلونة في نوفمبر 1995 تمت صياغة إعلان مكمل ببرنامج عمل يجسد على فكرة الأمن والتعاون في حوض المتوسط، فالأمر يتعلق بإطار متعدد الأطراف يجمع في شكل واسع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بهدف إنشاء فضاء أورو–متوسطي متعدد الأطراف، وتناولت هذه الندوة ثلاث أبعاد أساسية:

أ– **البعد السياسي والأمني:** وكان يدور حول التعاون السياسي وتبادل المعلومات الأمنية لمكافحة الإرهاب ووضع إجراءات للأمن المشترك، إضافة إلى إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن ومحاولة ترقية الأمن القومي.

ب– **البعد الاجتماعي والثقافي والإنساني:** تعترف الوثيقة بالتقاليد الثقافية والحضارية للضفتين، كما ترى هذه الوثيقة أن الحوار بين هذه الثقافات والتبادلات الإنسانية هي مكونات أساسية للتقارب بين الشعوب. كما تم اقتراح شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية تقوم على أساس الحوار والاحترام وإشراك المجتمع المدني.

ج– **البعد الاقتصادي:** يقوم البعد الاقتصادي على:"[1]

- الشراكة الاقتصادية والمالية والسير تدرجا نحو قيام منطقة التجارة الحرة من أجل إنشاء منطقة ازدهار مشترك ودعم عملية التحول الاقتصادي في البلدان الشريكة.

احتفل الشركاء بالعقد الأول للشراكة في 2005 في مدينة برشلونة وأقروا برنامج عمل يمتد على خمسة أعوام يتركز حول الأوليات الواردة:

- خلق وتوسيع الفرص الاقتصادية والمساعدة في إيجاد وظائف جديدة، خصوصا من خلال استكمال قيام منطقة التجارة والعمل على توسيع التبادل التجاري الحر من أجل أن يشمل الزراعة والخدمات.

[1] - Barcelona declaration; adopted at the Euro-Mediterranean Conference - 27-28/11/95 http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2005/july/tradoc_124236.pdf

- توفير الجزء الأكبر من الدعم التقني والمالي من قبل الآلية الأوربية للجوار والشراكة والقروض التي يقدمها البنك الأوربي للاستثمار من خلال الآلية الأوربية المتوسطية للاستثمار والشراكة "FEMIP"، بالإضافة إلى المعونات التي تقدمها البلدان الأعضاء على الصعيد الثنائي.

المطلب الثالث: أهداف الشراكة الأوروبية – المتوسطية

الملاحظ أن دول الإتحاد الأوروبي تتفاوض كمجموعة ومن منطلق قوة مع دول الضفة الجنوبية وذلك قصد تحقيق بعض الأهداف المعلنة وغير المعلنة المتمثلة أساسا في توفير مجال أوسع للصادرات الأوروبية بأنواعها سلعا وخدمات ورأسمال، بالإضافة إلى أهداف سياسية تتمثل في مقاومة الهجرة السرية والهجرة العمالية من جنوب المتوسط إلى الدول الأوروبية، و ما يسعى إليه الإتحاد الأوروبي من خلال الشراكة بآلياتها الأربعة المتمثلة في إقامة منطقة للتبادل الحر ودعم التعاون المالي، وتعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والشروع في حوار سياسي هادف بين مختلف الأطراف الفاعلة في المنطقة."[1]

الفرع الأول: أهداف الشراكة من منظور الدول الأوروبية : تتمثل فيما يلي :"[2]

- توسيع منطقة نفوذ الدول الأوروبية لتشمل دول البحر الأبيض المتوسط في جنوبه ودول الشرق الأوسط.
- تحاول أوروبا فرض نفسها واستقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت وحدها بقيادة العالم وبمشروعها الشرق الأوسطي الذي لا يراعي المصالح الأوروبية.
- التقليل أو الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها الزاحفة من دول جنوب المتوسط، والحد من آثارها السلبية المنعكسة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في خلق بؤر التوتر والنزاعات الناتجة عن الفقر وسوء توزيع الثروة والخطر النووي والإرهاب...إلخ.
- العمل على توفير عوامل الاستقرار في المنطقة المتوسطية وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة فيها وتشجيع الإصلاح الاقتصادي لبلوغ أهداف التنمية المنشودة.

[1] – محمد محمود الإمام، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل العربي (بحوث و دراسات)، القاهرة، 1993، ص (204)

[2] – جمال عمورة، مرجع سابق، ص197.

- الحاجة إلى اقتحام أسواق جديدة في دول جنوب وشرق المتوسط للاستفادة من مزايا الحجم الكبير."[1]
- إيجاد حلول للتغلب على المشاكل السكانية في دول الجنوب، حيث أن عدد السكان في دول البحر الأبيض المتوسط باستثناء الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي سيصل إلى400 مليون نسمة في غضون سنة 2030، وبالتالي فإن هذا التزايد السكاني في هذه الدول سوف يؤدي إلى تزايد موجات الهجرة إلى دول الإتحاد الأوروبي، وترى المجموعة الأوروبية أنه لابد من احتواء هذا التزايد عن طريق زيادة وتيرة النمو الاقتصادي وتبني سياسات سكانية محكمة."[2]
- دعم تشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير ودعم سبل التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط في مجالات البيئة، الطاقة والاستثمار.

الفرع الثاني: أهداف الشراكة من منظور الدول المتوسطية

تسعى الدول المتوسطية من وراء هذه الشراكة أساسا إلى الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية العالمية وتعتبرها كمحرك للتنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي، لاسيما وأن العالم عرف تجمعات كثيرة كاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية ومنطقة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي، والإتحاد الأوروبي، ولبلوغ هذه الغاية ينبغي على الدول الأوروبية أن توفر وضعا أفضل لمنتجات الدول المتوسطية في السوق الأوروبية، بالإضافة إلى زيادة حجم المساعدات المالية والفنية من الإتحاد الأوروبي لتنمية الاقتصاديات المتوسطية ودعم عمليات التحرير والإصلاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في هذه الدول.

ومن بين الأهداف التي تطمح إليها الدول المتوسطية من الشراكة نلخصها فيما يلي:"[3]

-الاستفادة ن فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية وكذا تخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية بسبب الحماية التي تفرضها السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الأوروبية .

-الحصول على مساعدات وقروض لتمويل مشاريعها وجلب رؤوس الأموال الأجنبية من أوروبا، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه البنك الأوروبي للاستثمار في هذا الإطار.

-الاستفادة من نقل التكنولوجيا وذلك من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية الأوروبية في الدول المتوسطية.

[1] – ندي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة، الندوة الدولية حول الاندماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الأورو- عربية، أيام 9/8/ ماي/2004، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص01

[2] – صارم سمير، أوروبا والعرب..من الحوار إلى الشراكة، دمشق، دار الفكر،2000، ص181

[3] – سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص204.

المبحث الثاني : الشراكة الأورو–متوسطية، الآليات والنتائج

استكمالا للمخططات التوسعية للإتحاد الأوربي باتجاه شرق أوربا وباتجاه الجنوب المتوسط، أقام الاتحاد الأوربي مشروع تعاقدي بينه وبين الدول المتوسطية غير الأوربية ليحل هذا المشروع محل الاتفاقيات المبرمة سابقا، فالشراكة الأورو–متوسطية تجمعا إقليميا يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط سواء كانت أوربية أو أسيوية أو افريقية، وتضم هذه الشراكة دول الاتحاد الأوربي في غرب المتوسط سواء كانت متوسطية أو غير متوسطية طالما أنها في الاتحاد الأوربي ودولا عربية في شرقه وجنوبه.

إن الشراكة الأورو–متوسطية تقوم على فكرة إنشاء منطقة للتبادل الحر، تضم الاتحاد الأوربي من جهة ودولا متوسطية من جهة أخرى، وتقوم هذه المنطقة على فرضية الآثار الإيجابية المترتبة على الانفتاح في التبادلات التجارية والمالية التي تسمح بالتخصص الدولي للإنتاج، وهي نختلف عن السياسات المتوسطية السابقة للاتحاد الأ التي كانت تعمل على التعاون من أجل التنمية، حيث استغلت المجموعة الأوربية ضعف البلدان النامية وتدهور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وطرحت مشروعها المتعلق بعقد شراكة ثنائية مع دول البحر الأبيض المتوسط والتي تضم كلا من الجزائر، تونس، مصر، المغرب، لبنان، الأردن سوريا، فلسطين، إسرائيل."[1]

1- http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=128&id_type=10

المطلب الأول : آليات الشراكة الأورو– متوسطية

أقر الاتحاد الأوربي من خلال الشراكة الاقتصادية والمالية، آلية لتمويل برامج إعادة تأهيل وتطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول الشريكة، حيث وضعت المفوضية الأوربية برنامج أطلق عليه اسم برنامج "ميدا" الذي يعتبر الأداة المالية لدعم الشراكة الأورو–متوسطية، بالإضافة إلى تقديم قروض ميسرة من طرف البنك الأوربي للاستثمار لانجاز المشاريع المتعلقة بدعم التعاون والشراكة بين الضفتين. وقدمت الموازنة المشتركة من خلال برنامج "ميدا" I (1995–1999) و"ميدا" II (2000–2006) قيمة 16 بليون يورو لدعم مسيرة برشلونة. وبلغت قروض البنك الأوروبي للاستثمار بليونين في السنة

حلت الآلية الأوروبية للجوار والشراكة في يناير 2007 محل برنامج "ميدا"، وتتميز الآلية الأوروبية للجوار والشراكة بقدر أكبر من المرونة والحوافز، ويرتبط حجم تمويل برامج البلد المعني بحاجياته وقدر الاستيعاب التي يمتلكها وكذلك مدى تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها. وتوفر الآلية خلال الفترة 2007–2013 نحو 12 بليون أورو لدعم البلدان الشريكة في تنفيذ برامج الإصلاح."[1]

الفرع الأول: برنامج ميدا MEDA

تم إنشاء برنامج "ميدا" بناءا على قانون الإتحاد الأوربي رقم 96/1488 الصادر بتاريخ 1996/07/23 الذي يحدد كيفية تسيير البرامج من طرف اللجنة الأوربية، وقد تم تعديله بالقانون رقم 98/780 بتاريخ 1998/04/07 ليعدل مرة أخرى في 2000 بالقانون 2000/2698 الصادر في 2000/11/27"[2]

يعتبر هذا البرنامج الأداة المالية الأساسية للإتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو–متوسطية، حيث تم تخصيص مبلغ 3,435 مليار أورو من ميزانية الإتحاد (تم صرف مبلغ 890 مليون أورو فعلا فقط)، مرفقة بمبلغ 4,672 مليار أورو في شكل قروض ممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار وهذا للفترة الممتدة ما بين

1- http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=406&id_type=2

2 –ياسين جبار، مرجع سابق، ص20.

(1995-1999)، وتم تخصيص ما يقارب 90% من القروض والمساعدات بشكل ثنائي و10% الباقية تم توجيهها لتمويل مشاريع التعاون الجهوي."[1]

وتم تخصيص هذه الموارد حسب الأولويات الآتية :"[2]

- إجراءات التعديلات الهيكلية وتتمثل في المبالغ المقتطعة من ميزانية الإتحاد الأوربي والموجهة إلى موازنة الدول التي أبرمت اتفاقيات التعديل الهيكلي مع المؤسسات النقدية الدولية.
- مساندة المرحلة الانتقالية وترقية القطاع الخاص ودعم التعاون الجهوي والإقليمي، والمشاريع التي يمكن تمويلها تتعلق بإصلاح الجهاز المصرفي والمالي، تحسين مستوى التكوين المهني، إنشاء مراكز استشارية للمؤسسات الاقتصادية، تدعيم التعاون الاقتصادي والاجتماعي كالصحة والتربية.
- المساهمة في التحول الاقتصادي، والهدف منه تحضير المتعاملين للقيام بالدخول في منطقة التبادل الحر وذلك بتحسين تنافسيته.
- تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتخفيف عبء الانتقال الاقتصادي باعتماد إجراءات ملائمة بخصوص السياسة الاجتماعية.

وينقسم برنامج "ميدا" إلى مرحلتين حيث تم تخصيص مبلغ 3,435 مليار أورو للفترة الممتدة بين 1995-1999 أي "ميدا1"، في حين تم رفع الاعتماد المالي للفترة الممتدة بين 2000-2006 إلى 5,4 مليار أورو أي "ميدا2"."[3].

[1] -وريدة عياش، مرجع سابق، ص 25.

[2]- Bichara Khader, L'Europe et les pays arabes du golfe, des partenaires distants, Publisud-quorum-cermac ,paris, 1994..p47.

[3] - ياسين جبار،مرجع سابق، ص 21

جدول رقم (1-1): مساعدات برنامج "ميدا1" و"ميدا2" للفترة 1995-2004 (مليون أورو)

الدولة	ميدا1		ميدا2		ميدا1+ميدا2	
	1995-1999		2000-2006		1995-2006	
	المبلغ	الإنفاق	المبلغ	الإنفاق	المبلغ	الإنفاق
الجزائر	164	30	273	114	437	144
فلسطين	111	59	430	421	541	480
مصر	686	157	463	493	1149	650
لبنان	182	1	101	131	283	132
الأردن	254	108	262	285	516	393
المغرب	660	128	812	656	1472	783
سورية	101	0	158	64	259	64
تونس	428	168	447	400	875	568
المجموع	2586	651	2946	2564	5532	3214

المصدر: وريدة عياش،مرجع سابق،ص36-37،جمال عمورة،مرجع سابق،ص167،(بتصرف)

يعتبر المغرب أكثر البلدان المتوسطية استفادة من المبالغ المالية المخصصة من خلال برنامج "ميدا1 وميدا2" بمبلغ انفق فعلا قدر ب738 مليون أورو تليها مصر بمبلغ 650 مليون أورو، وتعتبر الجزائر ولبنان وسوريا أضعف الدول المشاركة في مسار برشلونة استفادة من برنامجي ميدا.

الفرع الثاني: البنك الأوربي للاستثمار

هو مؤسسة التمويل طويل الأجل تابعة للاتحاد الأوربي والمساهمون فيه هم الدول السبعة والعشرون الأعضاء في الإتحاد الأوربي، ويرتكز البنك على الموازنة المالية للاتحاد الأوربي في تكوين رأس ماله، وتتمثل مهمته في تدعيم المشاريع المنفذة خارج الإتحاد الأوربي التي تساهم في التنمية الاقتصادية في البلدان التي وقعت اتفاق شراكة أو تعاون مع الاتحاد الأوربي. ، وأهم الطرق المستخدمة من طرف البنك لتمويل مختلف المشاريع في المنطقة:

- قروض موجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تدعيم رأس المال المخاطر.
- قروض مباشرة (قروض فردية)

وقد بلغ حجم القروض الممنوحة من قبل البنك الأوربي للاستثمار للدول المتوسطية الشريكة خلال الفترة (1995-2002) 8.2 مليار أورو لتمويل عدة مشاريع استثمارية، موزعة بين قطاع الطاقة والاتصالات وقطاع المياه والصناعة والقطاع المالي، ويتعلق الأمر بكل من: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، سوريا، الأردن، لبنان، فلسطين، تركيا.

جدول رقم (1-2): القروض التي تولى بنك الاستثمار الأوربي إدارتها (1995-2002)

الوحدة:مليون يورو

السنوات / القطاعات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	المجموع
الطاقة	162	164	184	192	28	120	355	510	1715
الاتصالات	216	167	154	137	170	248	202	605	1899
المياه	116	253	312	318	122	455	509	60	2145
الصناعة	128	43	221	-	334	93	-	382	1203
القطاع المالي	182	-	31	219	147	298	336	31	1222
الإجمالي	804	627	902	866	801	1214	1402	1588	8204

المصدر: بنك الاستثمار الأوربي، التقارير السنوية 1995-2002

http://www.eib.org/projects/regions/med/index.htm

كانت قروض البنك الأوربي للاستثمار تصب جلها في قطاع المياه بحيث قدرت قيمة القروض الموجه لهذا الأخير للفترة الممتدة بين 1995-2002 بـ 2145 مليون أورو، وكان قطاع الصناعة الأضعف استفادة من قروض البنك الأوربي للاستثمار.

استفادت الدول المتوسطية من قروض من طرف بنك الاستثمار الأوربي لكل دولة وهذا دعما لمشروع الشراكة والجدول رقم (1-3) بين ذلك:

الجدول رقم (1-3): قروض بنك الاستثمار الأوربي لكل دولة للفترة 1995-2002

الوحدة: مليون يورو

الدولة / القطاع	الجزائر	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	تونس	سوريا	تركيا	فلسطين	المجموع
الطاقة	470	379	20	27	305	255	-	224	35	1715
الاتصالات	335	140	30	75	520	383	-	373	43	1899
المياه	255	265	67	210	284	230	-	764	70	2145
الصناعة	115	529	183	-	130	69	-	150	27	1203
القطاع المالي	-	174	51	63	121	258	-	503	52	1222
الإجمالي	1195	1487	351	375	1390	1195	-	2064	227	8204

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير البنك الأوربي للاستثمار، 1995-2002.

http://www.eib.org/projects/regions/med/index.htm

تعتبر تركيا ومصر أكثر الدول المتوسطية اقتراضا من البنك الأوربي للاستثمار بملغ على التوالي 2064 و 1487 مليون أورو خلال الفترة 1995-2002، اما بالنسبة لسوريا فلم تستفد من قروض البنك نتيجة للعقوبات الخارجية المفروضة عليها.

إن إحدى الآليات الرئيسية لبنك الاستثمار الأوربي هي "آلية تسهيل الاستثمار والشراكة الأورو-متوسطية" (FEMIP)، وقد أنشأت هذه الآلية في أكتوبر 2002 ستجابتا لنتائج المجلس الأورو-متوسطي في فالنسيا أفريل 2002، وتعد الآلية الذراع المالية لبنك الاستثمار الأوربي في منطقة المتوسط حيث يلتزم البنك من خلال هذه الآلية بمساعدة البلدان المتوسطية الشريكة• على تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاجتماعي المستدامين، ويعد دعم القطاع الخاص وخلق بيئة ملائمة للاستثمار من بين أولويات الاستثمار للآلية بالإضافة إلى تشجيع الحوار بين الشركاء المتوسطيين في المنطقة، والجدول التالي يوضح ذلك:"[1]

• - الجزائر، مصر، فلسطين، الأردن، تونس، المغرب، سوريا، إسرائيل، لبنان.

[1] -rapporte annuel de la FEMIP 2010.Banque européen d'investissement. P7.

جدول رقم(1-4): توزيع استثمارات "فيميب-بنك الاستثمار الأوربي" حسب القطاع للفترة 2002-2011 **الوحدة: مليون أورو**

السنوات / القطاعات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع
الطاقة	120	509	768	547	594	465	841	50	1439	50	5383
الاتصالات	345	245	660	740	-	180	247	544	539	163	3663
المياه	20	465	190	90	325	120	-	381	55	262	1908
الصناعة	212	285	13	122	200	3	88	391	346	421	2081
القطاع المالي	50	400	555	695	125	639	98	2	11	30	2605
الصحة	-	180	-	-	70	-	-	200	130	-	580
الإجمالي	747	2084	2186	2194	1314	1407	1274	1568	2520	926	16220

المصدر: البنك الأوربي للاستثمار، التقرير السنوي ل"FEMIP"ص 51-55.

http://www.eib.org/infocentre/publications/all/femip-2011-annual-report.htm

بلغ حجم القروض الممنوحة من طرف بك الاستثمار الأوربي عبر "آلية الاستثمار والشراكة" ما يزيد عن16 مليار أورو خلال الفترة الممتد من أكتوبر 2002 إلى غاية ديسمبر 2011. موزعة على قطاعات كل من الطاقة، لاتصالات، المياه، الصناعة، القطاع المالي، إضافة إلى قطاع الصحة الذي استفاد سنة 2009 و2010 من مساعدات قدرت ب 200 و130 مليون أورو على التوالي، وقد استفادت من هذه المساعدات البلدان المتوسطية الشريكة للاتحاد الأوربي المتمثلة في كل من الجزائر، تونس، مصر ، لبنان، الأردن، فلسطين،المغرب، سوريا وإسرائيل. ولإعطاء صورة أكثر دقة لهذه المساعدات نبين من خلال الجدول التالي نصيب كل بلد من هذه الاستثمارات موزعة على مختلف القطاعات.

جدول رقم(1-5): توزيع استثمارات "فيميب-بنك الاستثمار الأوربي" حسب القطاع والبلد للفترة 2002-2011 **الوحدة: مليون أورو**

2002-2011											
الدولة / القطاع	الجزائر	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	تونس	سوريا	تركيا	فلسطين	اسرائيل	المجموع
الطاقة	500	2436	100	–	730	879	.675	18	45	–	5383
الاتصالات	–	280	63	60	1194	986	150	930	–	–	3663
المياه	230	125	166	175	201	74	150	180	–	607	1908
الصناعة	78	546	81	–	300	440	105	442	–	89	2081
الصحة	–	–	40	–	300	110	130	–	–	–	580
القطاع المالي	10	153	50	497	85	558	122	1040	15	75	2605
الإجمالي	818	3540	500	732	2810	3047	1332	2610	60	771	16220

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الأوربي للاستثمار، 2002-2011

http://www.eib.org/infocentre/publications/all/general/reports/index.htm

خلال الفترة 2002-2011 كانت تونس اكثر الدول الشريكة للاتحاد الأوربي استدانة من بنك الاستثمار الأوربي بمبلغ قدر بـ 3047 مليون أورو وجهت معضمها لقطاع الطاقة والاتصالات، تليها في ذلك المغرب بمبلغ قدر بـ 2810 مليون أورو وجه جله لقطاع الاتصالات، اما بالنسبة للجزائر فكان مبلغ القروض يدور حول 818 مليون أورو.

الفرع الثالث: الآلية الأوربية للجوار والشراكة

تمثل الآلية الأوربية للجوار والشراكة أداة التمويل الرئيسية حيث تمر من خلالها معونات الدعم لفائدة البلدان الأعضاء في سياسة الجوار الأوربية• وكذا روسيا، وتعد أداة للتعاون تديرها مديرية المعونات الأوربية للتنمية والتي يتم من خلالها تجسيد القرارات السياسية وترجمتها إلى أفعال في أرض الواقع.

الآلية الأوربية للجوار والشراكة افتتحت نشاطها يناير 2007 عوض آلية "ميدا" التي كانت تضمن تمويل كة الأوربية المتوسطية، وتهدف المساعدات إلى تعزيز العلاقات،دعم جهود الإصلاح التي يبذلها الشركاء

• - صيغت سياسة الجوار بعد اكتمال توسيع الاتحاد في 2004 واستيعابه 10 أعضاء جدد، من أجل تفادي قيام حدود جديدة داخل أوروبا، تدعم هذه السياسة الإصلاحات السياسية والاقتصادية الجارية في ستة عشر بلدا مجاورا للاتحاد الأوروبي من أجل تشجيع السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي في كامل المنطقة.

أنفسهم وتشجيع تنفيذ الأولويات التي تم الاتفاق حولها مع كل بلد، ويتمثل الهدف الرئيس ل "الآلية الأوربية للجوار والشراكة" في إقامة منطقة تشترك فيها الشعوب القيم نفسها، والاستقرار والازدهار وفي تعزيز التعاون وتعميق الاندماج الاقتصادي والإقليمي، وذلك من خلال تغطية العديد من مجالات التعاون. وتتميز الآلية بالمرونة حيث يرتبط إنفاق المعونات بحاجيات البلد المعني وقدرة استيعابه ومدى تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها.

يستفيد 16 بلدا من الآلية الأوربية للجوار والشراكة وهم:

الآلية الأوربية للجوار والشراكة –جنوب– الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، سوية، تونس.

الآلية الأوربية للجوار والشراكة– شرق– أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدوفا، أوكرانيا، روسيا.

تقدم الآلية الأوربية للجوار والشراكة مساعدات مالية لفائدة الدول الأعضاء في الشراكة مع الاتحاد الأوربي، إضافة إلى ليبيا التي تتمتع بصفة المراقب في الشراكة الأوربية المتوسطية وبإمكانها الحصول على تمويلات الآلية الأوربية للجوار والشراكة، وكانت ليبيا والاتحاد الأوربي بدآ في شهر نوفمبر 2008 من أجل إبرام اتفاقية شراكة."[1]

إن الآلية الأوربية للجوار والشراكة هي الأداة الجغرافية المصممة خصيصا لمنطقة الجوار بميزانية تفوق 12 مليار يورو للفترة الممتدة ما بين 2007–2013 وهي أهم مصدر تمويل من الاتحاد الأوربي للبلدان الشريكة، يتم صرف أموال الآلية بصفة خاصة لكل بلد، كما تصرف أيضا في إطار برامج إقليمية، وتستخدم الحصة الكبرى من أموال الإتحاد الأوربي المخصصة لمساعدة البلدان الشريكة لدعم الإصلاح في تلك البلدان بإتباع نضمها الخاصة•، عن طريق اتفاقيات تمويل محددة، ولذلك فإن الحكومات هي الجهات المشاركة الرئيسية في تنفيذ هذه الموارد، وذلك تماشيا مع أهداف سياسة الاتحاد الأوربي. والجدول التالي يعطينا صورة دقيقة عن حجم المساعدات المالية في إطار "الآلية الأوربية للجوار والشراكة" للدول الشريكة."[2]

1 - http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=128&id_type=10

• - للاطلاع أكثر: http://www.enpi-info.eu/main.php?id=411&id_type=2

[2] – الشراكة الأورو– متوسطية، آليات التعاون المتعددة البلد والآليات الخاصة بمواضيع معينة، 2012، ص 2.

جدول رقم(1–6): المساعدات المالية للدول الشريكة للاتحاد الأوربي في إطار الآلية الأوربية للجوار والشراكة (مليون يورو)

السنوات / البلدان	2007			2008			2009			2010			2011			المجموع "الدفع"
	مخصص	التزام	الدفع	مخصص	التزام	الدفع	مخصص	التزام	الدفع	مخصص	التزام	الدفع	مخصص	التزام	الدفع	
الجزائر	57	57	51.3	55	32.5	46.1	54	35.6	47.9	54	59	28.1	54	58	42.9	216.3
مصر	137	137	170.3	139	149	148.1	140	140	151	142	192	106.2	144	92	39.1	614.7
الأردن	62	62	46.1	65	65	63.6	68	68	49	70	70	92	[õ]223	–	–	250.7
المغرب	162	190	227	163	228.7	224.9	164	145	200.7	165	158	170.1	[õ]580	–	–	822.7
تونس	73	103	97.9	73	73	56	77	77	74.4	77	77	68.5	[õ]390	–	–	296.8
لبنان	50	50	32.6	50	50	43.5	43	43	24.6	44	44	26.1	45	33	14.1	140.9
سوريا	20	20	34.1	20	20	26	40	40	31	50	50	18.4	41.7	10	18.8	128.3
فلسطين		452.7	381.4		387	425.9		352.6	327.8		378	325.5		413.7	322.3	1782.9
ليبيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
اسرائيل	2	2	2.8	2	2	2.7	2	1.5	2.5	2	2	3.5	2	2	4.5	16
المجموع	563	1073.7	1043.5	567	1007.2	1036.8	588	902.7	908.9	604	1030	838.4	1479.7	758.7	441.7	4269.3

المصدر: EUROPEAN COMMISSION

JOINT STAFF WORKING DOCUMENT

Implementation of the European Neighbourhood Policy in 2011 Statistical Annex.p37-55

• ـ مخصص الفترة الممتدة من 2011-2013.
• ـ مخصص الفترة 2011-2013
• ـ مخصص الفترة الممتدة من 2011-2013

كانت أكبر حصة مساعدات موجهة لفلسطين للفترة 2007-2011 بمبلغ 1782 مليون أورو، تليها في ذلك المغرب ثم مصر بمبالغ على التوالي 822 و 614 مليون أورو، كما استفادت الجزائر من مساعدات الآلية الأوربي للجوار والشراكة بمبلغ قدر بـ 216 مليون أورو وهو مبلغ ضعيف جدا.

المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي والمالي الأورو- متوسطي

يعد قيام منطقة التبادل التجاري الحر واحدا من الأهداف الرئيسية للشراكة الأورو-متوسطية وللمساعدة على تحقيق هذا الهدف قام الاتحاد الأوربي عن طريق الهيئات المالية التابعة له، بتمويل 25 مشروع ما بين 2004 و2011، في نطاق الشراكة الاقتصادية والمالية والتي تمثل ركيزة خطة الشراكة لما تضمنه من مشروعات في مختلف المجالات، وتوفر هذه المشاريع تحليلات سياسية تدعم التبادل الحر بين البلدان المتوسطية الشريكة والاندماج الإقليمي لشبكات البنايات التحتية والأطر القانونية والتلاؤم مع الضوابط الأوربية. تنقسم المشاريع في نطاق الشراكة الاقتصادية والمالية بين قطاعات التجارة والطاقة والبيئة ومجتمع المعلومات والنقل ، وتم تمويل هذه المشاريع عن طريق برنامجي "ميدا" والآلية الأوربية للجوار والشراكة."[1]

الفرع الأول: التعاون التجاري

تمثل أنشطة تسهيل التجارة والاندماج الإقليمي التجاري والانتقال الاقتصادي والإصلاح، عناصر أساسية لقيام منطقة التبادل التجاري الحر بين الاتحاد الأوربي والبلدان المتوسطية الشريكة، وفي ما بين البلدان المتوسطية نفسها. لذا ينبغي توفير فرص الاستثمار وتشجيعها وبحث كافة الأولويات والتزود بإحصائيات دقيقة.

[1] - الشراكة الأورو-متوسطية، التعاون الإقليمي، لمحة عامة عن البرامج والمشاريع، المفوضية الأوربية، مكتب المعونات والتعاون،2012،ص22.

http://www.enpi-info.eu/list_projects_med.php?subject=8&country=1

يقوم البرنامج الإقليمي أي برنامج الآلية الأوربية للجوار والشراكة• إضافة إلى برنامج ميدا• بتمويل 10 مشاريع تحت بند الاقتصاد متمثلة في: دعم اتفاقية أغادير، "أنيما" حول تشجيع الاستثمار، مشروع "ميد" للاستثمار، مشروع "فيميز" حول شبكة معاهد الأبحاث الاقتصادية، آلية تشجيع الاستثمار والشراكة "فيميب"، مشروع "ميد-أدير" حول حل المنازعات التجارية، مشروع "ميدابتكار" حول الابتكار والتكنولوجيا، ومشروع "ميدستاتΠ" حول التعاون في مجال الإحصاء، ونتطرق بالتفصيل لكل مشروع

جدول رقم (1-7): المشاريع الإقليمية في المجال الاقتصادي في إطار الشراكة الأورو-متوسطية **الوحدة: مليون يورو**

اسم المشروع	الفترة	الموازنة	البلدان المشاركة	الأهداف
اتفاقية أغادير-دعم الاتحاد الأوربي	2004-2008	4	مصر، تونس، الأردن، المغرب	تزويد بلدان اتفاقية "أغادير" بالدعم التقني والمالي الذي يقتضيه مسار تنفيذ الاتفاقية
اتفاقية أغادير-دعم الاتحاد الأوربي (المرحلة الثانية)	2008-2012	4	بلدان الشراكة مع الاتحاد الأوربي	تعزيز التقدم الذي تم إحرازه خلال المرحلة الأولى من تنفيذه
برنامج " أنيما"- تشجيع الاستثمار	2002-2007	3.95	بلدان الشراكة مع الاتحاد الأوربي	زيادة قدرات وفعالية وكالات تشجيع الاستثمار المتوسطية بما يساعد على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان المتوسطية الشريكة
برنامج الاستثمار في المتوسط	2008-2011	9	بلدان الشراكة مع الاتحاد الأوربي	تحقيق نتائج ملموسة في مجال الاستثمار في المتوسط
مشروع "يوروميد" للجودة	2004-2008	7.26	بلدان الشراكة مع الاتحاد الأوربي إضافة إلى قبرص ومالطا	مساعدة البلدان المتوسطية الشريكة على إقامة بيئة مستقرة من شأنها تسهيل تطوير وترويج المنتجات ذات الجودة حتى تكون

• -هي أداة التمويل الرئيسية التي تمر من خلالها معونات الدعم للبلدان الشريكة للاتحاد الأوربي، افتتحت نشاطها في 2007 عوض آلية "ميدا"

• - البرامج التي كانت قبل سنة 2006 وامتدت بعدها.

				قادرة على مواجهة منافسة السلع المستوردة
برنامج السوق الأورو– متوسطية	2002–2008	9.2	بلدان الشراكة مع الاتحاد الأوربي	دعم تطور إدارات تكون فعالة في البلدان المتوسطية الشريكة من أجل تسهيل تنفيذ تعهداتها الواردة في اتفاقيات الشراكة
شبكة المعاهد الاقتصادية والاجتماعية	2005–2009	4.9	بلدان الشراكة مع الاتحاد الأوربي	–تعزيز الحوار والأبحاث الاقتصادية
التسهيلات الأوربية المتوسطية للاستثمار والشراكة	2007–2013	32	بلدان الشراكة مع الاتحاد الأوربي ما عدا تركيا	–دعم جهود آلية الاستثمار والشراكة الأوربية المتوسطية –تشجيع النمو الاقتصادي المستدام
حل المنازعات التجارية	2005–2008	1.1	بلدان الشراكة مع الاتحاد الأوربي	–تعزيز وسائل حل المنازعات التجارية
ميدا ابتكار–الابتكار والتكنولوجيا	2006–2009	7.25	بلدان الشراكة مع الاتحاد الأوربي	–تشجيع الابتكار في المؤسسات الخاصة والعامة
"ميدستات2"–التعاون الإحصائي	2006–2009	30	بلدان الشراكة مع الاتحاد الأوربي	–تعزيز قدرات البلدان المتوسطية الشريكة من أجل جمع الإحصاءات المفيدة في الوقت المناسب

المصدر:إعداد الطالب، الشراكة الأورو–متوسطية، التعاون الإقليمي، لمحة عن البرامج والمشاريع،2011، ص 24–35.

http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=624&id_type=9&lang_id=470

الفرع الثاني: الطاقة

تكتسب قضايا الطاقة أهمية متزايدة في الشراكة الأورو-متوسطية حيث تتركز الأولويات حول أمن التزود عبر أفضل الارتباطات ومضاعفة الاندماج الإقليمي والمنافسة في صناعة الطاقة وحماية البيئة ة المستدامة، وتستهدف أولوياتها الأخرى الحاجة إلى أسواق مندمجة في مجال الطاقة وتشجيع مشاريع الطاقة ذات الفائدة المشتركة، وتنمية الطاقة المستدامة.

يمول البرنامج الإقليمي خمسة مشاريع في مجال الطاقة : السوق العربية المشرقية للغاز EEAMGM، تطوير السوق المندمجة للكهرباء، السوق الأوربية المتوسطية للطاقة MED-EMIP، فعالية الطاقة في قطاع البناء MED-ENEC، تعاون الأطر القانونية في مجال الطاقة MED-REG. والجدول التالي يعطينا صورة أكثر توضيح

جدول رقم(1-8): المشاريع الإقليمية في مجال الطاقة في ظل الشراكة الأورو- متوسطية

الوحدة: مليون يورو

اسم المشروع	الفترة	الموازنة	البلدان المشاركة	الأهداف
السوق الأوربية العربية المشرقية للغاز	**2005-2008**	**6**	مصر، الأردن، لبنان، سوريا	-تطوير سوق مندمجة للغاز بين أربعة بلدان(مصر، الأردن، لبنان، سوريا)
اندماج سوق الكهرباء	**2007-2010**	**4.9**	الجزائر، المغرب، تونس	-تنمية سوق مندمجة للكهرباء بين الجزائر، المغرب، تونس
التعاون في مجال الطاقة	**2007-2010**	**4.1**	بلدان الشراكة مع الاتحاد الأوربي ما عدا اسرائيل	-تعزيز اندماج أسواق الطاقة في المنطقة الأورو-متوسطية وتشجيع أمن التزود والامدادات
فعالية الطاقة	**2005-2008**	**4**	بلدان الشراكة مع الاتحاد الأوربي	-تشجيع فعالية الطاقة واستعمال الطاقة الشمسية في قطاع البناء
الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع الطاقة	**2008-2009**	**0.3**	بلدان الشراكة مع الاتحاد الأوربي	-تطوير هياكل قانونية تنظيمية للطاقة تكون حديثة وناجعة في البلدان المتوسطية الشريكة

المصدر: إعداد الطالب، euro-méditerranéen partnership ; Régional coopération ; An overview of programmes and Projets ;p37-41
http://www.enpi-info.eu/main.php?id=374&id_type=2&lang_id=470

الفرع الثالث: البيئة

تعد حماية البيئة المتوسطية ضمن التحديات الكبيرة التي تواجهها المنطقة لاسباب هشاشة البيئة وتدهورها، ويقتضي التعاون معالجة كلة قلة المياه وجودتها، إضافة إلى مكافحة الكوارث الطبيعية أو الناتجة عن الإنسان وإصلاح المعايير البيئية والبنيات التحتية.

يمول البرنامج الإقليمي خمسة مشاريع في نطاق حماية البيئة: الحماية المدنية، النظام الإعلامي الأورو-متوسطي حول المياه، مشروع "ميدا" للمياه (إدارة الموارد)، البرنامج الإقليمي الأورو-متوسطي للبيئة وأنفلونزا الطيور. والجدول التالي يوضح لنا المشاريع الإقليمية بصورة أوضح

جدول رقم(1-9): المشاريع الإقليمية في مجال البيئة في إطار الشراكة الأورو-متوسطية

الوحدة: مليون يورو

اسم المشروع	الفترة	الموازنة	البلدان المشاركة	الأهداف
النظام الأورو-متوسطي للإعلام في مجال المياه	**2004-2008**	**3.3**	بلدان الشراكة مع الاتحاد الأوربي	-جمع المعلومات والخبرات وتسهيل تبادلها إضافة إلى تطوير أدوات مشتركة وبرامج للتعاون في قطاع المياه
إدارة الموارد	**2003-2008**	**40**	بلدان الشراكة مع الاتحاد الأوربي	-تحديد سبل تعزيز التعاون الإقليمي تنمية المقترات المتعلقة بإدارة موارد المياه، المساهمة في خلق موارد جديد
البرنامج الإقليمي الأورو-متوسطي للبيئة	**2005-2008**	**15**	بلدان الشراكة مع الاتحاد الأوربي	-دعم بلدان المتوسط الشريكة في جهودها الرامية إلى منع تدهور البيئة
الحماية المدنية	**2004-2007**	**1.9**	بلدان الشراكة مع الاتحاد الأوربي	-تعزيز قدرات سلطات الحماية المدنية في بلدان المتوسط الشريكة
أنفلونزا الطيور والتهيؤ لمواجهتها	**2006-2009**	**10**	بلدان الشراكة مع الاتحاد الأوربي	-تقييد الأثر الاجتماعي والاقتصادي لأزمة أنفلونزا الطيور في البلدان المتوسطية الشريكة

المصدر: إعداد الطالب، المفوضية الأوربية، أوربا وجيرانها، بانوراما البرامج والمشاريع الإقليمية في البلدان المتوسطية،2011، ص 32-34.

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=374&id_type=2&lang_id=470

الفرع الرابع: برنامج جمع المعلومات

يكتسب التعاون في مجال مجتمع المعلومات أهمية بالغة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المنطقة الأرو-متوسطية وتتعاون شبكات الأبحاث الأوربية والمتوسطية في قطاعات مثل الرعاية الصحية، التجارة الالكترونية السياحة والتراث الثقافي، الأبحاث، الأعمال والابتكار، التعليم، ويتواصل الحوار في غضون سير التعاون.

يمول البرنامج الإقليمي مشروعين في مجال مجتمع المعلومات "يوميديس"(تكنولوجيا الإعلام والاتصال)، و"ناتب2" (سياسة الاتصال)

جدول رقم(1-10): المشاريع الإقليمية في مجال جمع المعلومات الوحدة: مليون يورو

اسم المشروع	الفترة	الموازنة	البلدان المشاركة	الأهداف
"يوميديس" تكنولوجيا الإعلام والاتصال	**2007-1999**	**65**	بلدان الشراكة مع الاتحاد الأوربي	-تطوير مجتمع المعلومات في البلدان المتوسطية
"ناتب2" سياسة الاتصالات	**2008-2005**	**4**	بلدان الشراكة مع الاتحاد الأوربي	-تزويد سلطات الإشراف في البلدان المتوسطية الشريكة بالمساعدة التقنية من أجل تحرير أسواق الاتصالات

المصدر: إعداد الطالب

http://www.enpi-info.eu/list_projects_med.php?

الفرع الخامس: النقل

تكتسب شبكات الفعالة للنقل بين الاتحاد الأوربي والبلدان المتوسطية المجاورة وفيما بين الأخيرة، أهمية حيوية بالنسبة لنمو المبادلات التجارية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسير الايجابي للشراكة الأوربية المتوسطية، ويعتبر نضام النقل المندمج والآمن والفعال في المتوسط أساسيا لنمو واستقرار المنطقة وزيادة التجارة في أنحاء المتوسط، ويرتكز البرنامج حول إصلاح وانفتاح أسوق النقل، تطوير البنيات التحتية وخاصة الترابط بين الشبكات، سلامة وأمن أنظمة النقل وتسيير نشاط نضام النقل المتعدد النماذج.

يمول البرنامج الإقليمي مشاريع متنوعة في مجال النقل: برنامج "يوروميد" للنقل، "يوروميد" للطيران، الطرقات البحرية السريعة (تربط شبكات النقل)، سلامة الملاحة البحرية، الملاحة الأورو-متوسطية عبر الأقمار الاصطناعية.

جدول رقم(1-11) : المشاريع الإقليمية في مجال النقل في ظل الشراكة الأرو-متوسطية.

الوحدة: مليون يورو

اسم المشروع	الفترة	الموازنة	البلدان المشاركة	الأهداف
"يوروميد" للنقل	**2008-2003**	**9.7**	بلدان الشراكة مع الاتحاد الأوربي	-تحسين ترابط شبكات النقل في المنطقة الأورو-متوسطية
المشروع الأرو-متوسطي للملاحة الجوية	**2010-2007**	**5**	بلدان الشراكة مع الاتحاد الأوربي	-تشجيع قيام مجال مشترك للملاحة الجوية الأوربية المتوسطية
الطرقات البحرية السريعة -ترابط النقل-	**2008-2006**	**4.8**	بلدان الشراكة مع الاتحاد الأوربي	-إنشاء أفضل ترابط للنقل في منطقة البحر المتوسط -تحسين الاتصال النقل بين الاتحاد الأوربي وجيرانه المتوسطيين
السلامة البحرية ومنع التلوث	**2008-2006**	**4.5**	بلدان الشراكة مع الاتحاد الأوربي	-تطوير التعاون مع البلدان المتوسطية الشريكة في مجال السلامة البحرية والأمن
الملاحة عبر الأقمار الاصطناعية	**2008-2006**	**4.5**	بلدان الشراكة مع الاتحاد الأوربي	-تحديد السياسة المشتركة من أجل تنفيذ خدمات برنامج الملاحة عبر الأقمار الاصطناعية في البلدان المتوسطية الشريكة

المصدر:إعداد الطالب،

http://www.enpi-info.eu/list_projects_med.php?

المطلب الثالث: تقييم مشروع الشراكة الأورو–متوسطية"[1]

أثار مشروع الشراكة الأورو–متوسطية جدلا كبيرا بين دول جنوب الحوض المتوسط• للاتحاد الأوروبي، حيث اعترضت في البداية بعض دول الجنوب مثل الجزائر وسوريا على مشروع إنشاء منطقة بادل حرة لأنها تمثل في تصورهم فتح للأسواق المحلية والأسواق المتوسطية على المنتجات الأوربية،حث كانت تسعى هذه الدول إلى محاولة إبرام اتفاقيات ثنائية تفضيلية بدل هذه السوق الحرة نظرا لشدة منافسة المنتجات الأوربية خاصة الصناعية، في الوقت الذي تلاقي فيه منتجات الفلاحة لدول جنوب المتوسطية المزيد من التعقيدات والزيادات الضريبية.

كما ينطلق أنصار مشروع الشراكة من المقاربة اللبرالية التي ترى بأنه إذا تم فتح الحدود بين دولتين أو أكثر فإن ضغط المنافسة يجبر كل دولة على التخصص في إنتاج المواد التي تملك فيها الأفضلية مقارنة بالدول الأخرى، ولكن هذه المقاربة ربما تكون صالحة أكثر للدول المتقاربة اقتصاديا، والحال في منطقة الحوض المتوسط يختلف تماما فعدم المساواة في التنمية الاقتصادية بين الضفتين واللاتوازن في العلاقات الاقتصادية تشكل عائقا والملاحظ أن إعلان برشلونة قفز على هذه الحقيقة، وقدم افتراضين محددين بشأن العلاقة الاورو–متوسطية هما:

1- تقديم معونات للبنى التحتية.
2- إقامة منطقة للتبادل الحر.

كما يعاب على المشروع الأوربي كونه مشروع نموذجي، فنفس الاتفاق الذي قدم لدول جنوب المتوسط قدم للجزائر لكن النمط الاقتصادي الجزائر مغاير لاقتصاديات هذه الدول –بسبب النمط الاقتصادي المتبع– فالجزائر مثلا ستخسر أحد أهم الموارد المالية نتيجة إلغاء الضرائب الجمركية"[2]•، وهذا ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى المطالبة بإعادة النظر في الاتفاق المقترح على الجزائر. فكيف يطلب من دول جنوب الحوض فتح أسواق للصادرات الأوربية والمحافظة في الوقت نفسه على مستويات حماية في السياسات الجوهرية بالنسبة لهذه الدول (دول جنوب الحوض) مثل السياسات الفلاحية المشتركة، بل

[1] – عايد لمين، مرجع سابق، ص34.

• – الجزائر، مصر، فلسطين، الأردن، تونس، المغرب، سوريا، إسرائيل، لبنان.

• – سنتطرق بالتفصيل لهذا العنصر في الفصل التطبيقي.

طرحت الحركة الحرة مشكلا آخر وهو هل من الممكن تصور فضاء متوسطي تنتقل فيه البضائع والخدمات ورؤوس الأموال بكل حرية، في حين يمنع ذلك بالنسبة للموارد البشرية والتي تعتبر حجر الزاوية في أي مشروع للتبادل الحر.

والواقع أن هذا الخلل انعكس مباشرة على مواقف الأطراف المعنية بالمشروع، إذ تبلور موقفان أساسيان، الأول يعتبر منطقة التيادل الحر مشروعا استعماريا جديدا غايته توطيد المحور الاروبي، وتنمية الصادرات وتحويل المنطقة المتوسطية إلى ملحق لا شريك جهوي. أما الموقف الثاني فهو ينظر للمشروع على أنه قطيعة في السياسة المتوسطية التقليدية.

يرون أنصار الموقف الأول بأن الشراكة تخدم التوجهات الأوربية بدرجة أساسية من خلال السعي إلى تحقيق النقاط التالية:"[1]

- تطوير عملية الاندماج الأوربي
- تدعيم وإبراز الإتحاد الأوربي كقوة اقتصادية.
- تدعيم الموقف الأوربي في عملية المنافسة الحادة من القوى الاقتصادية الأخرى(وم أ ، اليابان).

وبالمقابل حسب أنصار الموقف الأول فإن دول جنوب الحوض لن تتحصل من عملية التبادل الحر على أفضلية دخول منتجاتها إلى السوق الأوربي، لأنه بالنسبة للمنتجات المصنعة كانت مفتوحة منذ أكثر من 20 سنة أما المنتجات الفلاحية فهي مستثنات من اتفاقية التبادل الحر،وهو ما يقودهم إلى اعتبار اتفاق التبادل عبارة عن فتح الأسواق المتوسطية أمام المنتجات الأوربية، عبر رفع الحواجز الجمركية، وبالتالي زيادة العجز وتعمقه مع مرور الوقت. ويرون بأن نجاح منطقة التبادل الحر يتطلب ما يلي:

- إعانات أكبر مما هي عليه
- الاستثمار المباشر في المنطقة الجنوبية في غير المواد الأولية
- التعاون جنوب-جنوب حتى يضفي أهمية خاصة للمشروع الأورو-متوسطي.

[1] -شنايت صباح، الشراكة الأور- توسطية وانعكاساتها المحتملة على الأقطار العربية،حالة الدول المغاربة، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2008،ص 122.

أما بالنسبة لأنصار الموقف الثاني فركزوا على إيجابيات المشروع والتي يجملونها في مايلي:

1- بالنسبة لدول شمال الحوض:

- التخفيف من ضغوط الهجرة
- ضمان التموين المستمر بالطاقة
- تطوير السوق المشتركة المشكلة من أكثر من 100 مليون مستهلك
- المساهمة في استقرار وأمن الواجهة الجنوبية

2- بالنسبة لدول جنوب الحوض:

- تزايد الصادرات الموجهة للسوق الأوربي
- دعم المداخيل الناتجة عن هذه السياسة
- تكثيف الاستثمارات الخارجية التي تسمح بخلق مناصب شغل
- الاندماج أكثر في السوق العالمي

المبحث الثالث: اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

في ظل ظاهرة المنافسة العالمية واقتصاد السوق وتوسع الاستثمارات تلجأ الدول والمؤسسات الاقتصادية لاستراتيجيات تعاون فيما بينها، وقد سعى الاتحاد الأوربي لإقامة اتفاقيات شراكة مع مع دول حوض المتوسط (إعلان برشلونة 1995) بالنظر غلى أهميتها الإستراتيجية ومواردها الطبيعية المهمة والبعد الحضاري الذي تتمتع به، كذلك من أجل ضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي على حدود أوربا وفي داخلها من خلال الترويج لسياسات إنتاجية واجتماعية وثقافية متناسقة.

والجزائر باعتبارها من دول حوض المتوسط وفي ظل هذه التطورات، رأت في الشراكة ضرورة حتمية اثر التغيرات التي حصلت في الميدان الاقتصادي خلال الآونة الأخيرة، وذلك عن طريق تأسيس عمليات وعقود شراكة أجنبية وسعيها جاهدة إلى التفاوض والمنافسة من أجل الحصول على أفضل العقود من أجل رفع الأداء الاقتصادي.

المطلب الأول : الشراكة الأورو–جزائرية ومحتواها

لم تحذ الجزائر حذو تونس والمغرب التي وقعتا اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي في 1995/07/17 و1995/11/15 على التوالي، فقد عبرت الجزائر مرارا عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من الإتحاد الأوروبي بمراعاة خصوصياتها الاقتصادية، فالخصوصية الاقتصادية للجزائر التي تتمثل في كونها بلد يعتمد على النفط كمورد أساسي لعائداتها، ونسيجها الصناعي لا يتمتع بالنجاعة الاقتصادية والقدرة الكافية التي تؤهله لمنافسة المنتجات الأجنبية، حتمت عليها التأخر نوعا ما في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي.[1]

[1] – قطاف ليلى،الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2006.

الفرع الأول: عقد الشراكة

لقد وقعت الجزائر سنة 1976 اتفاق تعاون مع الإتحاد الأوروبي ذو طابع تجاري مدعما ببرتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات، كان الهدف من وراء هذا الاتفاق هو ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، واستفادت الجزائر في إطار الأربع بروتوكولات (1978-1996) من مساعدة مالية قدرت بـ 784 مليون إيكو و640 مليون إيكو من البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض ميسرة"[1].

غير أن هذا الاتفاق الذي كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في اتجاه واحد أي بدون المعاملة بالمثل لم يعد معمولا به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة وكذا أحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة.

ففي ظل هذه المعطيات بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضتها مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996"[2] من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، فعرفت المفاوضات نوع من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، فمنذ سنة1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق هي:

- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة.
- الجانب الأمني، بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة.
- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي.
- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط.

1 – غراب رزيقة، سجار نادية، محتوى الشراكة الأورو-جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2006، ص7.

2 –جمال عمورة، مرجع سابق،ص330.

- مطالبة الجزائر الشريك الأوربي بأن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية، وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.
- المطالبة بالتحرير التدريجي.

تم استئناف المفاوضات سنة 2001 لتنتهي بالمصادقة على اتفاقية الشراكة في 2001/12/13 ببروكسل وهذا بعد سلسلة من الجولات، ليتم في النهاية الوصول إلى اتفاق نهائي في 2002/04/22، ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005"[1].

الفرع الثاني: محتوى الاتفاقية وبنودها

لقد احتوى الاتفاق الجزائري-الأوروبي على ثمانية (08) محاور تمثلت في الجوانب الآتية: (احتوت على 110 مادة):"[2]

1- **الجانب الأول** : يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين تساهم في تحقيق رفاهية وأمن المنطقة المتوسطية (وهذا ما جاءت به المواد 5,4,3 من الاتفاقية).

2- **الجانب الثاني** : يتعلق بحرية تنقل البضائع (التبادل التجاري)، وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل وهذا خلال فترة انتقالية تم تحديدها بـ15"[3] سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وهذا طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة، (المادة 06)، أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية، وذلك بالتركيز على المبادئ الآتية:

- عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات واتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين.
- إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات.

[1] - سمينة رزيقة، مجلة الباحث، الشراكة الأورو- جزائرية متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، العدد9، 2011، ص152.
[2] - سمينة رزيقة، مجلة الباحث، مرجع سابق، ص153.
[3] - جريدة الخبر الجزائرية اليومية، الأحد 2012/08/26.

- إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول منتجات عن طريق الاستيراد بيات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.

3- **الجانب الثالث:** يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر، وتحرير الخدمات (المالية، البنكية، المواصلات والاتصالات...إلخ)."[1]

4- **الجانب الرابع** : الدفع، رأس المال، المنافسة وإجراءات اقتصادية أخرى، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الالتزام بإمكانية كل طرف من عملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الرساميل المستثمرة، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي وم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري العمل به (المواد 38-39)، وتم في هذا الجانب اتفاق الطرفان على اتخاذ إجراءات تقييد في حالة تعرض أحد الطرفين لاختلال في ميزان المدفوعات، طة أن يتم إبلاغ الطرف الآخر بهذه الإجراءات، وأن يتم إزالتها فيما بعد فور تصحيح هذا الاختلال، كما ينبغي أن تكون محددة وفق رزنامة متفق عليها.

5- **الجانب الخامس** : التعاون الاقتصادي، التزام الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساسا حسب ما جاءت به المادة 48 من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية.

6- **الجانب السادس**: التعاون الاجتماعي والثقافي، حيث تضمن هذا الجانب الإجراءات الخاصة بالعمال، وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل، والمكافآت والتسريح والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها في البلد (المواد67-68).

[1] - جمال عمورة، مرجع سابق، ص 335.

كما احتوى هذا الجانب على التعاون الثقافي والتربوي وذلك بتشجيع تبادل المعلومات وتشجيع التفاهم المتبادل بين ات باستعمال كل الوسائل التي من شأنها أن تقرب بين هذه الثقافات، كالإعلام الصحافة والوسائل السمعية والبصرية وتكوين أشخاص يشتغلون في المجالات الثقافية وتنظيم تظاهرات ثقافية...إلخ.

7- **الجانب السابع** : التعاون المالي الذي يقوم على مايلي:

- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية.
- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.
- ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.
- الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.

8- **الجانب الثامن** : التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية وذلك :

- بتقوية مؤسسات الدولة والقانون.
- التعاون في مجال تنقل الأشخاص (خاصة ما يتعلق بالتأشيرات).
- التعاون في مجال رقابة الهجرة غير المشروعة.
- التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة.
- مقاومة تبييض الأموال، وذلك بمنع استعمال الأنظمة المالية لهذه الدول في تسهيل العملية الناتجة عن تنقل رؤوس الأموال الناشئة عن أنشطة إجرامية (المخدرات...).
- التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة.

انطلاقا مما سبق ومن خلال تفحصنا لبنود هذه الاتفاقية، فإنه من جملة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا الاتفاق نوجزها فيما يلي:

- وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين.
- وضع الشروط الملائمة لتحرير المبادلات وتنقل رؤوس الأموال بصفة تدريجية.
- دعم العلاقات الاجتماعية بتطوير التعاون في المجالات الثقافية والإنسانية.

- تشجيع الاندماج ألمغاربي بدعم المبادلات والتعاون بين الجزائر ودول المنطقة.
- تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنة وتحديث الاقتصاد.
- إعادة تأهيل الهياكل القاعدية الاقتصادية.
- دعم الاستثمارات الخاصة، وخاصة خلق مناصب الشغل.
- إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على مدى 12سنة كأقصى تقدير من العمل التدريجي لإزالة الحواجز الجمركية

الفرع الثالث: خلفية اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي

يعد الاتحاد الأوربي أهم المتعاملين التجاريين مع دول جنوب وشرق المتوسط بنسبة 52%، والذي يسعى إلى توسيع أسواقه ومنافسة التكتلات الاقتصادية الأخرى، بينما لا تمثل التجارة المتوسطية البينية سوى 5%."[1]

يندرج اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي ضمن إعلان برشلونة لسنة 1995 والذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل بين الاتحاد الأوربي ودول البحر الأبيض المتوسط.

يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، مما جعله يحتل موقع هام ضمن الساحة الاقتصادية و التجارية الجزائرية. حيث حددت حصة الإتحاد الأوروبي في التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية للجزائر في سنة 2010 بأكثر من 49% من الصادرات و أكثر من 51 % من الواردات"[2]،حيث تتمثل الصادرات بالدرجة الأولى في المحروقات، التي بفضلها حققت الجزائر فائضا في الميزان التجاري، هذا ما يبين مدى تبعية أوروبا للمواد الطاقوية الجزائرية، بينما الواردات تمثل تبعية الجزائر لأوروبا في المواد الغذائية و التجهيز و غيرها، ويعود لك لقربها الجغرافي من أوربا من جهة ولكونها مستعمرة فرنسية سابقة من جهة ثانية وما ترتب عنها لوجود لوبي في الجزائر يسعى جاهدا للإبقاء على العلاقات المتميزة بين الجزائر وفرنسا ومن ورائها أوربا كلها، ووجود رغبة فرنسية جامحة للإبقاء على

[1] – زعباط عبد الحميد، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، الشراكة الأورو–متوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري، العدد الأول، السداسي الثاني 2004،ص53.

[2]– مديرية الجمارك الجزائرية، نقلا عن:http://www.douane.gov.dz/Evolution%20des%20indicateurs.html

علاقات متميزة مع الجزائر تضمن لها نفوذا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا كبيرا ليس فقط في الجزائر، ولكن في المغرب العربي وإفريقيا.

وبالعودة إلى الجزائر فإن المشاكل الاقتصادية العويصة التي تتخبط فيها من بطالة وجمود الجهاز الإنتاجي وعدم كفاية معدل نموها وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها سواء من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجية المستخدمة، وضعف الاستثمار المحلي وعزوف المستثمر الأجنبي رغم ما تتوفر من فرص الاستثمار في المجالات الزراعية والصناعية والخدمية، كل هذه الخلفيات والمشاكل كانت وراء رغبة الجزائر في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، كما أن المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين تعد من أهم لعوامل الحاثة على إقامة تعاون وثيق في جميع المجالات ومن أهم أسباب الاتفاق ما يلي: [1]

- الروابط التاريخية والقيم المشتركة والرغبة في تدعيها على أساس علاقات تتسم بالاستمرارية وتبادل المصالح والامتيازات.
- إقامة شراكة ترتكز على المبادرة الخاصة بما يخلق منحا ملائما لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية ويشجع الاستثمار في الجزائر بما يسمح لها الاستفادة من التكنولوجيا الأوربية ويعيد البناء الاقتصادي لاقتصادها.
- الرغبة في إقامة تعاون وحوار منتظم في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، العلمية والتكنولوجية.
- تقريب مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر والاتحاد الأوربي.
- ضرورة احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان كما ينص على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذا ضمان الحريات السياسية والاقتصادية.
- بعث جو من التفاهم والتسامح بين الثقافات والحضارات وتقريب الطرفين من بعضهما في مختلف الميادين.
- فير إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينهما في جميع بالات ذات الأهمية.

[1] – زعباط عبد الحميد، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، مرجع سابق، ص54.

- تنمية و ترقية المبادلات التجارية، و تحديد شروط التحرير التدريجي لعمليات تبادل السلع، الخدمات و رؤوس الأموال.
- تشجيع الاندماج ألمغاربي عن طريق تنمية المبادلات و التعاون فيما بين الدول المغاربة وبين هذه الأخيرة و الإتحاد الأوروبي.
- شجيع التعاون في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و المالية.

تسهيل تنقل الأشخاص خاصة فيما يتعلق بتسهيل وإسراع منح التأشيرة للأشخاص.

المطلب الثاني: علاقات التعاون بين الجزائر والإتحاد الأوربي

إن العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوربية ترجع إلى الستينات، حيث كانت الجزائر مرتبطة بعلاقات تجارية معتبرة، ولكنها لم ترق إلى مستوى التعاون، بل انحصر في التبادل التجاري الذي كان مهما إلى حد معين.

تعتبر اتفاقيات التجارة الحرة الشاملة الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوربي، والتي منها خفض الحواجز التعريفية وغير التعريفية من خلال التقارب التشريعي، العنصر الأساسي لزيادة التكامل بينهما، لمساندة هذه الجهود وإنجاح هذا المسعى قام الاتحاد الأوربي باستحداث عدة آليات لمساعدة دول المتوسط الشركاء للاتحاد ومن ضمنهم الجزائر.

فرع الأول: التعاون المالي

يهدف التعاون المالي إلى دعم برامج التعديل الهيكلي قصد إعادة التوازنات المالية الكبرى وتوفير محيط اقتصادي مناسب لتعجيل النمو وتحسين رفاهية السكان، وتنسيقا مع المؤسسات المالية تحرص عة الأوربية والجزائر، على تكييف الأدوات المالية التي من شأنها مرافقة سياسات التنمية وتحرير الاقتصاد، ومن بين الأدوات نجد برنامج "ميدا" إضافة إلى البنك الأوربي للاستثمار.

1- برنامج "ميدا":

خصص الاتحاد الأوربي في إطار برنامج "ميدا" اعتماد مالي لفائدة الجزائر، حيث قدر في إطار برنامج "ميدا1" للفترة الممتدة بين 1995-1999 بمبلغ 164 مليون أورو، والمبلغ المدفوع فعلا قدر ب 30.2 مليون أورو.في حين وصل الاعتماد المالي في الفترة الممتدة بين 2000-2006 مبلغ 338.8 مليون أورو، والمبلغ المدفوع فعلا حتى نهاية 2005 هو 114.1 مليون يورو."[1]

جدول رقم (1-12): الاعتمادات المالية في إطار برنامج "ميدا1" الوحدة: مليون أورو

ميدا1				ميدا2			
السنوات	المخصصات	المدفوعات	%	السنوات	المخصصات	المدفوعات	%
1995	-	-	-	2000	30.2	0.4	1.3
1996	-	-	-	2001	60	5.5	9
1997	41	-	0	2002	50	11	22
1998	95	30	31	2003	41.6	15.8	38
1999	98	0.2	0.7	2004	51	42	82.4
المجموع	164	30.2	18.4	2005	40	39.4	98.5
				2006	66	-	-
				المجموع	338.8	114.1	-

المصدر:

الطاهر هارون، عادل بالجبل، المساعدات المالية في إطار برنامج MEDAو PHARE لمذا الاختلاف'الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري ومنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ص4، جامعة باتنة 2006.

http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/regions/euro-mediterranean-partnership/

[1] - http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/regions/euro-mediterranean-partnership/

من خلال الجدول نلاحظ أن الاعتمادات المالية المالية للمنوحة للجزائر من خلال برنامج ميدا بين سنتي 1995و 1999 وصلت إلى 164 مليون يورو، لم يتم دفع إلا 30.2 مليون أورو، بينما وصلت الاعتمادات المالية للفترة الممتدة بين 2000و 2005 إلى أكثر من 338.8 مليون أورو، دفع منها حتى نهاية 2005 مبلغ 114.1.

يهدف برنامج "ميدا" إلى إيجاد الحلول الملائمة والقادرة على معالجة الاختلالات التي تعاني منها الجزائر، وذلك عن طريق تنفيذ جملة من الإصلاحات تمس العديد من القطاعات الحيوية ذات الصلة الوثيقة بالسير الحسن للاقتصاد، والجدول الموالي يلخص مختلف العمليات المندرجة ضمن هذا البرنامج.

جدول رقم(1-13): أهم البرامج الممولة من طرف برنامج ميدا1 **(الوحدة: مليون يورو)**

"ميدا1"1995-1999		
القطاع	**الموازنة**	**السنة**
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**57**	**1998**
اعادة الهيكلة والخوصصة الصناعية	**38**	**1998**
تحديث القطاع المصرفي	**23**	**1999**
دعم التنمية	**5**	**1999**

المصدر:union européen - Algérie , 30 ans de coopération ; 1979-2009 ;p86

http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/index_fr.htm

تعبر المبالغ المبنية بالجدول عن المخصصات المالية في إطار برنامج "ميدا1" وليست ما دفع فعلا، فنسبة المبالغ المدفوعة لم تتعدى 18.4% من المبالغ المبينة بالجدول، وهي نسبة ضئيلة جدا.

أما بالنسبة لبرنامج "ميدا2" فوجهت المساعدات المالية في إطاره إلى برامج التنمية المحلية والجدول الموالي يبين ذلك

جدول رقم(1-14): البرامج الممولة من طرف برنامج ميدا2 **(الوحدة: مليون يورو)**

"ميدا2"2000-2006		
القطاع	**الموازنة**	**السنة**
إصلاح قطاع البريد والمواصلات	**19**	**2000**
عصرنة مصالح الشرطة	**10**	**2000**
تأهيل نظام التكوين المهني	**34**	**2001**
دعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية	**70**	**2002**
برامج إعادة أعمار المناطق المتضرر من الإرهاب	**30**	**2004/2003**
برامج تطوير وعصرنة القطاع الاداري	**25**	**2003**
تسيير النفايات الصلبة	**19**	**2004**
اصلاح قطاع العدالة	**17**	**2004**
دعم برامج التنمية الريفية	**11**	**2005**
برامج تسيير المياه	**26.5**	**2005**
أدارة الاقتصاد	**20**	**2006**
تطوير قطاع النقل	**25**	**2006**
التسهيلات التجارية	**6.25**	**2006**
دعم المخطط الوطني للتنمية الزراعية	**18**	**2006**
البرنامج الموافق لاتفاق الشراكة	**10**	**2006**

المصدر:-union européen - Algérie , 30 ans de coopération ; 1979-2009 ;p86-89

http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/index_fr.htm

إن أهم ما يلاحظ في هذا الجدول هو إقصاء قطاع الفلاحة من برنامج الدعم الأوربي إذا استثنينا الاستفادة المحتشمة لسنة 2006 المقدرة ب 18 مليون أورو، في حين خصص مبلغ 70مليون أورو كأكبر مبلغ خصص لدعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، يليه ملبغ 34 مليون أورو موجه لقطاع التكوين المهني، في حين سجل أضعف مبلغ قدر ب 6.25 مليون أورو سنة 2006 وجه إلى برامج التسهيلات التجارية، وهذا ما يعطي سمة ضعف الاعتمادات المالية لبرنامج ميدا حيث لم

تتجاوز خلال تسع سنوات مبلغ 507 مليون أورو، أي بمعدل 56 مليون أورو سنويا وهو ما يؤكد عدم جدية أوربا في تقديم الدعم الكافي للشريك الجزائري.

2- الآلية الأوربية للجوار والشراكة:

الآلية الأوروبية للجوار والشراكة افتتحت نشاطها في شهر جانفي 2007 وعوضت آلية "ميدا" التي كانت تضمن تمويل الشراكة الأوروبية المتوسطية ، هدف المساعدات إلى تعزيز العلاقات، دعم جهود الإصلاح التي يبذلها الشركاء أنفسهم وتشجيع تنفيذ الأولويات التي تم الاتفاق حولها مع كل بلد بعد المشاورات والحكومات والشركاء الآخرين.

استفادت الجزائر من مساعدات الآلية الأوربية للجوار والشراكة حيث خصص مبلغ 220 مليون أورو في إطار اتفاق الشراكة الأوربية من أجل تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، وهذا للفترة الممتدة بين 2007-2009. والجدول التالي يوضح لنا ذلك."[1]

جدول رقم (1-15): المساعدات المالية للجزائر في إطار الآلية الأوربية للجوار والشراكة

الوحدة مليون أورو

السنوات	2007	2008	2009	2010		2011	2013-2012
المخصصات	57	55	54	54		54	118
الالتزام	57	32.5	35.6	59		58	-
المدفوعات	51.3	46.1	47.9	28.1		42.9	-

المصدر: Européen commission 2012 ; op.cit.p37.

http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/regions/euro-mediterranean-partnership/

حسب برنامج الآلية الأوربية للجوار والشراكة فإن مخصصات الفترة الممتدة من 2007-2010 كانت 7.7% موجه لقطاع العدالة، و51.4% كان موجه للنمو الاقتصادي وفرص العمل،

[1] -http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/regions/euro-mediterranean-partnership/

و40.9% للخدمات العامة، أما المدفوعات الفعلية (173.4 مليون أورو) فكانت 9.2% و54.6% و36.2 % على التوالي.

بالنسبة للفترة الممتدة بين 2011-2013 ي قدرت مخصصاتها ب 172 مليون أورو، فكانت النسبة المخصصة للتنمية والمستدامة والثقافة تدور حول 43%، والمخصصة للنمو الاقتصادي والتنمية تدور حول 57%. "[1]

3- البنك الأوربي للاستثمار:

ساهم البنك الأوربي للاستثمار في تقديم مساعدات مالية في شكل قروض ميسرة للجزائر في إطار التعاون المالي والتقني والاقتصادي المتضمن في اتفاقية 1976، وتهدف الجماعة من خلال هذا الباب إلى دعم الجهود التنموية التي بذلتها الجزائر، وقد تم توقيع أربع بروتوكولات مالية استفادت من خلالها الجزائر من إعانات مالية من تقديم الاتحاد الأوربي، وتهدف هذه البروتوكولات إلى ترقية عدة قطاعات من بينها الزراعة والصيد البحري، الطاقة وإنجاز المرافق القاعدية، والجدول التالي يبين حجم المساعدات المالية الأوربية للجزائر الممثلة في البروتوكولات الأربعة.

[1]- Eupopéen commision; 2012; op.cit.p 37
http://ec.europa.eu/index_fr.htm

جدول رقم(1-16): المساعدات المالية من طرف البنك الأوربي للاستثمار للجزائر

الوحدة: مليون أورو

	المجموعة الأوربية		البنك الأوربي للاستثمار	المجموع
	منح	قروض خاصة	قروض	
البروتوكول 1 (1976-1981)	25	19	70	114
البروتوكول 2 (1981-1986)	28	16	107	151
البروتوكول 3 (1986-1991)	52	4	183	239
البروتوكول 4 (1991-1996)	52	18	280	350
المجموع	97	57	640	854

المصدر: union européen-Algérie ;30ans de coopération ;op.cit.p19.

http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/index_fr.htm

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة البنك الأوربي في البروتوكول الأول فاقت 61%، وفي البروتوكول الثاني فاقت 70%، أما في البروتوكول الرابع فكانت النسبة تساوي 80% وهي أكبر مساهمة للبنك الأوربي للاستثمار في البروتوكولات المالية الأربعة باعتبار أن نسبة النسبة في البروتوكول الرابع كانت 74%.

سجلت أعلى مساعدة في البروتوكول الأول ب 5.9 مليون أورو في قطاع الطاقة وأدنها كانت في قطاع الفلاحة ب 0.1 مليون أورو، أما البروتوكول الثاني فكان مبلغ 8.6 مليون أورو كأكبر قيمة موجه لقكطاع النقل، وأدنى قيمة بـ 0.1 مليون أورو وجهت لتكوين إطارات وزارة الأشغال العمومية. البروتوكول الثالث كان عكس البروتوكولات السابقة حيث خصص مبلغ 12.6 مليون أروو للفلاحة متعلق بقطاع الصيد البحري، وأدنى قيمة بـ 0.1 مليون أورو وجهت للندوات

الدراسية، البروتوكول الرابع والأخير فوجهت قيمة 15 مليون أورو لقطاع العدالة كأكبر حصة، وقيمة 0.1 مليون أورو لقطاع الفلاحة كأضعف قيمة.[1]

واصل البنك الأوربي للاستثمار مساعداته المالية للجزائر للفترة الممتدة بين 1996-2002 من أجل استكمال برامج التنمية الاقتصادية والنمو الاجتماعي، والجدول التالي بين حجم المساعدات المالية المقدمة من طرف البنك الأوربي للاستثمار للجزائر خلال الفترة السالفة الذكر.

جدول رقم(1-17): المساعدات المالية للجزائر من طرف البنك الأوربي للاستثمار للفترة 1996-2002 **الوحدة: مليون أورو**

القطاع / السنوات	الطاقة	النقل	الصناعة	المياه	المجموع
1996	35	20	50	-	105
1997	334	-	-	-	334
1998	-	-	-	98	98
1999	-	-	-	-	-
2000	-	140	3	-	143
2001	-		-	225	225
2002	-	165	-	-	165
المجموع	369	325	53	323	1070

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الاستثمار الأوربي 1996-2002

http://www.eib.org/infocentre/publications/all/general/reports/index.htm

لم يستفد قطاع الصناعة من قروض البنك الأوربي للاستثمار إلا سنة 1998 و 2001 وهذا بمبالغ ضعيفة، وكانت الحصة الكبرى من القروض موجهة لقطاع الطاقة خلال الفترة 1996-2002، مما يفسر رغبة الاتحاد الأوربي في تكريس مبدأ تقسيم العمل ورغبته في بقاء دول جنوب المتوسط في إنتاج وتصدير المواد الأولية الطاقوية.

[1] - union européen-Algérie ; 30ans de coopération. Op.cit.p79 ; 81 ; 83 ; 85.
http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/documents/ue_algeria_30years_cooperation_fr.pdf

الآلية الأوربية لتسهيل الاستثمار والشراكة:

يعد برنامج تسهيلات المشاركة والاستثمار والشراكة الأورومتوسطية "femip"• التابع لبنك الاستثمار الأوربي، هو الذراع المالية لهذا الأخير، ويلتزم البنك من خلال هذه الآلية بمساعدة البلدان المتوسطية الشريكة على تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاجتماعي المستدامين. ويعد دعم القطاع الخاص وخلق بيئة ملائمة للاستثمار من بين أولويات " femip" في المنطقة، بالإضافة إلى تشجيع الحوار بين الشركاء المتوسطيين.

قدم البنك الأوربي للاستثمار من خلال آلية تسهل الاستثمارات والشراكة الأورو-متوسطية مساعدات مالية في كل من الطاقة، الاتصال، الصناعة، المياه والقطاع المالي، والجدول التالي يعطينا صورة أكثر توضيح لحجم المساعدات المقدمة للجزائر.

جدول رقم(1-18): المساعدات المالية للجزائر من طرف بنك الاستثمار الأوربي عن طريق الآلية الأورو-متوسطية لتسهيل الاستثمار والشراكة للفترة بين 2002-2010

الوحدة: مليون أورو

القطاع / السنوات	الطاقة	الاتصال	المياه	الصناعة	القطاع المالي	المجموع
2002	-	-	-	62	-	62
2003	-	-	230	-	-	230
2004	-	-	-	13	-	13
2005	-	-	-	-	10	10
2007	-	-	-	3	-	3
2010	500	-	-	-	-	500
المجموع	500	-	230	78	10	818

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للآلية الأوربية لتسهيل الاستثمار والشراكة "femip"

http://www.eib.org/projects/regions/med/index.htm

•- Facilité euro-méditerranéenne d'investissement et de partenariat

نلاحظ من خلال الجدول ضعف المساعدات المالية للجزائر إذ بلغت سنة 2007 مبلغ 3مليون أورو، وسجل سنة 2010 مبلغ 500 مليون أورو كأكبر مبلغ للمساعدة كان في قطاع الطاقة، وغياب المساعدة كليا في قطاع الاتصالات وفي كل القطاعات لسنوات 2006، 2008، 2009، 2011. ويرجع سبب ضعف المساعدات المالية للجزائر من طرف البنك الأوربي للاستثمار إلى قرار الجزائر بعدم الاستدانة من العالم الخارجي بعد تحسن أسعار البترول.

الفرع الثاني: التعاون التجاري

تشكل نشاطات تسهيل تحرير التجارة والاندماج الإقليمي التجاري والإصلاح الاقتصادي، عناصر أساسية لإقامة منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوربي والجزائر من جهة، وبين الجزائر والدول المتوسطية الشريكة من جهة أخرى، وللمساعدة على تحقيق ذلك يقوم الاتحاد الأوربي بتمويل عدة مشاريع بشكل ثنائي أو إقليمي في مختلف القطاعات، الاقتصاد، النقل، الماء والبيئة، الطاقة، التنمية الريفية...

1- **دعم الانتقال الاقتصادي والتجاري:**

من أجل نجاح عملية التحرير الاقتصادي والدخول في منطقة التجارة الحرة قام الاتحاد الأوربي بمساعدة الجزائر من خلال إقامة مشاريع مختلفة في القطاع الاقتصادي منها دعم الإدارة الاقتصادية، دعم تسهيل التجارة، دعم اتفاقية الشراكة، دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، والجدول التالي يعطينا صورة مبسطة عن المشاريع الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوربي

جدول رقم(1-19): المشاريع الثنائية للجزائر مع الاتحاد الأوربي الوحدة: مليون أورو

المشروع والفترة	الموازنة		الأهداف
	الجزائر	الإتحاد الأوربي	
دعم الإدارة الاقتصادية 2007-2011 ameco	-	20	تحسين المعلومات الاقتصادية وتسهيل اتخاذ القرارات على المدى المتوسط في تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية والإقليمية
دعم تسهيل التجارة 2007-2011 facico	1.25	5	تحرير الاقتصاد الجزائري وتحسين التكامل على المستوى الاقليمي (الأورو-متوسطي)، دعم الجزائر في محاربة الخلل في المجال التجاري.
دعم اتفاقية الشراكة 2009-2012 P3a	-	10	مرافقة الحكومات من خلال تقديم الدعم المباشر، دعم عمليات التبادل والمعلومات التقنية، التوفيق بين الإطار التشريعي والتنظيمي للاتحاد الأوربي مع الجزائر لتعزيز عملية الاصلاح في المجالات الرئيسية للشراكة.
دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة 2008-2013 Pme2	4	40	تعزيز الانجازات السابقة، وضع معايير الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دعم سوق خدمات الدعم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة، مساعدة المؤسسات المستفيدة والمشاركة في برامج تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة.
دعم تنويع الاقتصاد 2009-2013 diveco	2.5	17.5	تحسين الأداء الاقتصادي (القدرة التنافسية، فرص العمل، الصادرات)

المصدر: délégation de la commission européen en Algérie ; rapporte annuel de la coopération eu-Algérie ;2011 ;p7-17.

http://www.enpi-info.eu/list_projects_med.php?subject=4&country=1

2- النقل:

شهد قطاع النقل في الجزائر عملية التحرير في وقت مبكر كانت في بداية التسعينات، وكانت أولويات التحرير تركز على الإدارة ووظائفها السيادية وتعزيز المهام التنظيمية، وخوصصة المؤسسات العامة. تهدف برامج الشراكة مع الاتحاد الأوربي في قطاع النقل إلى تحسين خدمات النقل للمستخدمين على الصعيد الاقتصادي الوطني، أو من منظور إقليمي.

جدول رقم(1-20): المشاريع الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوربي في قطاع النقل

الوحدة: مليون أورو

المشروع والفترة	الموازنة		الأهداف
	الجزائر	الإتحاد الأوربي	
دعم قطاع النقل 1 2008-2011	5	20	تطوير أدوات تحرير قطاع النقل، تعزيز الإطار المؤسسي والتنظيمي لتحفيز التنمية والمنافسة في قطاع النقل، إنشاء هيئة الميناء البحري وأنشطة الميناء
دعم قطاع النقل 2 2012-2016	3.5	13	البنية التحتية والتنمية الاقتصادية، تحسين الأمن في النقل، تحسين كفاءة النقل

المصدر: délégation de la commission européen en Algérie ;2011 ;op.cit.p23-25.

http://www.enpi-info.eu/list_projects_med.php?subject=8&country=1

3- البيئة والماء:

تعتبر الموارد المائية في الجزائر محدودة لسوء الأحوال الجوية مما يجعل من الصعب التوفيق بين العرض والطلب من المياه، لذلك قررت الجزائر انتهاج سياسة جديدة للمياه تركز في المقام الأول على رفاه السكان من خلال إشباع حاجاتهم، وتهدف الجزائر من خلال الشراكة مع الاتحاد الأوربي في هذا قطاع إلى القضاء على العجز من خلال تطوير البنية التحتية لقطاع المياه وتشجيع القطاع الخاص.

جدول رقم(1-21): المشاريع الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوربي في قطاع البيئة والمياه

الوحدة: مليون أورو

المشروع والفترة	الموازنة		الأهداف
	الجزائر	الإتحاد الأوربي	
دعم قطاع موارد المياه 2007-2011 Eau1	6.5	20	تحديث إدارة الموارد المائية
دعم قطاع موارد المياه 2011-2014 Eau1	10	30	حماية الموارد المائية الحد من انتشار الأمراض

المصدر: : délégation de la commission européen en Algérie ;2011 ;op.cit.p41-43.

http://www.enpi-info.eu/list_projects_med.php?subject=8&country=1

بالنسبة للطاقة لا يوجد مشاريع ثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوربي، أما ما يتعلق بالتنمية الريفية والمحلية فهناك مشروع دعم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية والذي قدرت موازنته بـ 11 مليون أورو لفترة تمتد حتى 5 سنوات ابتداء من سنة 2007. "[1]

بالنسبة لقطاع الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، الشغل) فهناك مشروع دعم القطاع الصحي بموازنة 15 مليون أورو لمدة 4 سنوات ابتداء من سنة 2009، ومشروع دعم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بموزنة 38.6 مليون أورو لفترة 2010-2014، ومشروع دعم قطاع التشغيل بموازنة 15.35 مليون أورو للفترة الممتدة بين 2010-2014.، ومشروع تشغيل الشباب بموازنة 23.5 مليون أورو 2012-2016.

[1]-délégation de la commission européen en Algérie ; rapporte annuel de la coopération eu-Algérie ;2008 ;p15. http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/index_fr.htm

بالنسبة لقطاع العدالة فهناك مشروع دعم اصلاح العدالة الأول والثاني قدرا بموازنة 17مليون أورو لكل منهما لفترة 36 شهر ابتداء من 2004 و 48 شهر ابتداء من 2008 على التوالي.

بالنسبة لقطاع المجتمع المدني والثقافة التراث كان هناك ثلاث مشاريع شراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي، الأول متعلق بالتراث والثاني بحقوق الإنسان والثالث حول الجهات الفاعلة غير الحكومية في التنمية. بموازنة على التوالي 0.75،1.8،24 مليون أورو."[1]

[1]- délégation de la commission européen en Algérie ;2011 ;op.cit.p45-77

خـاتمة الفصــل:

سعى الاتحاد الأوربي جاهدا من أجل إنجاح مسار برشلونة والدخول في فضاء اقتصادي أساسه الحرية التجارية والتكامل، وذلك باستعمال عدة آليات منها المالية والتقنية والتجارية، لكن إذا دققنا في برامج الاتحاد الأوربي ومساعداته للدول المتوسطية نجد جلها يركز على الجانب التجاري والبحث عن أسواق لتصريف المنتجات الأوربية، فبرامج الاتحاد الأوربي فيها نوع من خيبة الأمل بالنسبة لدول جنوب المتوسط التي تبحث عن شراكة حقيقية أساسها جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوفير فرص العمل ونقل التكنولوجيا الحديثة وتحسين المستوى المعيشي.

تمخض عن المفاوضات الجزائرية الأوربية التوقيع على اتفاق الشراكة الأرو-جزائرية، والذي ركز في جانبه الاقتصادي والتجاري على إنشاء منطقة للتبادل الحر وذلك في فترة انتقالية قدرها 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وبموجب هذا الاتفاق تم تحديد شروط التحرير التجاري التدريجي للمبادلات التجارية الأورو-جزائرية، لكن وحسب تصريح وزير التجارة الجزائري فإن عدم جاهزية الاقتصاد الجزائري للدخول في منطقة التجارة الحرة وفتح الأسواق أمام المنتجات الأوربية، حتم على الجزائر المطالبة بإعادة النظر في تاريخ التفكيك الكلي للتعريفة الجمركية الجزائرية وتأجيلها إلى سنة 2020بدل2017.

الفصل الثاني:

مخطط تفكيك التعريفة الجمركية الجزائرية في إطار اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية

مقدمة الفصـــل

لا يمكننا الحديث عن الشراكة الأورومتوسطية بمعزل عن الجمارك، و هذا راجع لارتباطها الشديد بهذا الجهاز و بالأنظمة الجمركية التي تسمح بمراقبة التجارة الخارجية، كما تسمح بتنظيم مختلف عمليات دخول و خروج السلع من و إلى الحدود الوطنية، و بالنظر إلى ما تعيشه الجزائر اليوم من تحولات و تغيرات اقتصادية و اجتماعية عميقة من أجل الدخول في فضاء اقتصادي أورومتوسطي ، مما يستدعي تحول النسق الاقتصادي بأكمله و ضرورة إيجاد الصيغة الجديدة لتكيف المؤسسات المكونة للاقتصاد الوطني (الميكانيزمات العملية الجديدة) و باعتبار الجمارك إحدى المؤسسات التي يعنيها هذا التحول، فإنها من الضروري أن تكيف سياستها الجمركية التي كانت تستخدم بشكل خاص من أجل حماية الاقتصاد الوطني، و تحقيق إيرادات لصالح خزينة الدولة، مع متطلبات هذا الفضاء الجديد عن طريق إيجاد ميكانيزمات جديدة كفيلة بالتحكم في تحرير التجارة الخارجية و إنشاء منطقة للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوربي.

المبحث الأول: الجمارك الجزائرية

يشير اصطلاح الجمارك أو "الديوانة" إلى مجموعة متداخلة من المفاهيم العملية والعلمية والإجرائية التي تضم عددا من العناصر كالرقابة الحدودية والرسوم الجمركية"[1].

تدل الجمارك عن مجموعة من النظم والقواعد ولاتفاقيات يتم تنفيذها وفق معايير دولية ووطنية بواسطة مؤسسات تنشئها الدولة ويطلق عليها اسم الإدارات الجمركية (مديرية الجمارك)"[2]. إن مديرية الجمارك هي جهاز المراقبة لذا يجب أن ينظر إليها كمصلحة تقنية تعمل على تطبيق القوانين ومحاربة الغش وتسهيل المبادلات عن يق المتعاملين وتمكينهم من الحصول على سرعة أكثر في أداء أحسن للإجراءات الواجب القيام بها، وعليه فإن عمل الجمارك يكمن في خدمة الاقتصاد لاسيما عن طريق مراقبة التجارة الخارجية.

المطلب الأول: نشأة وتطور إدارة الجمارك الجزائرية

رف إدارة الجمارك بأنها المؤسسة أو المديرية التي أوكلت إليها مراقبة وتطبيق الأنظمة الجمركية بشأن تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العمومية، واستفاء الشروط والقيود الاستدلالية المقررة عليها، وحماية النظم الاقتصادية لكل دولة."[3]

كما يمكن أن نعرف الجمارك من خلال المهمة التي أوكلت إليها، بحيث تسهر على تطبيق التعريفة الجمركية لكي يتم حماية الاقتصاد الوطني، وهذا عن طريق استعمال الأنظمة الخاصة، بحيث تؤقلم هذه الحماية مع متطلبات التصدير، وكذلك تقوم بمراقبة التجارة الخارجية والصرف أثناء عملية التصدير والاستيراد، وفي ميدان الجباية تقوم إدارة الجمارك بتحصيل مختلف الضرائب.

تمارس إدارة الجمارك عملها في سائر الإقليم الجمركي وفق الشروط المحددة في قانون الجمارك، و تنظم منطقة خاصة للمراقبة على طول الحدود البحرية و البرية، و تشكل هذه المنطقة النطاق الجمركي، حيث يمثل هذا الأخير، كامل التراب الوطني، أين تقوم إدارة الجمارك بممارسة النشاطات المحددة طبقا للقانون.

[1] – عمر سلمان، الجمارك بين النظري والتطبيق،الدار المصرية اللبنانية، ص 28

[2] – زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006،ص228.

[3] –زايد مراد، مرجع سابق، ص230.

يشمل النطاق الجمركي، منطقتين، الأولى بحرية، والتي تتكون من المياه الإقليمية و المنطقة المتاخمة لها والمياه الداخلية، كما هي محددة في التشريع الجمركي المعمول به، أما الثانية فهي برية، تمتد على الحدود البحرية، من الساحل إلى خط مرسوم على بعد ثلاثين كلم منه، و على الحدود البرية من حد الإقليم الجمركي إلى خط مرسوم على بعد ثلاثين كلم منه"[1].

عند الضرورة، و تسهيلا لمكافحة الغش الجمركي، يمكن تمديد عمق المنطقة البرية من ثلاثين كلم إلى غاية ستين كلم، كما أنه يمكن تمديد هذه المسافة إلى أربعمائة كلم (400) في الولايات التالية: تندوف، أدرار و تمنراست، بحيث تقاس هذه المسافات على خط مستقيم.

المطلب الثاني: دور إدارة الجمارك

تختلف أوجه النظر اتجاه مهمة إدارة الجمارك، فهناك من يعتبرها إدارة ضريبية بحكم أنها تابعة لوزارة المالية، و السبب أنها تعتبر مصلحة لمختلف الرسوم و الضرائب أما البعض الأخر فيعطيها صفة اقتصادية كونها تلعب دورا اقتصاديا أكثر منه جبائي، لكن الرأيين يتفقان على أن إدارة الجمارك تعد من أهم أجهزة الإنعاش و تطوير الاقتصاد الوطني، و بأن قانون الجمارك يحدد بدقة المهام الأساسية لإدارة الجمارك التي يمكننا وصفها بمزدوجة المهام أي أنها إدارة تقوم بدور اقتصادي وجبائي.

الفرع الأول: الدور الاقتصادي والمالي

تهدف إدارة الجمارك للاستجابة إلى قواعد و متطلبات اقتصاد السوق الذي يهدف إلى الانفتاح أمام المبادلات الخارجية، تعمل إدارة الجمارك في الأفاق الاقتصادية بالدرجة الأولى و ذلك عن طريق توفير الامتيازات الإضافية للاقتصاد و تقليل تكاليف فرض القيود على المبادلات و كذا تكاليف الأدوات."[2]

أولا : مراقبة المبادلات التجارية

تأتي هذه الرقابة بهدف احترام الأنظمة و القوانين الخاصة بالمبادلات الخارجية و السهر على تتم هذه المبادلات تحت الرقابة الصارمة لأعوان الجمارك و التي تسمح بحرية حركة البضائع و تطبق عن طريق الملاحظة

[1]- نفس المرجع السابق، المادة 29، ص 33.

[2] -طويل اسيا، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغييرات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2001. ص 58.

الدائمة لعملية التصدير و الاستيراد، الشيء الذي يسهل في سير العملية ، وبالتالي فهي تسعى كذلك إلى تنمية التجارة الخارجية بإدخال مكانزمات جمركية حديثة في مختلف العمليات، و يمكننا تلخيص دور الجمارك في مراقبة التجارة الخارجية في نقطتين أساسيين و هما:

- تطبيق قواعد و نظم المبادلات التجارة الخارجية .
- ملاحظتها استنادا على المعلومات الإحصائية التي تساعد أيضا في إحصاء التجارة الخارجية.

ثانيا : ترقية المبادلات الخارجية

يدعو النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى تحرير التجارة الخارجية و نتيجة لهذا التغيير فإن إدارة الجمارك تحاول التماشي مع المتطلبات الجديدة للمنظمة العالمية للتجارة "OMC"، بحيث تقوم إدارة الجمارك حسب المادة "9" من قانون الجمارك بحماية الإنتاج الوطني من عملية الإغراق وترقيته، كما تسعى لتغيير الوسائل المادية و التقنية الممنوحة لخدمة الاقتصاد الوطني عن طريق:

- توحيد الآليات الجمركية التي تعمل بها في كافة نقاط الرقابة الإقليمية مهما كان نوعها، برية، بحرية، جوية، مثل إنشاء مكاتب جمركية داخلية و ذلك لتسهيل و توحيد حركة البضائع.
- إعطاء أهمية أكبر و تسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين عن طريق تعريفهم بالنظم الجمركية المختلفة و التي تسهل من عملية التجارة.
- مكافحة الغش و التهريب الضريبي و متابعة المرتكبين قضائيا و كل هذه الآليات تساهم بدورها في ترقية الاقتصاد الوطني.

ثالثا : حماية الاقتصاد الوطني

ثالث دور اقتصادي تلعبه الجمارك الجزائرية هو حماية المنتج الوطني من المنافسة غير الشرعية، لأن مكافحة الإغراق أصبحت من أهم الأسلحة التي تعتمد عليها البلدان الصناعية لحماية منتجاتها المحلية.

نجد إدارة الجمارك، موازاة مع دورها الاقتصادي المالي، تمارس دور خاص يتمثل في تطبيق الحماية في مجالات عديدة و هي:

- تتدخل عند الجمركة، من أجل حماية العلامات و منشأ المنتجات، عن طريق مراقبة القواعد المرتبطة بحماية الملكية الصناعية، مع حجز كل السلع المقلدة أو المزيفة.
- تضمن كذلك تطابق المنتجات المستوردة و المصدرة لمعايير الأمن المنصوص عليها في التشريعات الدولية (مقاييس الإيزو).
- حماية الصحة العمومية عن طريق مكافحة تهريب المخدرات، مراقبة عمليات استيراد المنتجات الصيدلانية، و كذا المنتجات الحيوانية و النباتية.
- حماية الأمن العمومي عن طريق مراقبة الموانئ و محاربة تهريب الأسلحة.
- حماية التراث الفني و الثقافي و المحافظة على الآثار الوطنية، عن طريق مراقبة خاصة لحركة صادرات الآثار الفنية.
- حماية بعض الأنشطة الاقتصادية من المنافسة الأجنبية بصفة مؤقتة بموجب المادة 19 من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.
- حماية البيئة في إطار التشريعات الدولية و ذلك عن طريق مراقبة اتفاقية واشنطن حول تجارة الحيوانات و النباتات المهددة بالانقراض، مع مراقبة استيراد النفايات الكيميائية الخطيرة.

رابعا: إحصاء التجارة الخارجية

رابع مهمة تقوم بها إدارة الجمارك هي إعداد و جمع إحصائيات التجارة الخارجية و التي تساعد بشكل كبير في إعطاء النتائج في الميدان التجاري و تقيم حركته و هذا عن طريق إبراز المعلومات الحقيقية و المفصلة حول التجارة الخارجية و تتبع كل هذه المعلومات انطلاقا من تصريحات جمركية التي تراقب يوميا و التي هي في حوزة إدارة الجمارك و تخدم هذه الإحصائيات كل من المتعاملين الاقتصاديين، كما تعتبر السند القوي للدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

خامسا: تنظيم العلاقات المالية مع الخارج

تعمل إدارة الجمارك إلى جانب دورها الاقتصادي على مراقبة واحترام القوانين التي تنظم العلاقات المالية مع الخارج ومراقبة حركة رؤوس الأموال عن طريق مراقبة عنصر القيمة الجمركية المصرح بها عند الدخول أو الخروج من الإقليم الجمركي

الفرع الثاني :الدور الجبائي

يرتكز نشاط القطاع الجمركي أساسا على تطبيق قانون التعريفة الجمركية، مع تحصيل الضرائب و الرسوم الجمركية، التي تخضع لها البضائع عند الاستيراد أو التصدير، بالإضافة إلى تحصيل الضرائب غير الجمركية لفائدة مصالح أخرى، على أساس المساعدات التي تقدمها لهذه المصالح بمناسبة عمليات التجارة الخارجية، مما جعلها تمثل مصدرا هاما للمداخيل العادية، ووسيلة هامة لتمويل ميزانيات الدولة، ففي الجزائر وصلت نسبة الإيرادات الجمركية المختلفة إلى 19.03%" سنة 2007 من الإيرادات الإجمالية لميزانية الدولة."[1]

أولا :تحصيل الموارد الجمركية

تعد المهمة الجبائية تقليدية لإدارة الجمارك و التي عرفتها منذ نشأتها و لازالت تعد إلى يومنا هذا أحد أهم أسباب تواجدها و هي تحصيل مختلف الحقوق و الرسوم الجمركية و مختلف الضرائب الأخرى على البضائع الداخلة و الخارجة من الإقليم الوطني (الحقوق الجمركية D.D، الرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد TVA، الرسم الداخلي على الاستهلاكTIC، رسوم وضرائب أخرى).

أوضح المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات أن منتجات الجمارك التي تمثّل أكثر من 37 بالمائة من مجمل العائدات الجمركية قد ارتفعت ب 6.22% سنة 2010 مقارنة بسنة 2009، منتقّلة من 172·81 مليار دينار إلى 183·56 مليار دينار· وقد تمّ تسجيل نفس التوجّه بالنّسبة لإيرادات التسعيرة على القيمة المضافة عند الاستيراد التي تمثّل حصّة 60 بالمائة من مجمل الإيرادات، حيث انتقلت من 176·63 مليار دينار إلى 296.57 مليار دينار، أي بزيادة حوالي 7.21 % .وسجلت التسعيرة الداخلية على الاستهلاك التي تمثل حصّة 2.01 % من العائدات الإجمالية انخفاضا ب 40.86%، أي 4.48 ملايير دينار سنة 2010 مقابل 7.57 ملايير دينار سنة 2009. بينما سجّلت حقوق وتسعيرات الجمارك الأخرى التي تمثّل 0.46% من مجمل العائدات ارتفاعا، حيث انتقلت من 3.18 ملايير دينار إلى 7.67 ملايير دينار مسجّلة بذلك "ارتفاعا هامّا" بنسبة 140.9%."[2]

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة للحكومة، نقلا عن:
http://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2006/A2006085.pdf

[2] – جريدة صوت الأحرار اليومية الجزائرية، 2010/01/24.

ثانيا: مراقبة الضريبة

بالإضافة إلى عملية جمع الإرادات الجبائية لتمويل الخزينة فإن إدارة الجمارك تقوم كذلك بمهمة تتمثل في مراقبة تحصيل هذه الضرائب و السهر على تطوير كيفيتها و تحديثها مثل مراقبة نسب مختلف الحقوق و الرسوم المطبقة على خروج أو دخول البضائع و التأكد من تطبيقها الفعلي و تتماشى مع كل تغيير أو تجديد فيما يخص معدلات هذه الحقوق و الرسوم و ذلك للرجوع إلى النصوص التشريعية و التي تمتلكها إدارة الجمارك كالتعريفة الجمركية.

المبحث الثاني: التعريفة الجمركية

تحتل التعريفة الجمركية في الوقت الراهن أهمية خاصة في قلب الجهود الدولية التي ترمي إلى استكمال حلقات النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف والدخول في عصر التكتلات والشراكة، ويرجع ذلك إلى الطبيعة الخاصة للوظيفة المركبة التي تقع على عاتقها من جهة، وما نجم عن ذلك من قضايا وتحديات في وجه التجارة الحرة، وللإلمام بالموضوع نتطرق إلى كل من مفهوم التعريفة الجمركية و أنواع التعريفة الجمركية وأهدافها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم التعريفة الجمركية

تستخدم عدة دول التعريفة الجمركية لحماية صناعتها من المنافسة الأجنبية وتوفر التعريفة الحماية عن طريق رفع أسعار السلع المستوردة. تستخدم بعض الدول التعريفة الجمركية على الصادرات لزيادة إيرادات الحكومة كما قد تستخدم دولة ما التعريفة الجمركية للتأثير أو للاحتجاج على سياسات اقتصادية أو سياسية لبعض الدول الأخرى.

الفرع الأول: تعريف

1- التعريفة الجمركية هي عبارة عن قائمة أو جدول يحدد فيه لكل سلعة أو مجموعة من سلعة التجارة الدولية لبلد معين مسلسل رقمي خاص يسمى "البند" وما تخضع له من ضرائب."[1]

2- رة عن قائمة لمجموعة من الضرائب والرسوم تفرض على الواردات والصادرات، حيث أن إئب الصادر محدودة لأن معظم دول العالم تسعى لزيادة صادراتها إلا في حالات احتكار الدولة لمنتج معين."[2]

3- الحقوق الجمركية عبارة عن ضريبة غير مباشرة تمس البضائع وليس مداخيل الأشخاص، ويمكن استرجاعها في سعر بيع المنتج، ويعتبر دخول البضائع للحدود الإقليمية حدثا منشئا للضريبة الجمركية.

الفرع الثاني: خصائص الحقوق الجمركية

تتسم الحقوق الجمركية بمجموعة من الخصائص من أهمها:

1- **ضريبة منقولة:** حيث يقع على مالك البضاعة أو ناقلها مسؤولية تقديمها إلى إدارة الجمارك إذ تعتبر تلك البضاعة أساس لحساب الحقوق والرسوم الجمركية.

2- **حقوق محددة بقانون:** تخضع البضائع المصدرة أو المستوردة إلى النسب التي تتضمنها التعريفة الجمركية والمعمول بها بموجب قانون المالية أو اتفاقيات دولية.

3- **ضريبة غير مباشرة:** فهي تفرض على الدخول أو الثروات بمناسبة إنفاقها على السلع أو الخدمات بعكس الضرائب المباشرة التي تطارد الدخول والثروات مباشرة بمناسبة تحققها.

4- **ضريبة مرنة سهلة التحصيل:** : إلا أنها تستجيب للتغيرات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي، فتزيد في أوقات الرخاء والتضخم، وتنخفض في أوقات الركود أو الكساد. وهي سهلة التحصيل سواء بالنسبة للدولة إذ يتبع فيها أسلوب الحجز عند المنبع فلا يتم الإفراج عن البضاعة إلا

[1] – عبد الباسط وفا، النظم الجمركية، دار النهضة العربية، 2000، ص 17.

[2] – أشرف أحمد العدلي، مؤسسة طيبا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص 113.

بعد دفع الضرائب المقررة عليها، وسهلة بالنسبة للمستهلك نظرا لأنها تفرض على السلعة ومن ثمة لا يشعر بعبئها.

5- ضريبة مستمرة: فهي لا تجبى مرة واحدة في السنة طبقا لمبدأ سنوية الضريبة، وإنما يتكرر التحصيل بتكرار واقعة الاستيراد والتصدير.

6- ضريبة تتصل اتصالا وثيقا بالتجارة الدولية: تفرض الضريبة الجمركية على السلعة الخدمات التي تدخل في التجارة الدولية ومن ثمة فهي تؤثر فيها وتتأثر بها.

المطلب الثاني: أنواع التعريفة الجمركية

يمكن أن نميز بين العديد من أنواع التعريفات الجمركية وذلك طبعا لعدة معايير[1]

الفرع الأول: من حيث منشأ البضاعة

من خلال هذه الزاوية نجد نوعين من التعريفات:

1- **تعريفة الصادر**: ويقصد بها تعريفة على السلع المصدرة إلى خارج الوطن، وعلى الرغم أنه لا يوجد ما يحول دون إخضاع الصادرات للضرائب الجمركية إلا أن النظم الجمركية الحديثة لا تلجأ إليها إلا استثناء، إذ تسعى الدول أساسا إلى تشجيع صادراتها.

2- **تعريفة الوارد**: ويقصد بها التعريفة التي تفرض على السلع الواردة من الخارج، ويعد هذا النوع من التعريفات العمود الفقري للضريبة الجمركية إذ تعتمد عليها بصفة أساسية في تحقيق أهداف سياستها الجمركية وخاصة ذات الصبغة المالية أي التي يقصد منها الحصول على موارد لخزانتها العامة، أو الحمائية التي يكون الهدف منها حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية.

[1] - عبد الباسط وفا، مرجع سابق ص 20.

الفرع الثاني: من حيث كيفية إصدار التعريفة

من خلال هذا المعيار نجد ثلاث أنواع من التعريفة الجمركية

1- **التعريفة الذاتية أو المستقلة:** هي التعريفة التي تنشئها الدولة بإرادتها المنفردة أي عن طريق التشريع الداخلي، وبالتالي فهي تملك حرية واسعة في إلغائها أو تعديلها.

2- **التعريفة الاتفاقية:** هي التعريفة التي توضع بالاتفاق مع دولة أخرى ومن ثمة لا يجوز لأي دولة وقعت عليه إلا باتفاق أخر مع الدولة المتفق معها، (أو الدول) فما كان وليد اتفاق لا يمكن تعديله أو إلغاؤه إلا باتفاق.

3- **التعريفة المشتركة:** هي التي تطبقها مجموعة من الدول تدخل في اتفاقيات تفضيلية متقدمة بتكتل اقتصادي تذوب فيه الحدود الجمركية (اتحاد جمركي أو سوق مشتركة) حيث تتساوى الضرائب الجمركية المفروضة على السلع المستوردة من خارج نطاق التكتل، بينما تعفى من الضرائب الجمركية السلع المتبادلة فيما بينهما والمنتجة داخل دول هذا التكتل.

الفرع الثالث: من حيث وحدة أو تعدد التعريفات الجمركية

يمكن التمييز كذلك بين ثلاث أنواع من التعريفات من خلال هذه الزاوية

1- **التعريفة المنفردة:** تطبق هذه التعريفة دون تمييز أي بصرف النظر عن مصدر السلعة أو البلد الذي تنتمي إليه، لذا عادة ما يطلق عليها اسم التعريفة الجمركية ذات الفئة الواحدة أو ذات العمود الواحد.

2- **التعريفة المزدوجة:** تضع الدول طبقا الأسلوب التعريفة المزدوجة فئتين للضريبة، تمثل إحداهما تعريفة عالية، وأخرى منخفضة، لذا يسمى هذا النوع من التعريفات بالتعريفة ذات الحد الأدنى والحد الأعلى، التعريفة ذات العمودين.

تعتبر التعريفة ذات الحد الأعلى ضريبة ذاتية تطبقها الدول على كافة واردات السلع، أما التعريفة ذات الحد الأدنى فتعد تعريفة اتفاقية تفضيلية، لأن الدولة لا تطبقه إلا أذا كانت البضائع واردة من بلدان تربطها اتفاقيات تجارية أو جمركية أو روابط خاصة مع الدولة محل البحث.

3- **التعريفة المتعددة:** يفرض هذا الأسلوب معاملة ضريبية تختلف باختلاف مصدر البضائع المبينة بالتعريفة الجمركية، بحيث يلاحظ وجود عدة مستويات من التعريفات تطبق على ذات السلعة أي بحسب الدولة التي ترد منها، وتوجد عادة ثلاث مستويات:

1- **تعريفة عادية:** تطبق على بضائع البلاد التي تربطها بها علاقات تجارية عادية

2- **تعريفة تفضيلية:** تكون ذات سعر أقل من سعر التعريفة العادية وتطبق على البلاد التي يراد تفضيلها.

3- **تعريفة جزائية:** هي تعريفة ذات سعر أعلى من التعريفة العادية وتطبق على البضائع الواردة من بلاد تتخذ إجراءات تحكمية أو وسائل تعسفية إزاء منتجات الدولة المعنية.

الفرع الرابع: من حيث الظروف التي تطبق فيها التعريفة

نجد في هذا الصدد نوعين من التعريفات الجمركية

1- **التعريفة العادية:** تطبق التعريفة العادية في الظروف العادية، ولا يلزم هذه التعريفة أن تكون ذات فئة منفردة، فقد تكون تعريفة مزدوجة أو ذات فئات متعددة، ولكنها تطبق في الظروف العادية.

2- **التعريفة الاحتياطية أو التعويضية:** تطبق التعريفة التعويضية أو تعريفة المقاصة في ظل ظروف معينة ينشأ عنها حدوث تباين بين الأسعار المحددة للمنتجات الوطنية والأجنبية بطريقة تضر بالصناعات المحلية ففي مثل هذه الحالات تستطيع الدولة بموجب التعريفة الاستثنائية إبطال مفعول هذه النتائج والرد السريع على الضرر الذي قد يلحق بمنتجاتها الوطنية، إذ تعد الضريبة المفروضة على الواردات في هذه الحالة إعانة ضمنية للصناعات الوطنية فهي ترمي إلى تحقيق التعادل في ظروف المنافسة بين السلع الوطنية والسلع الأجنبية.

وفي ظل قواعد "الغات" فلا يمكن فرض ضريبة تعويضية إلا إذا توفرت حالة من الحالات الثلاثة:

- توافر حالة الإغراق ببيع سلعة ما في دولة الاستيراد بسعر أقل من ذلك الذي تباع به في موطنا الأصلي.
- الدعم غير المشروع الذي تمنحه دولة ما لصناعتها الوطنية.
- التدفق المفرط للواردات من سلعة معينة.

الفرع الخامس: من حيث آثار التعريفة الجمركية

حسب هذا المعيار نجد نوعين

1- **التعريفة الاسمية:** تتعلق التعريفة الجمركية الاسمية ببحث أثر الضريبة المفروضة على السلع النهائية، أي قياس نسبة حرية التغير في ثمن السلعة الوطنية النهائية نتيجة فرض ضريبة على الوارد من تلك السلعة، فلو فرضت الدولة ضريبة جمركية على الواردات من النسيج مقدارها 20% فهذا يعني تحقيق حماية مباشرة للمنتج الوطني قدرها 20%.

2- **التعريفة الفعلية:** ينحصر جوهر التعريفة الفعلية إلى تقييم الأثر الصافي للضرائب الجمركية في مجموعها على السلعة محل البحث، مما يستلزم تحليل أثر الضريبة المفروضة ليس فقط على السلعة النهائية وأنها كذلك على مدخلاتها.

ففي المثال السابق الذي رأينا أن التعريفة الجمركية الاسمية حققت حماية اسمية للصناعات الوطنية بمعدل مساويا لها (20%)، هذا المعدل لا بد أن ينخفض إذا فرضت ضريبة على المدخلات المستوردة التي تحتاجها السلعة الوطنية في إنتاجها (كالقطن والآلات ...)، فإذا كانت الضريبة المفروضة على المدخلات هي 5% فإن الحماية الفعلية للصناعة المحلية لا تتجاوز 15%.

الفرع السادس:من حيث تحديد سعر التعريفة الجمركية

من خلال هذه الزاوية يمكن أن نجد ثلاث أنواع من التعريفة الجمركية

1- **التعريفة القيمية:** تتحد التعريفة القيمية على أساس نسبة مئوية معية من قيمة البضاعة، ولا يشترط في هذا الأسلوب أن تكون النسبة المحددة واحدة بالنسبة لجميع السلع، فقد تكون مرتفعة بالنسبة للسلع الكمالية ومنخفضة بالنسبة للسلع الضرورية.

يمتاز هذا الأسلوب بالبساطة والسهولة، أما ما يعاب عليه هو صعوبة تقدير قيمة السلعة حال فرض الضرسية عليها.

2- **التعريفة النوعية:** تفرض التعريفة الجمركية النوعية على أساس مبلغ معين ثابت على كل وحدة من وحدات القياس الطبيعية للسلعة أو الخدمة المنصوص عليها في التعريفة الجمركية للدولة المعنية (وزن، حجم، مقاس...)

يمتاز هذا الأسلوب بالوضوح وسهولة التحصيل نظرا لتقدير مبلغ محدد لكل وحدة من السلعة وهذا ما يقلل من حالات الغش، إلا أنه لم يخلو من العيوب والتي من أهمها عدم اتسامه بالعدالة لعدم تجانس السعر المحدد للسلعة، كما أن حصيلة هذه الضريبة تظل ثابتة مهما تغيرت قيمة السلعة.

3- التعريفة الجمركية المركبة: يعد هذا النوع من مزيج من الضرائب القيمية والنوعية ويتخذ أحد الأسلوبين:

- إما تحديد ضريبة نوعية وضريبة قيمية على ذات السلعة وتتم المعاملة الضريبية على أساس ترجيح أحدهما، وهو الشائع في العادة.
- أو تفرض الضريبة المركبة على أساس نوعي على أن تضاف ضريبة قيمية بنسبة معينة بغرض تعويض التفاوت الفعلي في السلعة من حيث الجودة والثمن.

المطلب الثالث: أهداف التعريفة الجمركية

إن التعديلات التي سعت إلى إدخالها إدارة الجمارك على تعريفاتها الجمركية و خصوصا بعد التوقيع الرسمي للشراكة مع الاتحاد الأوربي، ترمي إلى بعث سياسة جديدة تتركز أساسا على إنعاش الاقتصاد الجزائري، عن طريق الحث على الاستثمار و الحد من استيراد المنتجات الكمالية، و تطوير التصدير و تشجيعه بكافة التسهيلات الممكنة.

لا يمكن لأحد أن ينكر مدى أهمية الضرائب الجمركية في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كما تعد من بين أهم أدوات السياسة المالية و الاقتصادية، وذلك من خلال ضبط الاستهلاك و ترشيد سياسة التجارة الخارجية و المساهمة في تحقيق التوازن في الميزان التجاري من خلال التخفيض في الواردات و تشجيع الصادرات، إضافة إلى دورها الاقتصادي في حماية الصناعة الوطنية الناشئة و دورها المالي في تأمين الموارد المالية للخزينة العمومية إذ أن ارتفاع هذه الضرائب أو انخفاضها يؤدي إلى الزيادة أو النقصان في المردودية الجبائية"[1]

[1] - طويل آسيا، مرجع سابق، ص68.

الفرع الأول: هدف مالي

استخدمت الضريبة الجمركية منذ أمد بعيد في تحقيق غاية مالية، إذ كانت تفرض بغرض تغذية الخزانة العامة بالإيرادات."[1]

وبالنسبة للجزائر تعتبر الإيرادات الجمركية ذات أهمية نسبية كمورد من موارد الخزانة العامة، إذ كانت تمثل نسبة تتراوح مابين 18 و19% للفترة الممتدة ما بين 1992و 1998 وسجلت نسبة 14% كأدنى حد سنة 1997. أما الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و 2010 فبقيت النسبة ثابتة تقريبا أي تراوحت كذلك بين 14 و 18%، والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (2–1): تطور الإيرادات الجمركية الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإيرادات الجمركية	الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات الجمركية من الإيرادات العامة
2000	161	785	%20.5
2001	182	1285	%14.24
2002	230	1409	%16.32
2003	261	1468	%17.78
2004	281	1528	%18.39
2005	310	1635	%18.96
2006	283	1667	%16.97
2007	343	1802	%19.03
2008	439	1924	%23.85
2009	460	2786	%16.51
2010	492	3081	%15.96

المصدر: وزارة المالية نقلا عن:

http://www.mf.gov.dz/index.php?mod=voir_cat&list_article_cat=12

[1] – عبد الباسط وفا، مرجع سابق، ص27.

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة التعريفة الجمركية في الإيرادات العامة للدولة تمثل نسبة مرتفعة نوعا ما، إذ بلغت سنة 2000 أكثر من 20%، ثم انخفضت سنة 2001 لتصل إلى 14.24% لترتفع من جديد سنة 2004 بنسبة 18.39%، وكانت أقصى نسبة لغتها هي 23.85% سنة 2008. بحيث أن هذه النسب تعبر عن مجموع مختلف الضرائب والرسوم التي تحصل عن طريق الجمارك ومدى مساهمتها في الإيرادات العامة للدولة. (الإيرادات الجمركية متضمنة للضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد).

الفرع الثاني: أهداف اقتصادية

إذا كان للتعريفة الجمركية هدف مالي واضح فإنه كذلك لها أهداف اقتصادية واجتماعية من بينها:"[1]

1- **هدف حمائي:** تعد الغاية الحمائية من بين أهم الأهداف الرئيسية للتعريفة الجمركية والتي يطلق عليها في هذه الحالة اسم الضرائب الحمائية أو الحامية، حيث تفرض بغرض حماية الصناعة الوطنية في الدولة مصدرة التعريفة من المنافسة غير المتكافئة.

2- **أهداف اقتصادية أخرى:** بالإضافة إلى الهدف الأساسي السابق، قد تلجأ الدولة لفرض الضريبة جمركية بهدف مكافحة التضخم، أو خفض الإنفاق الاستهلاكي على الواردات خاصة من السلع الكمالية بغرض تحقيق الوفر من النقد الأجنبي اللازم لتعزيز القدرة الاستيرادية الضرورية لعملية التراكم الرأسمالي.

تجدر الإشارة إلى أنه قد يختلط أحيانا الهدف المالي للتعريفة الجمركية مع الهدف الاقتصادي، حيث يصعب معرفة الهدف الأساسي، إذ لا يوجد فاصل دقيق بين هذين الهدفين، فقد تصبح التعريفة الحامية ذات هدف مالي على بعض الصناعات وذات هدف اقتصادي على بعض السلع.

يمكن التفرقة بين أهداف التعريفة الجمركية ويمكن اعتبارها ضريبة ذات هدف مالي من خلال بعض المعايير التي يمن الاسترشاد بها:

- إذا فرضت الضريبة على سلعة لا نتج محليا أو تنتج بقدر غير كاف، ولم يترتب عليها تشجيع المنتجات المحلية البديلة لهذه السلعة.
- إذا فرضت على سلعة ينتج مثلها في الداخل، وفرضت في نفس الوقت على هذه السلعة الوطنية المماثلة ضريبة مشابهة للضريبة الجمركية كضريبة الإنتاج مثلا.
- إذا فرضت على الواردات من المواد الخام التي تستخدم في الصناعة الوطنية.

[1] -عبد الباسط وفا، مرجع سابق، ص 85.

- إذا فرضت على سلعة مصدرة، خاصة إذا كان الطلب عليها غير مرن، أو البلد المصر لهته السلعة يتمتع في إنتاجها باحتكار دولي.

كما يمكن أن تستخدم الضرائب الجمركية في تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية والسياسية منها:

1- المحافظة على القيم الدينية والآداب العامة والصحة العامة كمنع استيراد المخدرات والخمور والدخان وذلك بفرض ضريبة جمركية مرتفعة، وتسهيل استيراد الأدوية والعقاقير النادرة بأسعار مناسبة وذلك بفرض تعريفة منخفضة عليها.

2- تشجيع العملية التعليمية بفرض تعريفة جمركية منخفضة على السلع اللازمة لها كالورق والأقلام والأحبار والكتب...

3- تخفيض التعريفة على المواد ذات الاستهلاك الواسع والضروري كالحليب والسكر والقمح ...

4- كما قد تستخدم التعريفة الجمركية في تحقيق بعض الأهداف السياسية سواء على المستوى الدولي أو الداخلي كمنح واردات دولة معينة معاملة ضريبية مميزة

المبحث الثالث: مخطط تفكيك التعريفة الجمركية الجزائرية

تنشأ كل من الجزائر و الاتحاد الأوروبي تدريجيا بمقتضى المادة السادسة من اتفاقية الشراكة، منطقة للتبادل الحر خلال مرحلة تمتد إلى 12 سنة اعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة لسنة 1994 و غيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة السلع الملحقة بالاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة.

إن بناء منطقة للتبادل الحر يستوجب إلغاء الضرائب و الرسوم الجمركية للسلع المستوردة بطريقة تدريجية عن طريق عملية التفكيك التعريفي، لذا عملت السلطات العمومية على إصلاحات في المنظومة الجمركية وإتباع مخطط لعملية التفكيك التعريفي بهدف الاستفادة منه و تجنب نتائجه السلبية على المؤسسات الوطنية.

المطلب الأول: تكييف التعريفة الجمركية والمتطلبات الإقليمية والدولية الجديدة (2001-2004)

الالتزامات الجديدة للجزائر مع الاتحاد الأوروبي في المجال الاقتصادي، والمتمثلة في إنشاء منطقة للتبادل الحر بعد فترة اثنا عشر سنة من توقيع اتفاق الشراكة، بادرت الجزائر بالمزيد من الإصلاحات الاقتصادية مختلف المجالات ومن بينها التعريفة الجمركية ومحاولة تكييفها مع المتطلبات الإقليمية والالتزامات الدولية، ونلخص أهم تعديلات التعريفة الجمركية فيما يلي"[1]:

1- تقليص عدد معدلات التعريفة الجمركية إلى ثلاثة معدلات، بالإضافة للإعفاء(0 %)وهي 5%، 25% و40 %.

2- إلغاء الرسم النوعي الإضافي (TSA) المؤسس سنة 1994.

3- إلغاء تطبيق القيمة الإدارية و تعويضها بنظام القيمة التعاملية.

4- تأسيس حق إضافي مؤقت (DAP)، يطبق على مجموعة من المنتجات المستوردة والمحددة في قائمة خاصة، وحدّدت نسبته بـ 60% على أن يتم تخفيضه بنسبة 12% سنوياً ابتداء من أول يناير 2002، والهدف

1 -القانون رقم 01-12 المؤرخ في 27 ربيع الثاني 1422 الموافق لـ19 يوليو 2001 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 (ج.ر رقم 38).

من تأسيس هذا الحق هو متابعة ومراقبة القيمة الجمركية التعاملية المبنية على أسعار الفواتير المصرح بها، وإلغاء الرسم النوعي الإضافي TSA.

5- تواصلت هذه الإصلاحات، حيث تم سنة 2002 تقليص عدد معدلات الحقوق الجمركية إلى ثلاث مجموعات يتم ترتيبها حسب درجة تصنيع المنتج (مواد أولية، منتجات نصف مصنعة، منتجات نهائية) كما يلي:5 %،15 %، 30 % إضافة للإعفاء، هذا خفض المعدل الأقصى من 40 % إلى 30 %، وألغي معدل 25 %.

– الإعفاء (0 %): ويطبق على البذور، وبعض المنتجات الصيدلانية (اللقاح)، التجهيزات العسكرية والتحف أو الحفريات الأثرية.

– **معدل 5 %**:ويطبّق على المواد الأولية وبعض المنتجات الاستهلاكية الأساسية (الدواء، الحبوب...) وكذلك على سلع التجهيز.

– معدل 15 %:ويطبق على المنتجات نصف المصنعة وسلع وسيطة أخرى موجهة للتحويل.

– معدل 30 %:ويطبق على المنتجات الاستهلاكية النهائية."[1]

2- هيل تشكيلة التعريفة الجمركية بهدف الحفاظ على تشتت عقلاني للنسب التعريفية يخفف من اللجوء إلى الغش من جهة وتحسين عملية تسييرها من جهة أخرى.

وقد لقيت هذه التركيبة الجديدة لمعدلات التعريفة الجمركية ومستوياتها وتوزيعها على مجموعات المنتجات، معارضة شديدة من وسط القطاع الإنتاج الوطني، واعتبر نفسه المتضرر الأول والوحيد من هذا التفكيك الجمركي السابق لأوانه من جهة، والتوزيع غير المنسجم للحقوق الجمركية، سيما بين تلك الحقوق الجمركية المرتفعة المفروضة على سلع التجهيز (15 %) والتي لا تختلف في بعض الحالات عن تلك المفروضة على السلع النهائية، هذا الأمر

1- Kassi Abes, Le tarif douanier ; évolution et perspective, Revue DOUANE, Algérie, N°spécial, Avril 2002.p 19.

الذي استدعى إصدار أمر من طرف رئيس الجمهورية (25 فيفري 2002) يتضمن تعديل التعريفة الجمركية الجديدة وأهم ما تضمنته:

– تخفيض معدلات الحقوق الجمركية لـ 256 بنداً فرعياً (منتجا) متعلقة بمنتجات زراعية، لقاحات بيطرية، ومنتجات نصف مصنعة. رفع معدل وضعية فرعية واحدة و إلغاء 14 وضعية فرعية وإنشاء بدلها 31وضعية فرعية أخرى.

وتتوزع هذه التعديلات كما يلي:

- من معدل 15 % إلى 5% وتتعلق بـ256 بنداً فرعية خاصة بالمنتجات نصف المصنعة الموجهة للصناعات المحلية ونشاطات صناعات التركيب.
- من معدل 30 % إلى 5 % وتخص (05) خمسة بنود فرعية تعريفية وتتمثل في مادة دهنية تستعمل في صناعة الحليب المجفف، زيوت، الصوجا، لقاح يستعمل في الطب البيطري وصنابير صناعية.
- من معدل 30 % إلى 15 % وتخص ثلاثة بنود فرعية تتعلق بواصلات الربط للاتصالات، وحبيبات رؤوس الأقلام.

أما ما يخص الحالة الوحيدة التي رفع فيها معدل الحق الجمركي (من 5% إلى15 %)فتتعلق بواصلات الاتصال ذات 220 منفذ المصنعة من طرف شركة "Sitelle Télécom".

يما يخص البنود التعريفية المنشأة فكان الهدف منها هو تفصيل المنتجات التي تم تغيير معدلاتها، وتتعلق بصفة أساسية بالمستحضرات الغذائية غير المعلبة لإخضاعها إلى معدل 15 % بدل 30% مثل السكر المستعمل في صناعة المأكولات أو إلى 5% مثل المادة الدسمة المستعملة في صناعة الحليب المجفف"[1].

بصفة عامة نجد من بين 5902 بندا تعريفياً فرعياً المشكلة للتعريفة الجمركية الجزائرية 2584 خاضعة لمعدل 30% (ما يمثل نسبة 43% من المجموع)، 1952 خاضعة لمعدل 15 % (ما يمثل نسبة 33% من المجموع)، 1254 خاضعة لمعدل 5% (21 % من المجموع)، و112 بنداً تعريفياً معفاة تماماً 0%، (ما يمثل 3%).

1- أنظر الأمر رقم 02-01 المؤرخ في 2002/08/20 المؤسس للتعريفة الجمركية الجديدة،الجريدة الرسمية رقم 47 .

كما تمت مراجعة بعض الإصلاحات المنطلقة في سنة 2001 والمتمثلة في مراجعة قائمة المنتجات الخاضعة للحق الإضافي المؤقت (DAP) الذي تم إحداثه في هذه السنة والمحدد بمعدل 60% في بداية تطبيقه، بإخضاع بعض المنتجات المصنوعة محلياً لهذا الحق، وهذا لتدعيم حماية الإنتاج الوطني بمنح ضمانات أكثر للمتعاملين الاقتصاديين المعنيين للحافظة على إنتاجهم و تنميته طبقاً لميكانيزمات وقواعد السوق وضمان مسايرة المنافسة الأجنبية،كما حذف منتج الخمائر المخصصة لصناعة الخبز من قائمة هذا الحق تفادياً لأثر هذا الأخير على سعر الخبز الذي ما يزال محدداً قانونياً.

ومن جانب آخر، أصبحت نسبة الحق الإضافي سنة 2002 مقدرة ب 48 % وفقاً لقاعدة التخفيض السنوي لهذا الحق بنسبة 12%، ثم 36% سنة 2003 لتصل إلى 24% سنة 2004 فـ .12% سنة 2005. ليختفي نهائيا بداية جانفي 2006.

للإشارة فقد شمل هذا الحق 598 بندا تعريفيا سنة 2004 منها 311 مطبقة على سلع استهلاكية و107 بندا من مواد غذائية فيما يطبق على 107 بندا من سلع التجهيز و73 بندا من سلع التسيير.

المطلب الثاني:مخطط التفكيك الجمركي على المنتجات المصنعة الأوربية في اتفاق الشراكة الأوروجزائرية

تم فتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الصناعية لدول الاتحاد الأوروبي بطريقة مرحلية، حيث بدأت عملية إلغاء الحقوق الجمركية (خلال فترة اثني عشر 12 سنة) لحظة دخول الاتفاق حيز التنفيذ أي ابتداء من 2005/09/01، وكان ذلك بتقسيم هذه المنتجات إلى ثلاث مجموعات تعريفية لأجل معالجة كل مجموعة ومتطلبات الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: عرض عام لجدول التفكيك الجمركي

انطلاقا من توزيع نسب الحقوق الجمركية في التعريفة الجمركية الجزائرية على أساس درجة تطور المنتج، تمّ توزيع الرزنامة الزمنية للتفكيك الجمركي على ثلاث قوائم للمنتجات، حيث تم الإعفاء الكلي من الحقوق الجمركية على منتجات القائمة الأولى بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، على أن يتم التفكيك الجمركي بطريقة تدريجية بالنسبة للقائمة الثانية والثالثة حسب الرزنامة الآتية:

جدول رقم(2-2): توزيع رزنامة التفكيك الجمركي حسب اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القائمة الأولي	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0
القائمة الثانية	%100	%80	%70	%60	%40	%20	%0	%0	%0	%0	%0	%0
القائمةالثالثة	%100	%90	%80	%70	%60	%50	%40	%30	%20	%10	%5	%0

المصدر: وزارة التجارة،

http://www.caci.dz/index.php?id=210

يبلغ عدد بنود التعريفة الجمركية الجزائرية 5902 بنداً منها 4989 بندا تمثل كلها منتجات مصنعة، و913 بندا تمثل منتجات زراعية."[1]

تحتوي القائمة الأولى على 2034 بندا تعريفيا"[2]، حيث تم التفكيك التعريفي لهذه القائمة بتاريخ 2005/09/01، أما القائمة الثانية تمثل 1095 بندا تعريفيا وبدأ التفكيك التعريفي لهذه القائمة بتاريخ 2007/09/01 لينتهي التفكيك الكلي بتاريخ 2012/09/01"[3]. القائمة الثالثة تمثل 1860 بندا تعريفيا وبدأ التفكيك التعريفي لها بتاريخ 2007/09/01 لينتهي بتاريخ 2017/09/01"[4]. وقبل أن نفصل مراحل التفكيك الجمركي حسب كل قائمة، نعرض توزيع معدلات التعريفة الجمركية حسب طبيعة السلع في الجدول الآتي:

[1] - ministère de commerce algérien. Chambre algérien de commerce d industrie. Schéma Général du Démantèlement Tarifaire dans le cadre de l'accord d'association.2012. http://www.caci.dz/index.php?id=473

2 – الملحق الثاني، المادة 9، الفقرة الأولى من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي.

3 – الملحق الثالث، المادة 9، الفقرة الأولى من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي.

4 – المادة 9، الفقرة الأولى من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي.

جدول رقم(2–3):توزيع معدلات التعريفة الجمركية حسب طبيعة السلع

	عدد البنود	(الإعفاء0%)	معدل 5%	معدل 15%	معدل 30%
سلع التسيير	2298	49	376	1657	216
سلع التجهيز	1209	41	771	157	240
سلع استهلاكية	1482	24	62	101	1295
المجموع	4989	114	1209	1915	1751

المصدر: وزارة التجارة الجزائرية 2012

http://www.caci.dz/index.php?id=473

ضح لنا هذا الجدول التوزيع النظري لمعدلات التعريفة الجمركية الجزائرية حسب المجموعات الكبرى للسلع، ومن خلاله يمكن ملاحظة أن أغلب السلع الاستهلاكية خاضعة لمعدل 30%،وأغلب سلع التسيير خاضعة لمعدل15% ،وأغلب سلع التجهيز خاضعة لمعدل 5%.

وبالرجوع إلى قوائم التفكيك الجمركي نجد أن كل قائمة تضم مجموعة من منتجات الأصناف الثلاث (سلع تسيير، تجهيز، وسلع استهلاكية) لكن باعتبار الصنف الغالب في كل قائمة يمكن تحديدها كما يلي:

القائمة الأولى يغلب عليها سلع التسيير(مواد أولية، معدات) والقائمة الثانية سلع التجهيز(مواد نصف مصنعة، مواد مصنعة) أما القائمة الثالثة فتغلب عليها السلع الاستهلاكية (سلع كاملة التصنيع).

الفرع الثاني: القائمة الأولى

تضم مجموع المنتجات المصنعة التي تم إعفاء دخولها من الحقوق الجمركية مع بداية سريان تنفيذ الاتفاق (2005/09/01)، ويطلق على هذه القائمة صفة تأشيرة الدخول، وهي مفصلة في الملحق الثاني من اتفاقية الشراكة، وتشتمل على 2034 بندا تعريفيا من الفصل 25 إلى الفصل97 من مدونة التعريفة الجمركية. وتمس بالدرجة الأولى سلع التسيير (1981 بندا) والتي يخضع أغلبها لمعدل 15% (1573بندا)،ومعدل (5%) (352بندا)،فيما لا يتعدى عدد بنود سلع التجهيز30 بندا منها 22 بندا معفاة تماما من الحقوق الجمركية أي أن التفكيك مس بصفة فعلية 8 بنود فقط.

أما السلع الاستهلاكية فتتضمن 23 بندا، منها 19 بندا معفاة تماما من الحقوق الجمركية، فيما يبلغ معدل بندين 15 %، ومعدل 30% للبندين المتبقين.

وعلى هذا الأساس نقول أن التفكيك الجمركي الذي يمس القائمة الأولى متعلق بصفة جوهرية بمنتجات التسيير، وهذا ما يجعل انتقال معدلات الحقوق الجمركية من 15 % إلى 0 % ميزة مهمة لمدخلات القطاع التحويلي لاعتبارين أساسيين:

- بقاء معدلات السلع النهائية مرتفعة (30%).
- انخفاض تكاليف المدخلات المستوردة.

وهو ما يعني توفير حماية يمكن الاستفادة منها إلى جانب تدابير التأهيل الصناعي في توفير ميزة تنافسية للمنتج المحلي.

جدول رقم(2–4): توزيع منتجات القائمة الأولى للتفكيك الجمركي حسب المعدلات و البنود التعريفية.

	عدد البنود	الإعفاء (0%)	معدل 5%	معدل 15%	معدل 30%
سلع التسيير	1981	56	352	1573	0
سلع التجهيز	30	22	3	5	0
سلع استهلاكية	23	19	0	2	2
المجموع	2034	97	355	1580	2

المصدر: وزارة التجارة الجزائرية

http://www.caci.dz/index.php?id=473

جدول رقم(2–5): واردات الجزائر من سلع القائمة الأولى الوحدة: مليون دينار

	القيمة		النسبة		المجموع	
	دول الاتحاد	خارج دول الاتحاد	دول الاتحاد	خارج دول الاتحاد	القيمة	النسبة
2005	225816	129944	%63	%37	355760	%100
2006	241653	106264	%69	%31	347917	%100
2007	288525	116151	%71	%29	404676	%100
2008	448585	122565	%79	%21	571150	%100
2009	621432	125735	%83	%17	747167	%100
2010	730966	120057	%86	%14	851023	%100

المصدر: Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE

Rapport final 2009.page220.

http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2010/may/tradoc_146120.pdf

المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS

نلاحظ من خلال الجدول الارتباط الشديد للجزائر مع دول الاتحاد الأوربي من حيث واردات سلع القائمة الأولى أي السلع التامة الصنع، فكانت النسبة سنة 2005 في حدود 63% لتصبح 69% سنة 2006، هذا إن دل على شيء إنما يدل على توجه الجزائر نحو الاستيراد ووجود عراقيل للقطاع الصناعي في الجزائر، أما سنة 2007 فواصلت نسبة استيراد السلع المصنعة من دول الاتحاد في الارتفاع لتصل إلى 71% و 29% من باقي دول العالم، سنة 2008 قاربن النسبة فيها 80%، وهذا بالتأكيد له أثر سلبي على الإيرادات العامة للدولة. السنوات 2009، 2010، 2011، شهدت نسب توزيع الواردات بين الاتحاد الأوربي وباقي دول العالم فيها تغيرات طفيفة حيث بلغت على التوالي 83%، 86%، 80%.

الفرع الثالث: القائمة الثانية

بدأ التفكيك التعريفي لهذه القائمة سنة 2007 على أن يتم التفكيك الكلي سنة 2012. وتضم هذه القائمة السلع التي يتم تفكيك الحقوق الجمركية المفروضة عليها بصفة تدريجية على مدى 7 سنوات. عملية التفكيك انطلقت من السنة الثانية لسريان الاتفاق(2007/09/01) وفي كل سنة يتم تخفيض معدلات الحقوق الجمركية بنسبة20% لمدة خمس سنوات، لتصبح معدلات الحقوق الجمركية المفروضة على منتجات هذه القائمة منعدمة في السنة السابعة، وتحتوي هذه القائمة على الطاقة ومواد تجهيز الفلاحة والصناعة وتمثل بنود هذه القائمة 18.55%من مجموع بنود التعريفة الجمركية (1095 بند تعريفي)

جدول رقم(2–6): توزيع منتجات القائمة الثانية للتفكيك الجمركي حسب البنود والمعدلات:

المجموعات الكبرى للسلع	عدد البنود	المعدلات			
		%0	%5	%15	%30
سلع التسيير	52	0	27	22	3
سلع التجهيز	910	0	745	152	11
السلع الاستهلاكية	133	0	34	51	50
المجموع	1095	0	806	225	64

المصدر: وزارة التجارة

http://www.caci.dz/index.php?id=473

يبين لنا الجدول الموالي مخطط التفكيك التعريفي للقائمة رقم (2) من خلال توزيع نسب التخفيضات النسبية السنوية للمعدلات التعريفية الثلاث.

جدول رقم(2–7): مخطط التفكيك للتعريفة الجمركية للقائمة رقم(2)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
التخفيضات	0	0	20	30	40	60	80	100
%5	5%	%5	%4	%3.5	%3	%2	%1	0
%15	%15	%15	%12	%10.5	%9	%6	%3	0
%30	%30	%30	%24	%21	%18	%12	%6	0

المصدر: وزارة التجارة

http://www.caci.dz/index.php?id=473

جدول رقم(2–8): واردات الجزائر من سلع القائمة الثانية الوحدة:مليون دينار

	القيمة		النسبة		المجموع	
	دول الاتحاد	خارج دول الاتحاد	دول الاتحاد	خارج دول الاتحاد	القيمة	النسبة
2005	391460	132886	%75	%25	524346	%100
2006	416602	186156	%69	%31	602758	%100
2007	441156	267826	%62	%38	708983	%100
2008	576638	307031	%65	%35	883669	%100
2009	672631	329416	%67	%33	1002047	%100
2010	739879	469937	%61	%39	1209816	%100

المصدر: Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE

Rapport final 03/11/2009.page220.

http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2010/may/tradoc_146120.pdf

المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS

من خلال الجدول نلاحظ بأن الاتحاد الأوربي يبقى المورد الرئيسي للجزائر من قائمة السلع الثانية حتى وان كانت النسبة تتجه نحو الانخفاض، بحيث كانت سنة 2005 في حدود 75% لتنخفض إلى 69%سنة 2006، واصلت النسبة في الانخفاض سنة 2007 وكانت في حدود 62%، مع مورو سنة على بداية التفكيك الجمركي على سلع هذه القائمة اتجهت النسبة نحو الارتفاع لتصبح 65%. سنة 2011 لم تخرج عن منحى السنوات السابقة وبلغ فيها ارتباط الواردات الجزائرية بسوق الاتحاد الأوربي 60%. ويعود تذبذب واردات الجزائر من دول الاتحاد إلى وجود أسواق منافسة في مجال منتجات التجهيز كالصين و الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان.

الفرع الرابع:القائمة الثالثة

تضم القائمة الثالثة السلع المصنعة الأخرى ممثلة في البنود المتبقية (1860)، أي ما يعادل 34.46% من مجموع بنود التعريفة الجمركية، ويتم التفكيك الجمركي على هذه السلع بصفة تدريجية على مدى 12 سنة، بمعدل 10% سنويا مدة 10 سنوات، وهذا حسب المادة 9 لاتفاق الشراكة ، وتتوزع بنود هذه القائمة كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم(2–9): توزيع منتجات القائمة الثالثة للتفكيك الجمركي حسب البنود و المعدلات.

	عدد البنود	%0	%5	%15	%30
سلع التسيير	**245**	**1**	**5**	**29**	**210**
سلع التجهيز	**272**	**4**	**20**	**19**	**229**
سلع استهلاكية	**1343**	**0**	**38**	**71**	**1234**
المجموع	**1860**	**5**	**63**	**119**	**1673**

المصدر: وزارة التجارة

http://www.caci.dz/index.php?id=473

من خلال الجدول نلاحظ أن من أصل 1860 بندا يخضع 1673بندا للمعدل الأقصى 30%، لأن جل منتجات هذه القائمة عبارة عن منتجات استهلاكية نهائية ممثلة في 1234 بند تعريفي، لذلك سيكون التفكيك التعريفي لهذه القائمة ممتد حتى سنة 2017 من أجل كسب ميزة تنافسية في منتجات هذه القائمة."[1]

1- Direction Générale des douanes, Accord d'association Algérie- Union Européenne :Les6 conséquences budgétaires du démantèlement tarifaire, Mai 2012

http://www.caci.dz/index.php?id=473

جدول رقم(2–10): مخطط التفكيك التعريفي للقائمة رقم (3)

السنوات	التخفيضات	%5	%15	%30
2005	%0	%5	%15	%30
2006	%0	%5	%15	%30
2007	%10	%4.5	%13.5	%27
2008	%20	4%	%12	%24
2009	%30	%3.5	%10	%21
2010	%40	3%	9%	%18
2011	%50	%2.5	%7.5	%15
2012	%60	2%	6%	%12
2013	%70	%1.5	%4.5	%9
2014	%80	1%	3%	%6
2015	%90	%0.5	%1.5	%3
2016	%95	%0.25	%0.75	%1.5
2017	%100	%0	%0	0%

المصدر: إعداد الطالب بناءا على معطيات وزارة التجارة، الغرفة التجارية

http://www.caci.dz/index.php?id=202

نلاحظ من خلال الجدول أنه بعد السنة الثانية من دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ أي ابتداء من سنة 2007 بدأت المعدلات الثلاث في الانخفاض أو التفكيك فأصبح معدل 4.5% بدل 5% و 13.5% بدل 15% و27% بدل 30% بمعنى أن نسبة التفكيك كانت 10% للمعدلات الثلاث، ويستمر هذا الانخفاض بهذا المعدل السنوي حتى سنة 2017 لتصبح المعدلات الثلاث مساوية للصفر.

يتعبر الاتحاد الأوربي الممول الأول للجزائر من منتجات القائمة الثالثة، حيث بلغت واردات الجزائر من سلع القائمة الثالثة، 62% من الاتحاد الأوربي و32% من باقي دول العالم، وإن دلت هذه النسب عن شيء إنما تدل على الارتباط الوثيق للواردات الأوربية بالسوق الأوربي، والجدول التالي يعطينا صورة أكثر وضوح.

جدول رقم (2–11): واردات الجزائر من سلع القائمة الثالثة الوحدة: مليون دينار

	القيمة		النسبة		المجموع	
	دول الاتحاد	خارج دول الاتحاد	دول الاتحاد	خارج دول الاتحاد	القيمة	النسبة
2005	210871	126682	%62	%38	337553	%100
2006	190983	134189	%59	%41	325172	%100
2007	250025	191203	%57	%43	441228	%100
2008	323340	273008	%54	%46	596348	%100
2009	399870	290809	%58	%42	690679	%100
2010	459198	290564	%61	%39	749762	%100

المصدر: Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE Rapport final 2009.page220.

http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2010/may/tradoc_146120.pdf

المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS

نلاحظ من خلال الجدول بأن نسبة واردات الجزائر من السلع الاستهلاكية تسير نحو الانخفاض اذ كانت سنة 2005 في حدود 62% لتنحفض إلى 59%، 57%،54%، في السنوات اللاحقة أي 2006، 2007، 2008. على التوالي

المطلب الثالث:مخطط التفكيك الجمركي على المنتجات الزراعية

تعتبر الزراعة القطاع الحساس بالنسبة للاتحاد الأوروبي، لذلك فان فتح السوق الجزائري و الأوروبي أمام المنتجات الزراعية لم يكن نهائيا في المرحلة الأولى، وارتبط تحرير التبادل التجاري للمنتجات الزراعيةً بمبدأين أساسيين:

أولا: تقديم تنازلات أو امتيازات متبادلة بين الطرفين بهدف رفع مستوى تحرير المبادلات فيما بينهما وليس التفكيك الكلي للحقوق الجمركية أو الضرائب المماثلة، لتبدأ المفاوضات لتحديد إجراءات التحرير في السنة الخامسة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ (2010). لكن حسب تصريح السيد حسين حوري مدير المركز الوطني للإعلام والإحصائيات التابع للجمارك الجزائرية، فإن عملية تجميد تفكيك الرسوم الجمركية على المنتجات الأوربية كانت في سبتمبر 2010، ونتيجة لذلك حققت الجزائر ما يعادل 152 مليون دولار في الأشهر الأربعة الأخيرة من سنة 2010. وجاء هذا القرار بغية تمديد آجال التفكيك الكلي الذي كان مقرر سنة 2017 وتمديده إلى سنة 2020. وهذا ما صرح به وزير التجارة مصطفى بن بادة في مجلس الأمة"[1]

ثانيا:انطلاقا من الحساسية الخاصة بالمنتجات الزراعية اتفق الجانبان في إطار مجلس الشراكة تبادل الامتيازات المناسبة لكل منتج على حدا وعلى أساس تبادلي"[2].

وفي هذا الإطار اتفقا الطرفان على تقسيم المنتجات الزراعية إلى ثلاث أصناف حيث يخصص لكل صنف معالجة خاصة:

01 – المنتجات الزراعية الأخرى

02 – منتجات الصيد

03 – المنتجات الزراعية المحولة.

وفيما يلي تفصيل للتنازلات المقدمة لكل طرف، أي الامتيازات المقررة للصادرات الزراعية الأوروبية، وتلك المقررة للصادرات الزراعية الجزائرية، باعتبار أن كل طرف قدم امتيازات جمركية بناءا على طبيعة مبادلاته الزراعية.

1 – جريدة الخبر الجزائرية اليومية ، 20 ديسمبر 2010.

2–لمادة 9–18 من اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية.

الفرع الأول: الامتيازات الجمركية الممنوحة للصادرات الزراعية الأوروبية

يعتبر الاتحاد الأوربي من أهم الموردين جزائر في المجال الزراعي حيث بلغت الواردات الجزائرية من دول الاتحاد، من المواد الزراعية نسبة 13.5% سنة 2007 (1518.6 مليون أورو)، و12.2% سنة 2009 (1804.4 مليون أورو)، ونسبة 18.5% سنة 2011(13909.1 مليون أورو) من إجمالي الواردات الزراعية"[1]، وتعتبر هذه النسب مرتفعة مقارنة بالنسبة العامة للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي والتي بلغت 51.3% سنة 2007، و50.6% سنة 2009، و52.1% سنة 2011."[2]

ع التنازلات في المجال الزراعي على منتجات الصيد (البروتوكول الرابع)، –بلغت نسبة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي56%– والمنتجات الزراعية المحولة – بلغت نسبة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي 80%– وهي متضمنة في البروتوكول الخامس، أما المنتجات الزراعية الأخرى المتضمنة في البروتوكول الثاني، فتمثل نسبة الواردات الجزائرية منها، من الاتحاد الأوربي 48%.وذلك حسب إحصائيات 2008."[3]

[1] -EUROSTAT (Comext, Statistical regime 4); World excluding Intra-EU trade and European Union: 27 members.

[2] - http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=128&id_type=10

[3] -delegation de lunion européen en algerie ;lalgerie et lue ; commerce ; http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/eu_algeria/trade/index_fr.htm

جدول رقم(2-12): واردات الجزائر من السلع الزراعية في إطار الشراكة الأوربية. **الوحدة: مليون دينار**

		2005		2006		2007		2008		2009		2010	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%		%		%
المنتجات الزراعية الأخرى	دول الإتحاد	120207	53	118290	53	141100	48	214567	48	198200	50	231204	54
	خارج دول الإتحاد	106153	47	103664	47	150912	52	230214	52	198201	50	196952	46
المجموع		226360	100	221954	100	292012	100	444781	100	396401	100	428156	100
منتجات الصيد	دول الإتحاد	639	38	606	31	479	68	396	56	307	61	345	48
	خارج دول الإتحاد	1055	62	1369	69	228	32	312	44	197	39	378	52
المجموع		1694	100	1975	100	707	100	708	100	504	100	723	100
المنتجات الزراعية المحولة	دول الإتحاد	6281	83	5683	81	6926	79	7161	80	5897	82	7341	78
	خارج دول الإتحاد	1299	17	1322	19	1861	21	1750	20	1294	18	2070	22
المجموع		7580	100	7005	100	8787	100	8911	100	7191	100	9411	100
مجموع الواردات الزراعية		235634	100	230934	100	301506	100	454400	100	404096	100	438290	100

المصدر: Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE

Rapport final 2009.page220.

http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2010/may/tradoc_146120.pdf

المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS

نلاحظ من خلال الجدول الارتفاع المستمر للواردات الزراعية، حيث كان ملبغ الواردات منها سنة 2005 يقدر بـ 235634 مليون دينار ليصل سنة 2011 إلى 676847 مليون دينار أي بنسبة ارتفاع قدرت بـ 35% في مدة 7 سنوات، تعتبر المنتجات الزراعية الأخرى هي الغالبة على مبلغ الواردات الزراعية بنسبة متوسطة للسنوات 2005-2011 قدرت بـ 96%، وارتباط بالاتحاد الأوربي بنسبة فاقت 50%.

1- منتجات الصيد

يتم معاملة منتجات الصيد المستوردة من الاتحاد الأوربي بصفة تفضيلية حسب ما تضمنه البروتوكول الرابع من الاتفاقية (المادة 14 الفقرة 4). وتشمل87 بندا تعريفيا، يخضع أغلبها للمعدل الأقصى (30%) باستثناء ثلاث بنود يخضعون للمعدل الأدنى(5%) ويتعلق الأمر بـ

(naissains , Alvins, naissains de moules).

و تتمثل الامتيازات المقررة لهذا الصنف فيما يلي:

- الإعفاء الكلي من الحقوق الجمركية لـ 38 بندا تعريفيا.

- تخفيض معدل الحقوق الجمركية بنسبة25% لـ 49 بندا تعريفيا بمعنى تخفيض المعدل الأقصى من معدل30% إلى22.5%."[1]، والجدول التالي يبين البنود المعفاة والبنود التي تستفيد من تخفيضات

1- Direction Générale des douanes, Accord d'association Algérie- Union Européenne, Le régime des échanges agricoles 2012.

جدول رقم (2-13): معدل التخفيضات الممنوحة لمنتجات الصيد الأوربية

التخفيضات / النسب	%25	%100	مجموع البنود
%05	0	3	3
%15	0	0	0
%30	49	35	84
مجموع البنود	49	38	87

المصدر: وزارة التجارة 2012

http://www.caci.dz/index.php?id=202

2- المنتجات الزراعية المحولة:

تمنح المنتجات الزراعية الأوربية لهذا الصنف تنازلات مباشرة وأخرى مرحلية، (البروتوكول رقم5 الملحق2)، بالنسبة للتنازلات المباشرة تستفيد هذه المنتجات من تخفيض لمعدلات الحقوق الجمركية بنسب ما بين 20% و100%، ويتضمن هذا الصنف 41 منتجا، منها 24 بندا خاضعة لمعدل 30%، 15 بندا خاضعة لمعدل 15%، و2 بنود خاضعة لمعدل 5%.ومن هذا المنطلق يمكننا أن نميز بين نوعين من الامتيازات، الامتيازات التعريفية الآنية والامتيازات التعريفية الموجلة"[1].

أ- الامتيازات الآنية:

امتيازات تمنح لصادرات المجموعة الأوربية نحو الجزائر –بداية تطبيق هذه التخفيضات كان في 2005/09/01– وهي تخص القائمة رقم 1 من الملحق رقم 2 للبروتوكول 5. نسبة التخفيض فيما يخص الامتيازات التعريفية الآنية تتراوح ما بين 20% إلى 100% من الحق الجمركي، والجدول التالي بين كيفية توزيع نسب الامتيازات التعريفية:

1 -http://www.mincommerce.gov.dz

جدول رقم (2-14): نسب توزيع الامتيازات التعريفية الآنية الممنوحة للمنتجات الزراعية المحولة الأوربية

الإعفاءات / النسب	%20	%25	%30	%50	%100	مجموع البنود
%05	0	0	0	0	2	2
%15	0	0	1	1	13	15
%30	3	5	2	0	14	24
مجموع البنود	3	5	3	1	29	41

المصدر: إعداد الطالب بناءا على معطيات وزارة التجارة

http://www.caci.dz/index.php?id=202

ب- الامتيازات المؤجلة:

وفق للمادة 15 من الاتفاقية فابتداء من 2010/09/01، يقوم الاتحاد الأوربي والجزائر بدراسة الوضعية الملائمة التي يمكن تطبيقها من كلا الطرفين لتحرير المبادلات التجارية الزراعية الخاصة بالقائمة رقم 2 من الملحق 2 للبروتوكول رقم 5، تضم هذه القائمة 102 بند فرعي.

3- المنتجات الزراعية الأخرى

تم التفكيك الجمركي على السلع الزراعية الأخرى والمتضمنة في البروتوكول الثاني حيث يحتوي هذا الأخير على قائمة واحدة من المنتجات مبينة في جدول يضم خمسة أعمدة مقسمة إلى بنود فرعية، تشخيص البضائع، الحق الجمركي المطبق على كل منتج، التخفيضات من الحق الجمركي(يتراوح بين 20%و 100%)، نظام الحصص السنوي (طن). يبلغ عدد البنود التعريفية لهذه القائمة (116)، (شمل كذلك هذا التخفيض الحق الإضافي المؤقت الذي اختفى مع بداية 2006)، وتتوزع بنود هذه القائمة من المنتجات على معدلات التعريفة الجمركية حسب الجدول التالي:"[1]

[1]- Ministere du commerce algerien ; Reseau d'information comerciale ;
http://www.algex.dz/rubriques.php?rubrique=459&p=452

جدول رقم(2-15): مخطط توزيع بنود قائمة المنتجات الزراعية الأخرى حسب المعدلات

المعدلات	%05	%15	%30	المجموع
عدد البنود	40	17	59	116

المصدر: إعداد الطالب بناءا على معطيات وزارة التجارة

http://www.caci.dz/index.php?id=202

تتميز هذه القائمة من المنتجات الزراعية عن باقي المنتجات في مجال التفكيك الجمركي بوجود أكبر عدد من الحظر التعريفي (contingents tarifaires)، حيث يشمل تطبيقه 102 وضعية تعريفية.

ويتمثل الخطر التعريفي في تحديد كمية المنتجات التي ستستفيد من الامتيازات التعريفية بحيث يتم استيرادها بإعفاء كلي أو جزئي من الحقوق والرسوم الجمركية، وبوصول كمية المنتجات المستوردة إلى كمية الخطر التعريفي لا يتم منع هذه المنتجات من الدخول إلى إقليم الجمركي، ولكن يتوجب جمركتها بتطبيق الحق العام، أي بدفع الحقوق الجمركية.

هذا يبدأ تطبيق الامتيازات التعريفية (الإعفاء الكلي أو التخفيض في الحقوق الجمركية) على المنتجات المستوردة إلى أن تصل الكميات المستوردة إلى حد الحظر، وابتداء من تعدي الواردات هذه الكمية أو الحجم يتم تطبيق نسب الحقوق الجمركية المتضمنة في تعريفه الحق العام (غير التفضيلية)"[1].

الفرع الثاني: الامتيازات المقررة للصادرات الزراعية الجزائرية

بلغت صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية باتجاه دول الاتحاد الأوربي سنة 2009 ما يقارب مبلغ 26.7 مليون أورو، أي ما يعطي معدل تغطية للواردات من السلع الزراعية بمؤشر 1.47%. وبلغت سنة 2011 ما يقارب 110.3 مليون أورو بمعدل تغطية 0.34%، وهذا ما يؤكد حجم التبعية الغذائية للخارج.

و بالرجوع إلى اتفاق الشراكة نجد أن الامتيازات المقررة للصادرات الجزائرية من السلع الزراعية تنقسم إلى ثلاث أصناف:

[1] -http://www.algex.dz/content.php?artID=1406&op=461

1- منتجات الصيد

2- المنتجات الزراعية المحولة

3- منتجات زراعية أخرى.

1- منتجات الصيد:

تعفى الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوربي من منتجات الصيد –وفقا للبروتوكول الثالث من اتفاق الشراكة– من الحقوق الجمركية، وتتمثل هذه المنتجات في أنواع الأسماك (المتضمنة في الفصل الثالث من التعريفة الجمركية)،ومنتجات الصيد المحوَّلة (الفصل 5)، والمصبّرات (الفصل16)، والمستحضرات القاعدية من السمك (الفصل19)، ودقيق السمك (الفصل 23).

والجدول التالي يوضح لنا حجم الصادرات الجزائرية نحو أوربا من منتج السمك في أطار اتفاق الشراكة.

جدول رقم (2-16): حجم الصادرات الجزائرية من منتجات الصيد الوحدة: مليون دينار

	القيمة		النسبة		المجموع	
	دول الاتحاد	خارج دول الاتحاد	دول الاتحاد	خارج دول الاتحاد	القيمة	النسبة
2005	824	29	%97	%3	853	%100
2006	808	93	%90	%10	901	%100
2007	833	117	%88	%12	950	%100
2008	757	102	%88	%12	859	%100
2009	651	114	%85	%15	765	%100
2010	736	175	%81	%19	911	%100

المصدر: Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE: Rapport final 2009.page61.

http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2010/may/tradoc_146120.pdf

المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS

حظ من خلال الجدول الانخفاض الشديد لصادرات الجزائر من منتجات الصيد من جهة، وتذبذبها من جهة أخرى، حيث تحسنت سنة 2007 إذ بلغت 950 مليون دينار بعدما كانت سنة 2005 في حدود 853 مليون دينار، لنخفض سنة 2009 إلى مبلغ 765 مليون دينار، سنة 2011 ارتفعت قيمة الصادرات من جديد وبلغت 975 مليون دينار، ويرجع هذا التذبذب إلى عدم قدرة المنتجات الجزائرية على المنافسة في الأسواق الدولية من جهة، وعدم محافظة هذه المنتجات على حصتها من السوق الأوربية باعتبار أن أكثر من 80% منها يوجه إلى هته الأخيرة.

المنتجات الزراعية المحولة

تتمثل الامتيازات الممنوحة للمنتجات الزراعية الجزائرية المحولة في إعفاءات وتخفيضات في الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل عند الاستيراد، وتنازلات أخرى تشمل الاقتطاعات الخاصة ببعض المنتجات الزراعية (بروتوكول5 ملحق1).

وتتوزع هذه المنتجات على ثلاث قوائم، تتضمن القائمة الأولى 167 بندا من التعريفة الجمركية للاتحاد الأوربي، وتتمتع الصادرات الجزائرية لهذه المنتجات بإعفاء كلي من الحقوق الجمركية، ولا يطبق عليها أية قيود كمية."[1]

أما القائمة الثانية والمتمثلة أساسا في الحليب (فصل4) والمستحضرات الغذائية (فصل 19) فتتمثل الامتيازات المقررة لها في إعفاء كلي من الحقوق الجمركية، لكن مع تطبيق نظام التحديد الكمي السنوي (الحضر التعريفي)، بمعنى أن الصادرات الجزائرية لهذه المنتجات ستخضع للحقوق الجمركية إذا تجاوزت هذه الكميات المحددة سنويا من طرف الاتحاد الأوربي."[2]

وفيما يتعلق بالقائمة الثالثة والتي تضم 144 بندا تعريفيا، فتحظى بإعفاء كلي أو جزئي من الحقوق الجمركية، كما لا تخضع إلى أي اقتطاعات خاصة.

و تجدر الإشارة في هذا الصدر أن الجزائر لم تصدِّر أي نوع من هذه المنتجات السالفة الذكر باتجاه الاتحاد الأوربي، وهذا ما يدل على درجة الحذر التي يخصصها الاتحاد الأوربي للمجال الزراعي، والالتزام بسياسته الزراعية

[1] – ملحقات الشراكة الأورو–جزائرية، البروتوكول 5 الملحق 1.

2- : http://www.algex.dz/content.php?artID=1407&op=461

الموحدة وما تتضمنه من قيود على الواردات الزراعية، والجدول التالي بين حجم الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوربي من المنتجات الزراعية المحولة

جدول رقم (2–17): حجم الصادرات الجزائرية من السلع الزراعية المحولة الوحدة: مليون دينار

	القيمة		النسبة		المجموع	
	دول الاتحاد	خارج دول الاتحاد	دول الاتحاد	خارج دول الاتحاد	القيمة	النسبة
2005	0	8	%3	%97	8	%100
2006	38	17	%69	%31	55	%100
2007	25	37	%40	%60	62	%100
2008	0	2	%19	%81	2	%100
2009	2	8	%23	%77	10	%100
2010	10	49	%17	%83	59	%100

المصدر: **Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE**

Rapport final 2009.page61.

http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2010/may/tradoc_146120.pdf

المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS

من خلال الجدول نلاحظ الضعف الشديد لصادرات الجزائر الزراعية بصفة عامة، إذ بلغت سنة 2005 قيمة 8 مليون دينار فقط، منها نسبة ضعيفة جدا قدرت بـ3% وجهت نحو دول الاتحاد الأوربي، وبلغت سنة 2006 قيمة 55 مليون دينار كان نصيب الاتحاد الأوربي منها نسبة 69%، سنة 2008 هي الأضعف صادرات بقيمة 2 مليون دينار، نصيب الاتحاد الأوربي منها 19%، السنوات 2009، 2010، 2011، لم تشهد أي تغير عن السنوات السابقة. وهذا راجع إلى ضعف الإنتاج الزراعي الجزائري من جهة، والعراقيل الأوربية في وجه الصادرات الزراعية الجزائرية من جهة أخرى نتيجة عدم انتهاج الاتحاد الأوربي لسياسة واضحة في مجال المنتجات الزراعية.

2- منتجات زراعية أخرى:

بالنسبة للصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية المتبقية والمتضمنة في الملحق الأول من البروتوكول الأول،فتتمثل الامتيازات المقررة لها في إلغاء أو تخفيض للحقوق الجمركية بنسب مختلفة وبكميات محددة (حظر تعريفي)،أو يتم تحديدها انطلاقا من معطيات السنة الأولى لتنفيذ الاتفاق.

وفي هذه القائمة نجد أهم الصادرات الزراعية الجزائرية متمثلة في التمور ، والجدول التالي بين حجم الصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية الأخرى.

جدول رقم (2-18): الصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية الأخرى الوحدة: مليون دينار

	القيمة		النسبة		المجموع	
	دول الاتحاد	خارج دول الاتحاد	دول الاتحاد	خارج دول الاتحاد	القيمة	النسبة
2005	11	21	%35	%65	32	%100
2006	752	25	%90	%10	1008	%100
2007	45	143	%24	%76	188	%100
2008	192	541	%26	%74	732	%100
2009	519	627	%45	%55	1146	%100
2010	266	1281	%17	%83	1547	%100

المصدر: Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE

Rapport final 2009.page61.

http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2010/may/tradoc_146120.pdf

المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS

من خلال الجدول نلاحظ ضعف الصادرات الجزائرية من السلع الزراعية الأخرى من جهة، وتذبذبها من جهة أخرى، حيث بلغت سنة 2005 قيمة 32 مليون دينار لترتفع إلى 1008 مليون دينار سنة 2006، ثم انخفضت إلى حدود 188 سنة 2007 لترتفع من جديد سنة 2008 إلى حدود 732 مليون دينار، أما بالنسبة للسنوات 2009، 2010، 2011 الملفت فيهما هو تحسن مستمر للصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية الأخرى، في حين أن نسب توزيع هته الصادرات بين دول الاتحاد الأوربي وباقي دول العالم لم تأخذ منحى ثابت.

خـاتمة الفصل:

إن إنشـاء منطقـة للتبـادل الحـر بـين الجزائـر والاتحـاد الأوروبي لا يعـني سـوى فـتح الأسـواق أمـام سـلع هـذا الأخـير، كـون أن التخفيضـات التدريجيـة للحقـوق الجمركيـة سـتؤدي إلى ارتفـاع الصـادرات الأوروبيـة نحـو الجزائـر، بسبب المكاسب المتعلقة بمؤشر الكفاءة- السعر التي ستحصل عليها مقارنة مع الدول الأخرى التي لا تستفيد من هذه التخفيضات الجمركية (المنتجات الصينية مثلا)، بالمقابل وعلى المدى القريب فلن تكون هناك آثار ايجابية على الصادرات الجزائرية، باعتبار أن ليس هناك تفكيك أو إلغاء جمركي ينبغي أن يقوم به الإتحاد الأوروبي على السلع الجزائرية، طالما أن الأسواق الأوروبية للسلع الصناعية الجزائرية مفتوحة منذ أمد بعيد، في حين أن العراقيل على السلع الزراعية تم الاحتفاظ بها، وبالتالي فإن الجزائر لن تكون في وضعا متميزا و أفضليا لدخول منتجاتها الصناعية إلى الأسواق الأوروبية، حيث أنه خلال الفترة الممتدة بين 2005-2010 لم تصدر الجزائر سوى ما قيمته 943 مليون دينار جزائري من مجموع منتجات القوائم الثلاث، بالإضافة إلى أن التجارة الخارجية الجزائرية مازالت منذ السبعينات إلى يومنا هذا تعتمد على اقتصاد ريعي إلى حد كبير، وبالتالي فإن عملية تحرير التجارة بين الطرفين تحتاج إلى وقت طويل وتتطلب إجراءات تصحيحية هيكلية عميقة.

الفصل الثالث:

أثر تفكيك التعريفة الجمركية على الإيرادات العامة في إطار الشركة الأورو-متوسطية

مقدمـة الفصـــل:

يخلف المشروع الإقليمي الأورو-جزائري لحرية التبادل آثارا اقتصادية معتبرة، تعتبر الخسارة الجبائية أهم الآثار المباشرة لهذا المشروع، إذ أن إلغاء الحقوق الجمركية المحصلة على الواردات من المنتجات الصناعية والزراعية الآتية من دول الاتحاد الأوروبي ستنقص من الإيرادات العامة للدولة.

وبصفة عامة تؤدي سياسات تحرير التجارة الخارجية إلى تخفيض إيرادات الدولة خاصة إذا لم يصاحب تخفيض نسب الضرائب على الواردات زيادة في ضرائب الأخرى،كما أن المصاعب المالية التي تواجهها المؤسسات لن تمكنها من الاستجابة للمنافسة الخارجية بشكل جيد وفعال.

وإذا كان الدورِ رئيسي الذي تلعبه التعريفة الجمركية هو الدور الجبائي بتوفيرها لموارد معتبرة للخزينة العمومية والدور الاقتصادي بحمايتها للنسيج الصناعي الوطني، ستشكل عملية التفكيك الجمركي رهانا حقيقياً أمام الاقتصاد الجزائري الملتزم بإلغاء كل القيود التعريفية لبناء منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي في آفاق سنة 2017.

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (2000-2010)

نتطرق من خلال هذا المبحث إلى تحليل التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2010 مع التعرض إلى تطورات الميزان التجاري كمطلب أول ثم التركيب السلعي لكل من الصادرات و الواردات كمطلب ثاني و في الأخير أهم الدول التي يتم التعامل معها من خلال التبادل الدولي في المطلب الثالث .

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري

لم يسجل الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2000-2010 أي عجز بالرغم من الارتفاع المتزايد للواردات، حيث تضاعفت قيمة هذه الأخيرة إلى أكثر من أربع مرات خلال عشر سنوات فقط، إذ كانت في حدود 9.173 مليار دورلار سنة 2000 لتصل إلى أكثر من 40.47 مليار دولار سنة 2010، وإذا استثنينا سنة 2008 فإن باقي السنوات لم يسجل أي انخفاض في قيمة الواردات، والجدول التالي يعطينا صورة أكثر وضوح عن تطور الميزان التجاري الجزائري.

جدول رقم (3-1): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2010

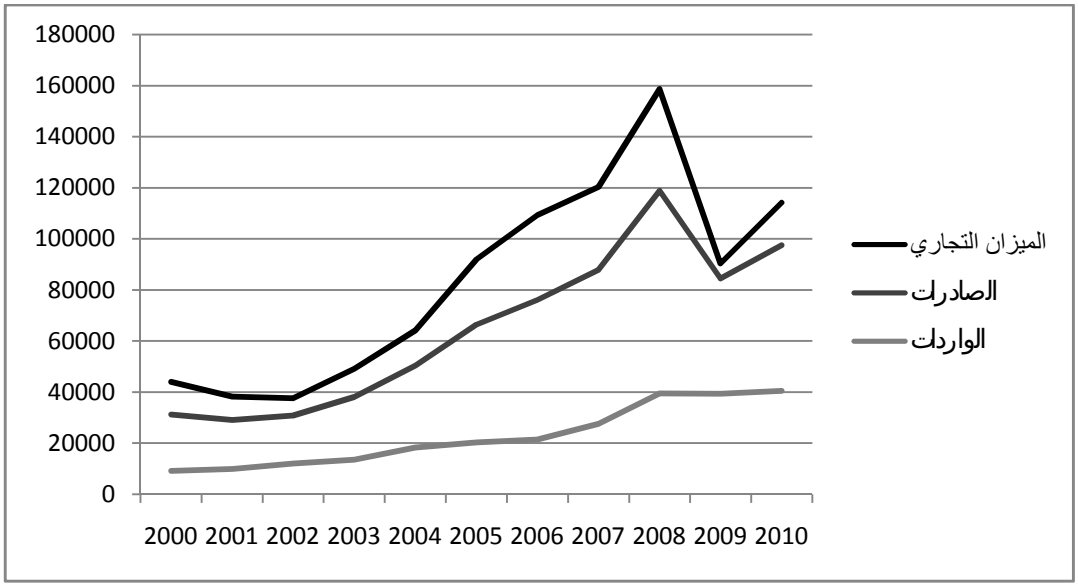
الوحدة: مليون دولار

السنوات	الواردات	الصادرات	الفائض التجاري	معدل التغطية(%)
2000	9173	22031	12858	240
2001	9940	19132	9192	192
2002	12009	18825	6816	157
2003	13534	24612	11078	182
2004	18308	32083	13775	175
2005	20357	46001	25644	226
2006	21456	54613	33157	255
2007	27631	60163	32532	218
2008	39479	79298	39819	201
2009	39294	45194	5900	115
2010	40473	57053	16580	141

المصدر: مديرية الجمارك الجزائرية

http://www.douane.gov.dz/Evolution%20des%20indicateurs.html

الشكل رقم (3-1): تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000-2010



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

يتضح من خلال الجدول أن الميزان التجاري شهد فائضا في السنوات ما بين 2000 و 2010. فرغم الارتفاع المطرد للواردات بسبب ارتفاع عائدات الصادرات التي بلغت سنة 2000 قيمة 22.031 مليار دولار أي معدل التغطية كان يساوي 240% فالصادرات تغطي كل الواردات و تحقق فائضا يقدر بـ 140% ما قيمته 12.85 مليار دولار و هذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط.

في حين أن قيمة الصادرات انخفضت سنة2001 وقدرت بـ 19.13 مليار دولار، بالنسبة للواردات ارتفعت بنسبة طفيفة قدرت بـ 767 مليون دولار، معدل تغطية انخفض نتيجة انخفاض الصادرات وقدر بـ 192% فسجل فائضا قدر بحوالي 9.192 مليار دولار .

سنة 2002 انخفض الفائض التجاري عن سنة2001 إلى قيمة 3.37 مليار دولار لأن الواردات عرفت ارتفاعا حيث بلغت 12 مليار دولار،والصادرات قدرت بـ 18.82 مليار دولار بمعدل التغطية السنوي يساوي157 % واستمر الفائض بالارتفاع سنة 2003 وقدر بـ 11.07 مليار دولار حيث ارتفعت الصادرات وقدرت بـ 24.61مليار دولار و الواردات وصلت إلى 13.53 مليار دولار أي بمعدل تغطية يساوي 182%.

عرفت واردات 2004 زيادة كبيرة بلغت 5 مليار دولار، في حين كانت الصادرات تقدر بـ 32.08 مليار دولار مما أدى إلى حدوث انخفاض في معدل التغطية حيث انخفض إلى 175%.

بلغت قيمة الصادرات سنة 2005 أكثر من 46 مليار دولار نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار النفط، في حين أن قيمة الواردات ارتفعت هي الأخرى لكن بنسبة قليلة قدرت ب 2 مليار دولار، وهذا ما أدي إلى ارتفاع معدل التغطية من نسبة 175% إلى نسبة 226% .

سنة 2006 واصلت قيمة الصادرات الارتفاع لتسجل 54.61 مليار دولار نظرا لاستمرار ارتفاع سعر البترول، في حين بلغت قسمة الواردات 21.54 مليار دولار، ومعدل التغطية 255%.

سنة 2007 و 2008 لم تختلفا كثيرا عن بعضها البعض وواصلت قيمة الصادرات في الارتفاع لتصل على التوالي 60.16 و79.29 مليار دولار، أما بالنسبة للصادرات فسجلت سنة 2008 قيمة ملحوظة إذ ارتفعت سنة 2008 إلى 39.47 مليار دولار بعدما كانت سنة 2007 في حدود 27.63 مليار دولار.

سنتا 2009 و 2010 لم تسجلا أي ملاحظة تذكر باستثناء واردات سنة 2009 التي انخفضت بقيمة 185 مليون دولار بعدما كانت سنة 2008 بقيمة 39.47 مليار دولار. وواصل الميزان التجاري في تسجيل ارتفاع قيمة الصادرات التي بلغت على التوالي 45.19 و57.05 مليار دولار.

المطلب الثاني: التركيب السلعي للصادرات و الواردات خلال الفترة (2000-2010)

يتكون هيكل الواردات الجزائرية من السلع الإنتاجية والاستهلاكية والوسيطة، بحيث احتلت واردات سلع التجهيز الصناعي المرتبة الأولى خلال هذه العشرية من حيث القيمة، متبوعة بالسلع الاستهلاكية الغذائية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية. في حين أن الصادرات الجزائرية تشمل المواد الأولية بالدرجة الأولى والحلقة الأضعف في هيكل الصادرات الجزائرية تمثل المواد المصنعة.

1- **الواردات:** يمكن تقسيم الواردات حسب مجموعات السلع التالية استنادا إلى الجدول رقم3

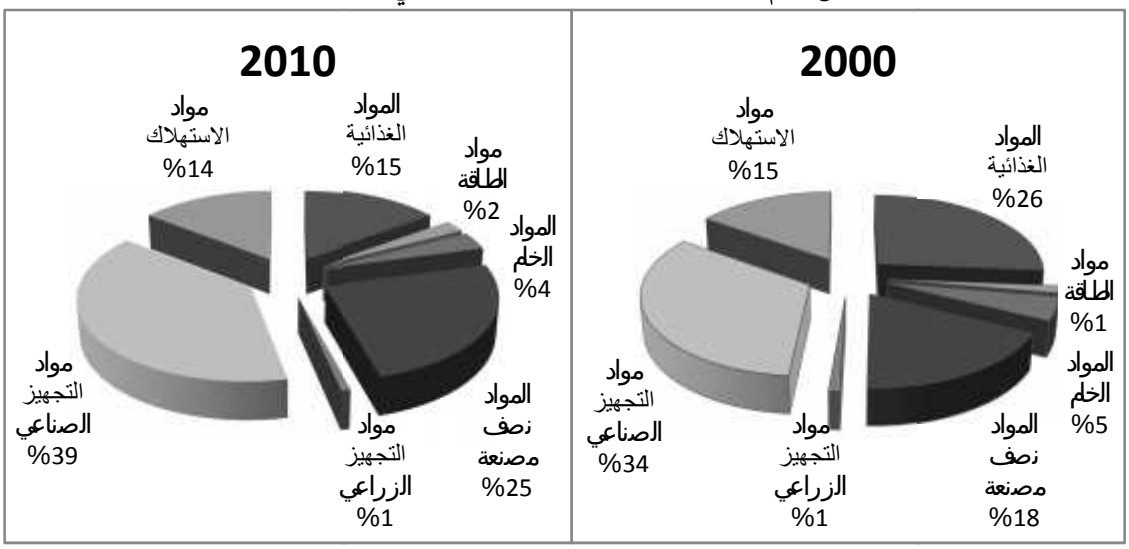
جدول رقم (3-2): واردات الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000-2010 الوحدة: مليون دولار

المواد / السنوات	المواد الغذائية	مواد الطاقة	المواد الخام	المواد نصف المصنعة	مواد التجهيز الزراعي	مواد التجهيز الصناعي	مواد الاستهلاك	المجموع
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1393	9173
2001	2395	139	478	1872	155	3435	1466	9940
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655	12009
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2112	13534
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2797	18308
2005	3587	212	751	4088	160	8452	3107	20357
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	4954	324	1325	7105	146	8534	5243	27631
2008	7813	594	1394	10014	174	13093	6397	39479
2009	5863	549	1200	10165	233	15139	6145	39294
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836	40473

المصدر: المديرية العامة للجمارك

http://www.douane.gov.dz/Evolution%20des%20indicateurs.html

الشكل رقم (3-2): واردات الجزائر لسنتي 2000 و2010



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول والرسم مايلي:

أ- مواد التجهيز الصناعي: احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات بالنسبة لهذه العشرية.

شكلت على التوالي النسب والقيم التالية ففي سنة 2000 بلغت نسبة 34% من إجمالي الواردات أي بقيمة 3068 مليون دولار، و ارتفعت قليلا سنة 2001 إلى مبلغ 3435 مليون دولار وواصلت في الارتفاع بالنسبة لسنتي 2002 و2003 إلى مبلغ على التوالي 4423 و4955 مليون دولار.سنة 2004 ارتفعت إلى ملبغ 7139 مليون دولار، الارتفاع في السنوات الثلاث الموالية أي 2005، 2006، 2007، كان طفيف تعدى 8 مليار دولار بقليل سنة 2008 انت على عكس سابقاتها إذ ارتفعت قيمة واردات الجزائر من مواد التجهيز الصناعي إلى 13093 مليون دولار بعدما كانت سنة 2007 تقدر بـ 8534 مليون دولار. 2009 و 2010 كانت تقريبا بنفس القيمة إذ سجلت على التوالي 15139 و 15776 مليون دولار، وبتالي فإن قيمة الواردات من مواد التجهيز الصناعي لم تشهد أي انخفاض في القيمة خلال هته العشرية وواصلت الارتفاع، و إذا نظرنا إلى ة واردات مواد التجهيز الصناعي من إجمالي الواردات نجد بأنها ارتفعت هي الأخرى من 34% سنة 2000 إلى 39% سنة 2010.

ب- المواد الغذائية: احتلت المرتبة الثانية من إجمالي الواردات خلال السنوات 2000-2002 لتحتل المرتبة الثالثة بعد واردات المواد نصف المصنعة خلال السنوات 3003-2010، وإذ أخذنا نضرة عامة من خلال الرسم البياني عن واردات الجزائر الغذائية خلال العشر سنوات الماضية، نجد بأن النسبة انخفضت إلى 15 %

سنة 2010 بعدنا كانت تقدر بـ 26% سنة 2000، وهذا راجع إلى جهود الجزائر في تنمية قطاع الزراعة من خلال برامج دعم الفلاحة والتنمية الريفية.

ج – مواد نصف مصنعة: احتلت المركز الثالث للسنوات 2000-2002، و كانت في ارتفاع مستمر، ففي سنة 2004 احتلت المرتبة الثانية بعد واردات مواد التجهيز الصناعي خلال الفترة ما بين 2003-2010، قدرت بنسبة 18% من إجمالي الواردات سنة 2000 ووصلت سنة 2010 إلى نسبة 25%، أي بزيادة قدرت بـ 7% خلال العشر سنوات الممتدة ما بين 2000-2010.

2- الصـادرات:

نستعين بالجدول رقم(3-4) لكي يتسنى لنا توضيح تطور الصادرات من سنة إلى أخرى.

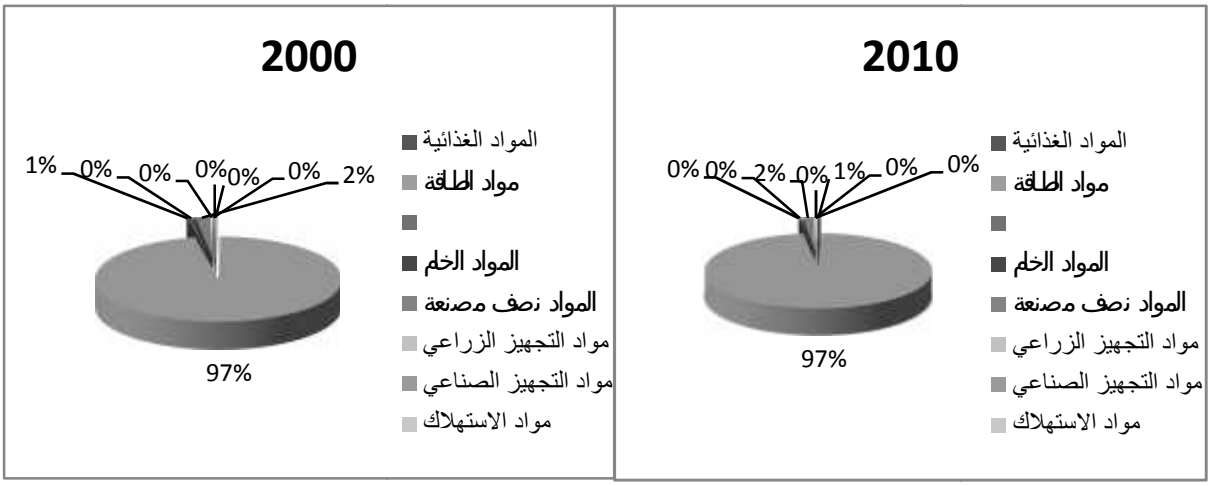
جدول رقم (3-3): صادرات الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000-2010 الوحدة: مليون دولار

المواد / السنوات	المواد الغذائية	مواد الطاقة	المواد الخام	المواد نصف مصنعة	مواد التجهيز الزراعي	مواد التجهيز الصناعي	مواد الاستهلاك	المجموع
2000	32	21419	44	465	11	47	13	22031
2001	28	18484	37	504	22	45	12	19132
2002	35	18091	51	551	20	50	27	18825
2003	48	23939	50	509	1	30	35	24612
2004	59	31302	90	571	–	47	14	32083
2005	67	45094	134	651	–	36	19	46001
2006	73	53429	195	828	1	44	43	54613
2007	88	58831	169	993	1	46	35	60163
2008	119	77361	334	1384	1	67	32	79298
2009	113	44128	170	692	–	42	49	45194
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	57053

المصدر: مديرية الجمارك

http://www.douane.gov.dz/Evolution%20des%20indicateurs.html

الشكل رقم (3-3): صادرات الجزائر لسنتي 2000و 2010



المصدر إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الدول السابق

إن هيكل الصادرات بقي نفسه من سنة إلى أخرى حيث أن الجزائر تعتبر دولة مصدرة لمنتج واحد و هو المحروقات التي تغطي بنسبة متوسطة 97.36% من مجموع الصادرات حيث سجلت النسب على التوالي في سنة 2000 نسبة 97 % ونسبة 96% سنة 2001 و 2002، و نسبة 97% سنة 2003 و 2004، ونسبة 98% لسنة 2005، و نسبة 97% للسنوات 2006-2010. واللافت للانتباه من خلال الرسم البياني أنه وخلال 10 سنوات لم تستطع الجزائر تخفيض نسبة الاعتماد الكلي على المواد النفطية ولو بنسبة قليلة، حيث نرى أن نسبة 97% بقيت على حالها بعد 10 سنوات. بمعنى أن صادرات الجزائر غير النفطية لم تشهد أي تحسن خلال 10 سنوات

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي لأهم المبادلات خلال الفترة (2000-2010)

تتوزع المبادلات التجارية الجزائرية استيرادا وتصديرا عبر مختلف الأقاليم الاقتصادية في العالم، لكن هذا التوزيع بنسب مختلفة، فبالنسبة للواردات تمثل أوربا المورد الأول للجزائر بنسبة فاقت 73%، تمثل منها دول الاتحاد 55% وهذا المعدل المتوسط للعشر سنوات الممتدة ما بين 2000-2010. تليها دول آسيا بنسبة متوسطة للفترة السالفة الذكر قاربت 13%. بالنسبة للصادرات هي الأخرى لا تختلف عن والواردات بمعنى أن الزبون الأول للجزائر هو الاتحاد الأوربي بنسبة53% متبوع بدول أوربا الأخرى بنسبة21% ثم دول آسيا بنسبة 13%

1- الواردات:

يمكن أن نلقي نظرة على الواردات الجزائرية من حيث الأقاليم الاقتصادية من خلال الجدول التالي.

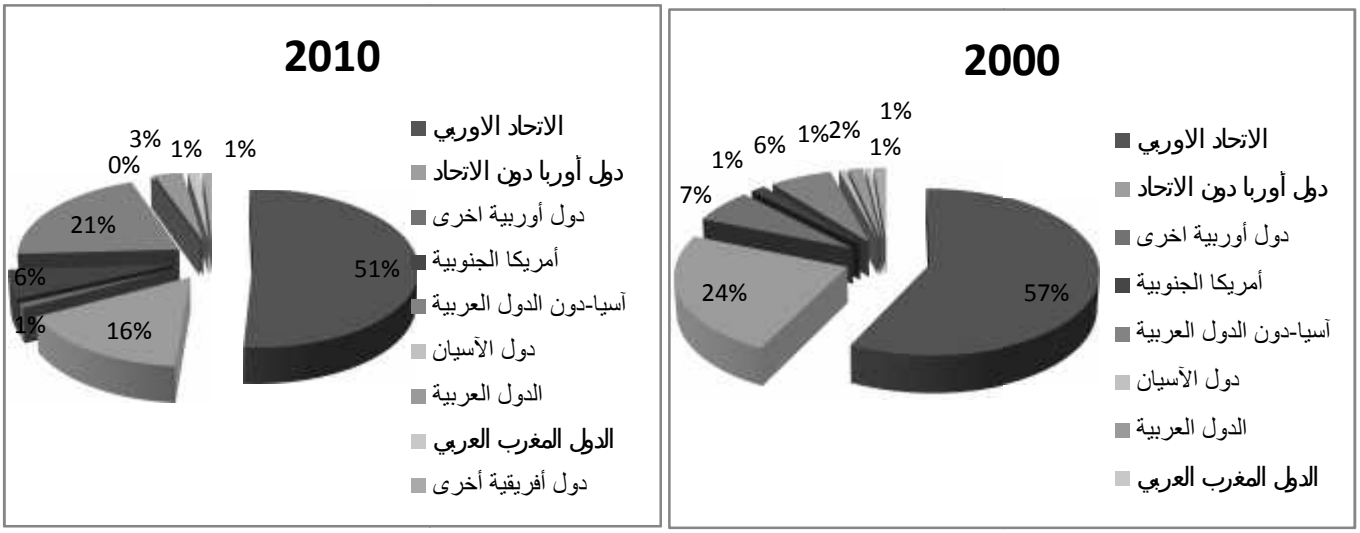
جدول رقم (3-4): واردات الجزائر حسب الأقاليم الاقتصادية **الوحدة: مليون دولار**

	الاتحاد الاوربي	دول أوربا دون الاتحاد	دول أوربية اخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا-دون الدول العربية	دول الآسيان	الدول العربية	الدول المغرب العربي	دول أفريقية أخرى	المجموع
2000	5256	2194	603	142	599	64	144	52	119	9173
2001	5903	2125	636	269	579	92	179	72	85	9940
2002	6732	2485	757	385	943	127	366	127	87	12009
2003	7954	2242	855	567	1206	47	418	120	125	13534
2004	10097	3071	1097	1166	1952	56	525	169	175	18308
2005	11225	3506	1058	1249	2506	31	387	217	148	20357
2006	11729	3738	777	1281	3055	-	493	235	148	21456
2007	14427	5363	715	1672	4318	-	621	284	231	27931
2008	20985	7245	659	2179	6916	-	705	395	395	39479
2009	20772	6435	728	1866	7574	2	1089	478	350	39294
2010	20704	6519	388	2380	8280	-	1262	544	396	40437

المصدر: وزارة التجارة الجزائرية

http://www.douane.gov.dz/pdf/Evolution%20des%20indicateurs/Evolution%20du%20commerce%20exterieur%20de%20l'Algerie%20par%20regions%20economiques.pdf

الشكل رقم (3-4): الواردات الجزائرية لسنتي 2000 و2010



المصدر: إعداد الطالب بالعتماد على الجدول السابق

تبقى دول الاتحاد الأوروبي المصدر الأول مع الجزائر بنسبة متفاوتة من سنة لأخرى حيث سجل أدنى نسبة للواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوربي سنة 2010 مقدرة بـ 51.20% ومبلغ 20704 مليون دولار، وأعلى نسبة كانت سنة 2001 قدرت بـ 59.39% ومبلغ 5903 مليون دولار، وهذا خلال الفترة 2000-2010.

المورد الثاني للجزائر كانت أوربا دائما لكن غير دول الاتحاد، وهذا للفترة 2000-2008 بنسب تراوحت بين 16% و 23% مسجلتا (الواردات) أدنى نسبة لها سنة 2010 قدرت بـ 16.12% أي مبلغ 6519 مليون دولار، وأعلى نسبة سنة 2000 قدرت بـ 23.92% أي مبلغ 2194 مليون دولار. الفترة 2009-2010 أصبحت دول آسيا هي المورد الثاني للجزائر بعدما كانت في المرتبة الثالثة بعد دول الاتحاد الأوربي ودول أوربا غير المنضمة للاتحاد بنسب على التوالي 19.28% و 2048% خلال السنوات 2009 و 2010.

2- الصـادرات:

يمكن أن نحلاحظ حركة الصادرات الجزائرية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(3-5): الصادرات الجزائرية حسب الأقاليم الاقتصادية **الوحدة: مليون دولار**

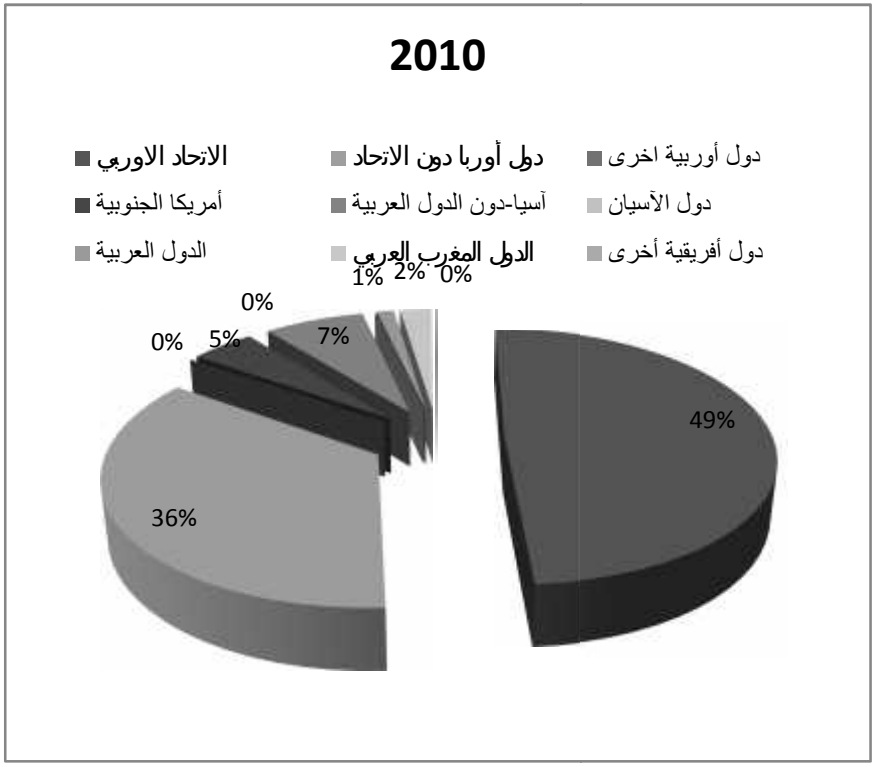
	الاتحاد الاوربي	دول أوربا دون الاتحاد	دول أوربية اخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا-دون الدول العربية	دول الآسيان	الدول العربية	الدول المغرب العربي	دول أفريقية أخرى	المجموع
2000	13792	5825	181	1672	210	0	55	254	42	22031
2001	12344	4549	87	1037	476	23	315	275	26	19132
2002	12100	4602	130	951	456	38	248	250	50	18825
2003	14503	7631	123	1220	507	0	355	260	13	24612
2004	17396	11054	91	1902	686	-	521	407	26	32083
2005	25593	14963	15	3124	1218	-	621	418	49	46001
2006	28750	20546	7	2398	1792	-	591	515	14	54613
2007	26833	25387	7	2596	4004	55	479	760	42	60163
2008	41246	28614	10	2875	3765	-	797	1626	365	79298
2009	23186	15326	7	1841	3320	-	564	857	93	45194
2010	28009	20278	10	2620	4082	-	694	1281	79	57053

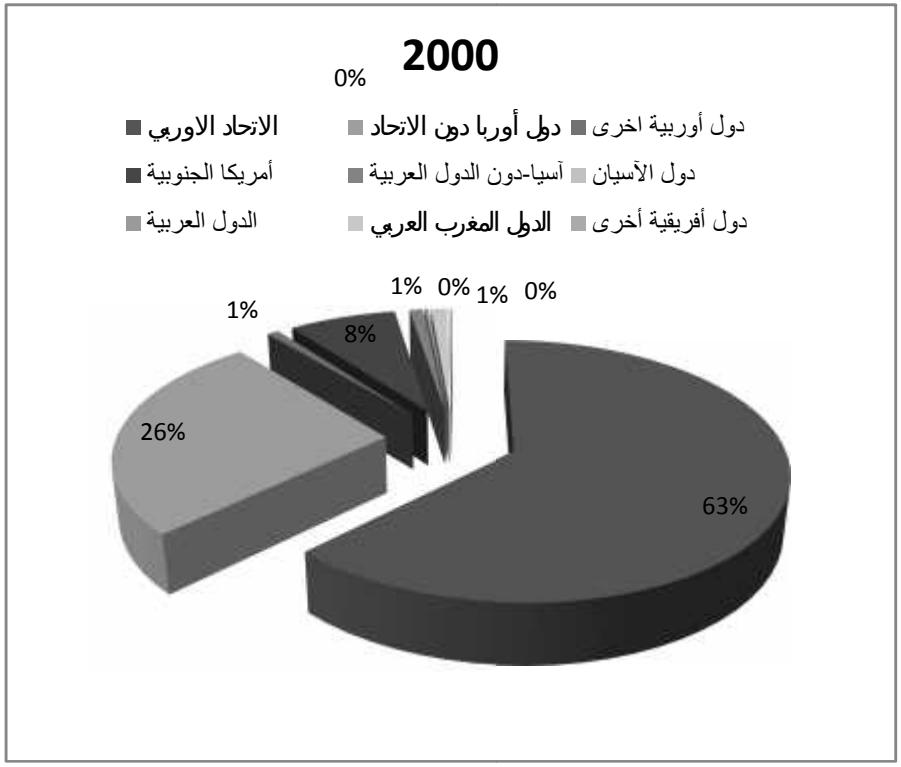
المصدر: وزارة التجارة الجزائرية

http://www.douane.gov.dz/pdf/Evolution%20des%20indicateurs/Evolution%20du%20commerce%20exterieur%20de%20l'Algerie%20par%20regions%20economiques.pdf

يعتبر الاتحاد الأوربي الزبون الأول للجزائر منذ سنة 2000 وحتى سنة 2010 متبوعة بدول أوربا دون دول الاتحاد، أما دول أمريكا الجنوبية فكانت تستورد من الجزائر بمبالغ جعلتها تحتل المرتبة الثالثة في صادرات الجزائر وهذا خلال الفترة 2000-2006، بعد سنة 2006 ضهرت دول آسيا كزبون بمرتبة ثالثة للجزائر وهذا نتيجة للنمو الهائل الذي تشهده اقتصاديات دول آسيا مما حتم عليها البحث وزيادة الطلب على المواد الاولية النفطية الجزائية.

الشكل (3–5): حصة زبائن الجزائر خلال سنتي 2000 و2010





المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق

نلاحظ أن أوربا هي الزبون الأول للجزائر من خلال الاتحاد الأوربي، بنسب للصادرات تراوحت بين 49.09% سنة 2010 كأقل نسبة و 64.52% كأعلى قيمة سجلت سنة 2001، أما النسبة المتوسطة للسنوات 2000-2010 فقدرت بـ 55.44%، تليها دول أوربا غير المنضمة للاتحاد بنسب تراوحت كذلك بين 23% و42%، وبنسبة متوسطة للسنوات العشر قدرت بـ32.55%، أما الزبون ذو المركز الثالث بالنسبة للجزائر فيتمثل في دول أمريكا الجنوبية بمبلغ قدر بـ1672مليون دولار سنة 2000 و مبلغ 2620 مليون دولار سنة 2010. وبنسبة متوسطة للسنوات العشر قدرت بـ 5.16%، أما إذا نظرنا إلى السنوات كل على حدا فنجد أن دول أمريكا الجنوبية تركت مركزها الثالث سنة 2007 لصالح دول آسيا بنسبة قدرت بـ 4.75% سنة 2007 ونسبة 7.15% سنة 2010.

المبحث الثاني: المبادلات التجارية الأوربية الجزائرية في إطار الشراكة، وقيمة الخسارة من الحقوق الجمركية.

منذ تاريخ سبتمبر 2005 أصبحت تربط الجزائر الاتحاد الأوربي علاقات شراكة، ومن أهم ما تهدف إليه هذه الاتفاقية، إقامة منطقة للتبادل الحر، ولقد جاءت كتتويج لعلاقات اقتصادية وسياسية امتدت عبر عقود زمنية طويلة بين الجزائر من جهة وبين بلدان من الاتحاد الأوربي من جهة أخرى.

ولتحقيق الهدف الرئيسي للشراكة والدخول في منطقة التجارة الحرة بين الجزائر والاتحاد الأوربي آفاق 2017 لابد من توفير مجموعة من الشروط والتي من أهمها إزالة الحقوق الجمركية على المنتجات الأوربية وفق مخطط زمني متفق عليه.

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى كل من المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوربي في إطار الشراكة، كما سنحاول تقدير الخسارة من الحقوق الجمركية وفق كل قائمة سلعية صناعية، إضافة إلى المنتجات الزراعية.

المطلب الأول: المبادلات التجارية الأوربية الجزائرية الأوربية في إطار الشراكة الأورو–متوسطية

إن حجم المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة عرف ارتفاعا تدريجيا خلال المرحلة ما بين 2005 و 2010 ووصل إلى قمته خلال سنة 2008 بمعدل 51.77% وهذا فيما يتعلق بالواردات الجزائرية، وبمبلغ يفوق 10 مليار دولار. وأدنى نسبة للواردات في إطار الشراكة كانت سنة 2005 بـ 22.44% لأن هذه النسبة تعبر عن 4 أشهر فقط

فرع الأول: المنتجات الصناعية

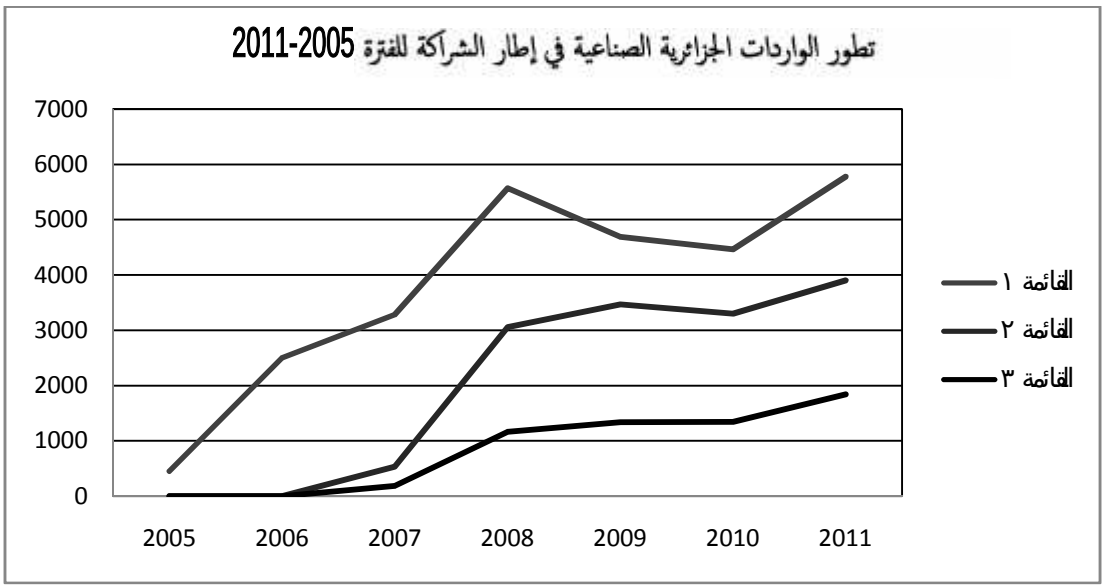
تعتبر المنتجات الصناعية هي أهم صادرات الاتحاد الأوربي نحو الجزائر، والجدول التالي يعطينا صورة أكثر وضوح

جدول رقم (3–6): حجم صادرات الاتحاد الأوربي من المنتجات الصناعية نحو الجزائر في إطار الشراكة **الوحدة: مليون دولار**

السنوات / القوائم	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع
القائمة 1	455	2507	3285	5574	4691	4468	5782	26762
القائمة 2	–	–	532	3059	3474	3305	3906	14276
القائمة 3	–	–	183	1166	1340	1342	1841	5872
المجموع	455	2507	3999	9800	9505	9115	11529	46910
الواردات الأوربية	3013	11821	14427	20985	20771	20473	21369	112859
الواردات الكلية	5645	21456	27631	39479	39294	40473	47247	215580

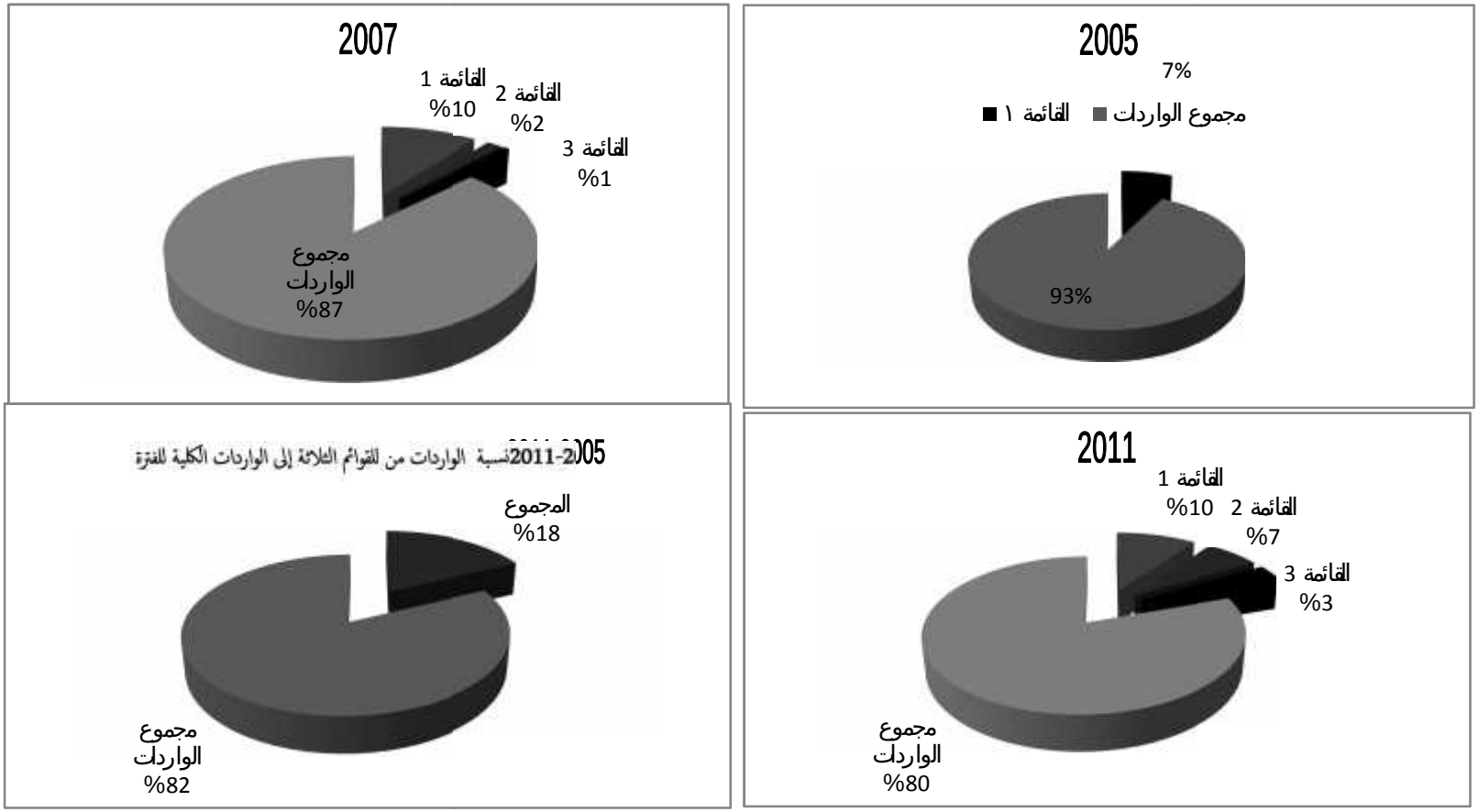
المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS

الشكل رقم (3–6): الواردات الجزائرية من المواد المصنعة في إطار الشراكة الأورومتوسطية



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

الشكل رقم (3–7): نسبة واردات الجزائر من سلع القوائم الثلاثة في إطار الشراكة الأوربية إلى الواردات الكلية



من خلال الجدول والرسومات البيانية السابقة نلاحظ أن الواردات الجزائرية من مواد القوائم الثلاث أي المواد الصناعية، شهدت ارتفاع محسوس بداية من الأربعة أشهر الأخيرة لسنة 2005، وكان مبلغ الواردات كالتالي:

1- **القائمة الأولى**:سجل في الأربعة أشهر الأخيرة لسنة 2005 مبلغ للواردات بـ 455 مليون دولار وبنسبة 67.23%• من مجموع الواردات الأوربية، وبنسبة 7•% من مجموع الواردات الكلية. سنة 2006 قدر المبلغ 2507 مليون دولار وبنسبة 80.75% من مجموع الواردات الكلية في إطار الشراكة و 10% من مجموع الواردات الكلية ، وهذا ما يدل على الارتباط الشديد للواردات الجزائرية من المواد الصناعية المبينة في الملحق الثاني لاتفاق الشراكة بالاتحاد الأوربي، وهذا ما سيكون له أثر سلبي على الموارد الجمركية في المدى المتوسط والبعيد. سنة 2007 هي الأخرى سجلت ارتفاع في القيمة وقدر المبلغ 3285 مليون دولار، لكن نسبة الواردات من سلع القائمة 1 إلى الواردات الكلية من الاتحاد في إطار الشراكة شهدت انخفاض وكانت في حدود 69.16%، أما إذا نظرنا إلى نسبة الواردات من القائمة 1 إلى نسبة الواردات من باقي الأقاليم الاقتصادية فنجدها في حدود 10%. سنة 2008 كانت هي ذروة الواردات في إطار الشراكة لكن من حيث المبلغ والذي قدر بـ5574 مليون دولار، أما بالنسبة لمعدل نصيب هذه القائمة من مجموع الواردات الأوربية، فواصل في الانخفاض وكان في حدود 51.31%، على العكس من ذلك فنسبة الواردات لسلع هذه القائمة واصل الارتفاع وكان 11% من إجمالي الواردات. سنة 2009 شهدت انخفاض في الجوانب الثلاث أي في المبلغ ونسبة واردات القائمة إلى واردات من الاتحاد، ونسبة واردات القائمة إلى الواردات من باقي دول العالم، وكانت الأرقام على التوالي 4691 مليون دولار و44.70%، 10%.سنة 2010 سجل انخفاض طفيف في القيمة وارتفاع طفيف في نسبة واردات من القائمة 1 إلى الواردات الأوربية ونسبة نصيب الاتحاد الأوربي في الواردات لهذه القائمة انخفضت قليلا، وكانت الأرقام كالتالي 4468 مليون دولار و 45.26%،9%. 2011 قدر مبلغ الواردات بـ5782 مليون دولار، ونسبة نصيب القائمة من الواردات الأوربية بـ 45.23%، ونسبة نصيب القائمة من الواردات الكلية بـ 10%.

• – نسبة الواردات الجزائرية من القائمة 1 إلى الواردات الكلية الأوربية في إطار الشراكة.

• –نسبة الواردات الجزائرية من القائمة 1 إلى الواردات الكلية.

2- القائمة الثانية: بدأ تطبيق قواعد الشراكة على القائمة 2 مع الأربعة أشهر الأخيرة لسنة 2007، ونتيجة لذلك شهدت الواردات الجزائرية لهذه القائمة تغيرات محتفلة خلال السنوات 2007-2011 ويمكن أن نبين ذلك من خلال الجدول والرسومات البيانية السابقة كالتالي:

سجل في الأربعة أشهر الأخيرة لسنة 2007 مبلغ للواردات بـ 532 مليون دولار وبنسبة 11.20%• من مجموع الواردات الأوربية، وبنسبة 2•% من مجموع الواردات الكلية من المواد الصناعية. سنة 2008 قدر المبلغ 3059 مليون دولار وبنسبة 28.15% من مجموع الواردات الكلية في إطار الشراكة و 6% من مجموع الواردات الكلية. سنة 2009 هي الأخرى سجلت ارتفاع في القيمة وقدر المبلغ 3474 مليون دولار مع ارتفاع في نسبة الواردات من سلع القائمة 2 إلى الواردات الكلية وكانت النسبة في حدود 33.10%، أما إذا نظرنا إلى نسبة الواردات من القائمة 2 إلى نسبة الواردات الكلية من الأقاليم الاقتصادية فنجدها في حدود 7%. سنة 2010 انخفض فيها مبلغ الواردات والذي كان يساوي .3305 مليون دولار، أما بالنسبة لمعدل نصيب هذه القائمة من مجموع الواردات الأوربية، بقي مستقرا وكان في حدود 33.48%، وتبعه في ذلك معدل الواردات من سلع هذه القائمة إلى الواردات الكلية من هذه الأخيرة وكان 7%. سنة 2011 كانت هي الأعلى قيمة للواردات بمبلغ 3906 مليون دولار، بنصيب لهذه القائمة من الواردات من الاتحاد الأوربي بـ 35.22%، ونسبة 7% لهذه القائمة من إجمالي الواردات.

3- القائمة الثالثة: القائمة 3 هي الأخرى سجل فيها مبلغ الواردات للأربعة أشهر الأخيرة لسنة 2007، ونتيجة لذلك نلاحظ أن المبلغ المسجل أقل بكثير من المبلغ المسجل في السنة الموالية ويمكن أن نبين أهم الملاحظات من خلال الجدول والرسومات البيانية السابقة كالتالي:

سجل في سنة 2007 مبلغ للواردات بـ 183 مليون دولار وبنسبة 3.85%• من مجموع الواردات الأوربية، وبنسبة 1•% من مجموع الواردات الكلية. سنة 2008 قدر المبلغ 1166 مليون دولار وبنسبة 10.74% من مجموع الواردات الكلية في إطار الشراكة و 3% من مجموع الواردات الكلية. سنة 2009 هي الأخرى سجلت ارتفاع في القيمة وقدر المبلغ 1340 مليون دولار مع ارتفاع في نسبة الواردات من سلع القائمة

- – نسبة الواردات الجزائرية من القائمة 2 إلى الواردات الكلية الأوربية في إطار الشراكة.
- – نسبة الواردات الجزائرية من القائمة 2 إلى الواردات الكلية.
- – نسبة الواردات الجزائرية من القائمة 2 إلى الواردات الكلية الأوربية في إطار الشراكة.
- – نسبة الواردات الجزائرية من القائمة 2 إلى الواردات الكلية.

3 إلى الواردات الكلية الأوربية وكانت النسبة في حدود 12.77%، أما إذا نظرنا إلى نسبة الواردات من القائمة 3 إلى نسبة الواردات فنجدها في حدود 3%. سنة 2010 ارتفع فيها مبلغ الواردات بقليل وكان يساوي 1342. مليون دولار، أما بالنسبة لمعدل نصيب هذه القائمة من مجموع الواردات الأوربية هو الآخر سجل ارتفاع طفيف وكان في حدود 13.60%، أما معدل الواردات من سلع هذه القائمة إلى الواردات الكلية بقي مستقرا وكان 3%. سنة 2011 كانت هي الأعلى قيمة للواردات بمبلغ 1841 مليون دولار، بنصيب لهذه القائمة من الواردات من الاتحاد الأوربي بـ 14.01%، ونسبة 3% لهذه القائمة من إجمالي الواردات لهذه القائمة من باقي الأقاليم الاقتصادية.

وما يمكن ملاحظته بصفة عامة فإن نسبة واردات المواد الصناعية في إطار الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي وخلال المرحلة من سبتمبر 2005 إلى 2010 قدرت بـ 11% للقائمة الأولى وبمبلغ 26762 مليون دولار، بالنسبة للقائمة الثانية فكانت النسبة في حدود 6% وبمبلغ 14276 مليون دولار والقائمة الثالثة بنسبة 3% وبمبلغ 5872 مليون دولار، بمعنى أن واردات الجزائر من المواد الصناعية في إطار الشراكة وخلال الفترة الممتدة بين سبتمبر 2005 إلى غاية 2011 كانت بمبلغ 46910 مليون دولار.

الفرع الثاني:المنتجات الزراعية

إن المبادلات التجارية للمنتجات الزراعية بين الجزائر والاتحاد الأوربي لا تخضع لأي جدول زمني للتفكيك التعريفة الجمركية، إنما يتم منح امتيازات تعريفية متبادلة وتكون هذه الامتيازات مربوطة بقواعد معينة مثل الكمية، ويمكن من خلال الجدول التالي القاء نضرة على حجم الصادرات الأوربية نحو الجزائر في إطار اتفاق الشراكة الذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

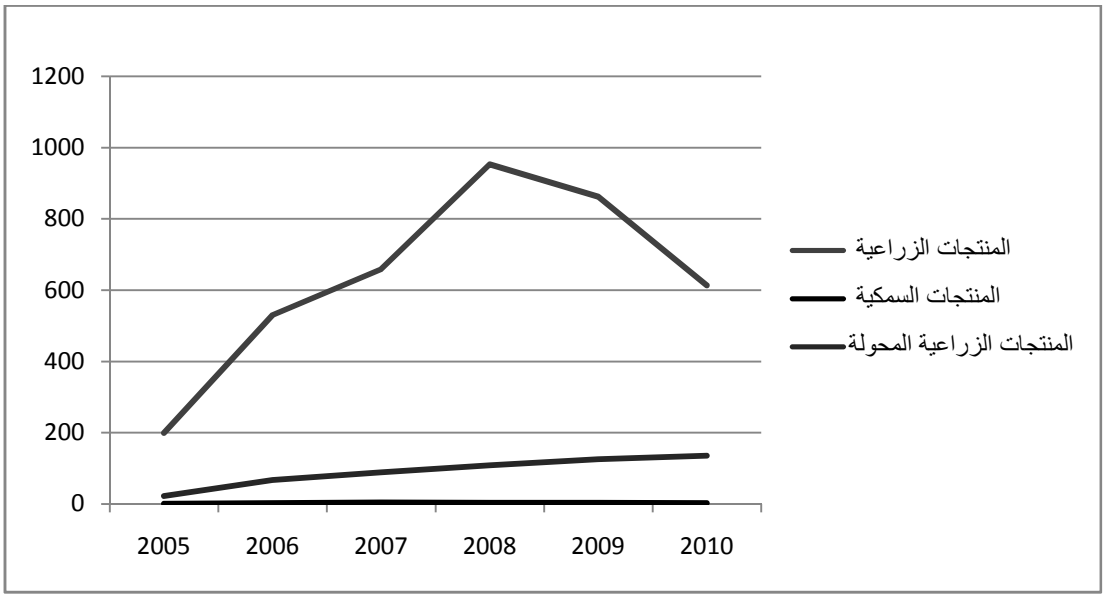
جدول رقم (3–7): الواردات الجزائرية الزراعية والمنتجات السمكية في إطار الشراكة الأوربية

(مليون دولار)

السنوات / القوائم	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع
المنتجات الزراعية	199	530	658	953	862	613	3815
منتجات السمكية	0.46	1.90	3.68	3.00	2.73	2.25	14.02
المنتجات الزراعية المحولة	22	67	88	108	125	135	545
المجموع	221.46	598.9	749.68	1064	989.73	750.25	4374
الواردات الأوربية	3013	11821	14427	20985	20771	20473	91490
الواردات الكلية	5645	21456	27631	39479	39294	40473	168333

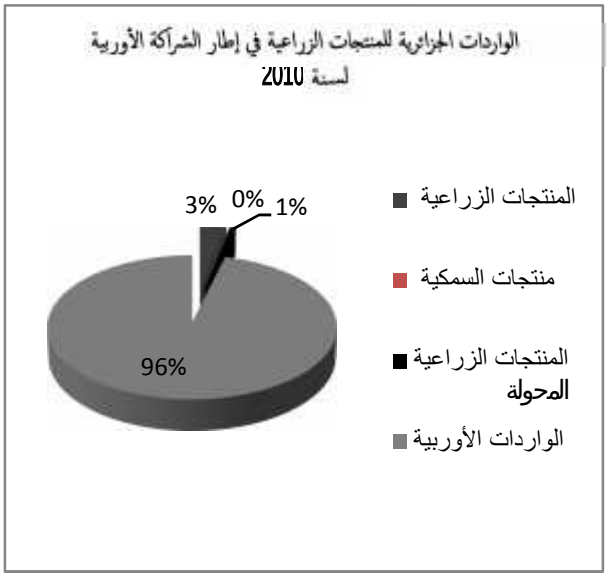
المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS –بتصرف–

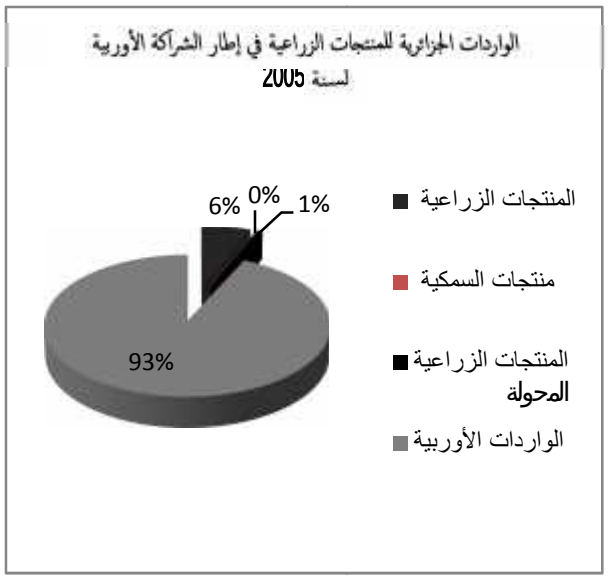
الشكل رقم (3–8): تطور الواردات الجزائرية الزراعية في إطار الشراكة الأوربية للفترة 2005–2011



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

الشكل رقم (3–9): نسبة واردات الجزائر الزراعية إلى الواردات من دول الاتحاد الأوربي في إطار الشراكة





المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والرسومات البيانية السابقة نلاحظ بأن الواردات الجزائرية منخفضة بصفة عامة،إذ كانت الواردات من المنتجات الزراعية في حدود 1% من إجمالي الواردات الأوربية نحو الجزائر وبملغ 199 مليون دولار، وبعد 5 سنوات لم تتغير النسبة وبقيت مستقرة في حدود 1%كذلك.

بالنسبة للمنتجات السمكية هي الحلقة الأضعف في الواردات الجزائرية الفلاحية، وكانت في حدود 0.46 مليون دولار سنة 2005، وبنسبة لم تصل 1%، سنة 2010 و 2011 لم تتغير فيها المعطيات وبقيت المبالغ في حدود 2.25 و 2.84 مليون دولار.

المنتجات الزراعية المحولة كانت نسبة الواردات منها في حدود 1% طيلة السنوات 2005-2011. وما يمكن ملاحظته على العموم هو انخفاض معدل الواردات الزراعية من 7% سنة 2005 إلى 4% سنة 2011.

المطلب الثاني: تقدير الربح غير المحصل في مجال إيرادات الحقوق الجمركية

إن التخلي عن الحماية الجمركية على الواردات الوافدة من الاتحاد الأوربي كما تنص عليه اتفاقية الشراكة، سيؤدي إلى خسارة مالية فورية وأخرى وآجلة، وهذا بسبب انخفاض حصة الإيرادات الناتجة عن المبادلات التجارية الخارجية ودرجة الانفتاح الاقتصادي، وكذا الحصة المعتبرة من مبادلات السلع الصناعية مع الاتحاد الأوربي والتي تجاوزت 59% حلال العشرية الماضية.

سنحاول من خلال هذا المطلب تقدير قيمة الخسارة في الإيرادات الجمركية للفترة ما بين 2005-2010. من خلال الواردات الجزائرية للمنتجات الأوربية الصناعية والزراعية في إطار الشراكة عن طريق الجدول التالي:

جدول رقم (3–8): الإيرادات الجمركية في إطار الشراكة الأوربية لسنة 2005-2010

الوحدة: مليون دينار

		قيمة الواردات	الحقوق النظرية	الحقوق الفعلية	قيمة الخسارة
2005	المواد الزراعية	13941	1279	610	669
	المنتجات السمكية	33.92	10.18	7.43	2.74
	المنتجات الزراعية المحولة	1613	260	102	158
	القائمة 1	31974	4062	84	3978
	القائمة 2	518	41.19	–	–
	القائمة 3	374	94.54	–	–
2006	المواد الزراعية	38482	3735	1413	2322
	المنتجات السمكية	138	41.4	29.07	12.32
	المنتجات الزراعية المحولة	4833	774	205	569
	القائمة 1	182115	23092	526	22566
	القائمة2	5417	422.27	412.93	9.34
	القائمة3	3814	942.50	912.79	29.71
2007	المواد الزراعية	45635	4104	2173	1931
	المنتجات السمكية	255	76.50	62.46	14.04
	المنتجات الزراعية المحولة	6133	1031	316	715
	القائمة 1	227853	29364	458	28907
	القائمة 2	40916	2591	2069	523
	القائمة 3	15257	3040	2877	164
2008	المواد الزراعية	62549	4931	2790	2141
	المنتجات السمكية	193	30.61	15.61	15.00
	المنتجات الزراعية المحولة	7014	1173	252	921
	القائمة 1	362888	47920	885	47036
	القائمة 2	198484	13010	9021	3990
	القائمة 3	75944	15595	12349	3246
2009	المواد الزراعية	62633	5641	3461	2180
	المنتجات السمكية	198	55	40	15
	المنتجات الزراعية المحولة	9118	1730	318	1412
	القائمة 1	340815	45444	2157	43287
	القائمة 2	252375	17454	9874	7579
	القائمة 3	97359	21281	14581	6700
2010	المواد الزراعية	45623	4992	4275	718
	المنتجات السمكية	167	48	31	17
	المنتجات الزراعية المحولة	10055	2081	783	1298
	القائمة 1	332485	44638	1575	43064
	القائمة 2	245923	17710	10673	7038
	القائمة 3	99895	22160	15460	6699
	المجموع	2813790	340855	99471	239884

المصدر:اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي، المجلس الشعبي الوطني، المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات،2011/03/30

نلاحظ من خلال الجدول أن المنتجات السمكية هي الحلقة الأضعف في هيكل الواردات الجزائرية في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوربي لسنة 2005، والقائمة الأولى هي الأعلى من حيث القيمة بمبلغ 31947 مليون دينار، لذلك كانت الحقوق النظرية لهذه القائمة أي الحقوق الجمركية لقيمة هذه الواردات بدون إعفاء، كانت هي الأعلى رغم أنه معظم منتجات هذه القائمة خاضعة لمعدل تعريفي 15% (1580 بند) و5% (355 بند تعريفي)، لان منتجات هذه القائمة هي منتجات تسيير. ونتيجة لذلاك كانت الخسارة في قيمة الحقوق الجمركية المفروضة على الواردات في حدود 2978 مليون دينار. للإشارة فإن هذه النسب والمبالغ هي لأربعة أشهر الأخيرة من سنة 2005.

أما بالنسبة للواردات من القائمة الثانية والثالثة هي قيم تعبر عن قيمة الواردات من الاتحاد الأوربي لكن ليس في إطار الشراكة لان تاريخ التفكيك التعريفي لهذه القوائم بدأ في سبتمبر 2007.

نلاحظ كذلك من خلال الجدول أن الخسارة في الإيرادات الجبائية تتعلق بالقائمة الأولى، فهي تمثل 47% من قيمة الإيرادات النظرية، بمعنى أن تاثير الخسارة في الإيرادات المتعلقة بالمنتجات الزراعية كان هامشيا، وهذا ما تفسره نسبة 12% التي تعبر عن الحقوق المحصلة من إجمالي الحقوق النظرية.

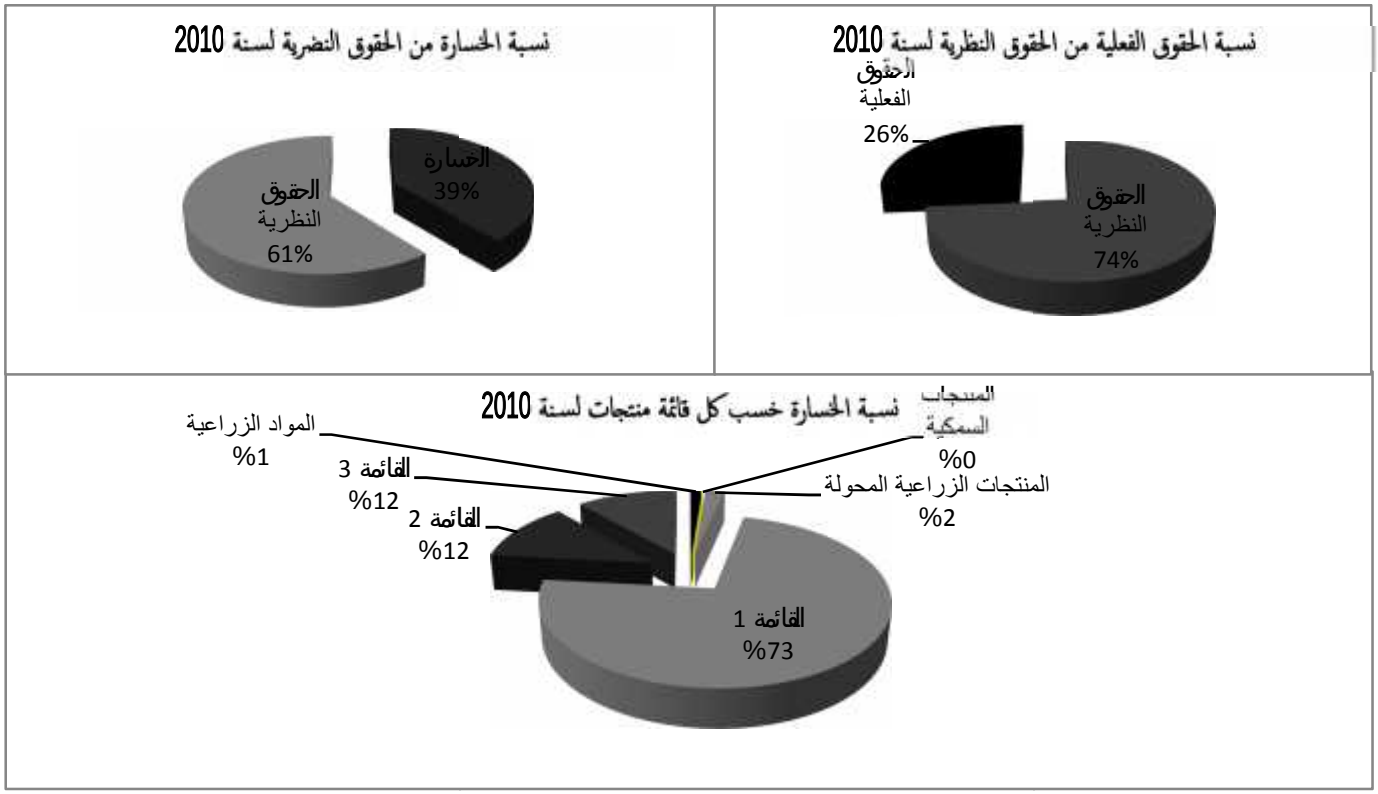
نلاحظ تقارب قيمة الحقوق النظرية والحقوق الفعلية بالنسبة للقائمة الثانية والثالثة، وبالتالي انخفاض في قيمة الخسارة الجبائية إذا قورنت بالقائمة الأولى، وهذا راجع إلى أن 2007 هو بداية التفكيك التعريفي على منتجات هته القائم، وحسب رزنامة التفكيك فإن هذا الأخير بالنسبة للقائمة الثانية هو 20%فقط من أصل معدل التعريفة المفروض على منتجات هته القائمة، والأمر كذلك بالنسبة للقائمة الثالثة فنسبة التخفيض كانت في حدود 10%من الحق التعريفي المفروض على سلع هته القائمة.

بالنسبة للمنتجات الزراعية نلاحظ تباين في الحقوق النظرية والحقوق الفعلية وبالتالي الخسارة في الضرائب الجمركية، وهذا التذبذب يظهر إذا ما قورنت سنة 2008 بالسنوات الثلاث السابقة ويعود ذلك إلى نضام الحصص والامتيازات الممنوحة لبعضهما البعض، فالتعريفة المفروضة على المنتجات الزراعية لا تخضع مخطط تفكيك أو إزالة تدريجية، بل تعالج وفق آليات نظام الحصص والامتيازات الممنوحة للطرفين.

كما نرى أنه بالنسبة للحقوق غير المحصلة مع حجم الواردات بالنسبة للقائمة الأولى وهذا راجع إلى عدم وجود أي تعريفة جمركية بالنسبة لهذه القائمة مما أدى إبلا زيادة الفرق بين الحقوق النظرية والحقوق الفعلية،

أما بالنسبة للقائمة الثانية والثالثة فلا يظهر الأثر بالنسبة للحقوق غير المحصلة لأن مدة التفكيك تمتد حتى سنة 2015 بالنسبة للقائمة الثانية و2017 بالنسبة للقائمة الثالثة.

الشكل رقم (3–10): الحقوق الجمركية الفعلية والحقوق النظرية ونسبة الخسارة الجمركية



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول والرسومات السابقة نلاحظ نتائج غير منطقية وذلك من خلال النسب المختلفة، فنسبة الحقوق الفعلية من الحقوق النظرية كانت في حدود 12% سنة 2005 وأصبحت 26% سنة 2010، كذلك بالنسبة للخسارة في الإيرادات التعريفية كانت في حدود 47% وأصبحت 39%، والسبب في ذلك يعود إلى أن سنة 2005 كانت تمثل الواردات من سلع القائمة الأولى وبمعدل خسارة قارب 90% لكن مع نهاية 2007 ودخول التفكيك التعريفي على القائمتين الباقيتين، إدى هذا إلى ترجع نضري قس نسبة الخسارة، حيث كان مبلغ الخسارة سنة 2005 يساوي 4807 مليون دينار لكن سنة 2010 أصبح يفوق 58834 مليون دينار. أما العامل الثاني فكان يتمثل في أرقام سنة 2005 فهي 4 أشهر فقط وبالتالي لا تعطينا صورة دقيقة عن الوضع.

جدول رقم(3–9): الخسارة من الإيرادات الجمركية في إطار الشراكة الأوربية للفترة 2005–2010

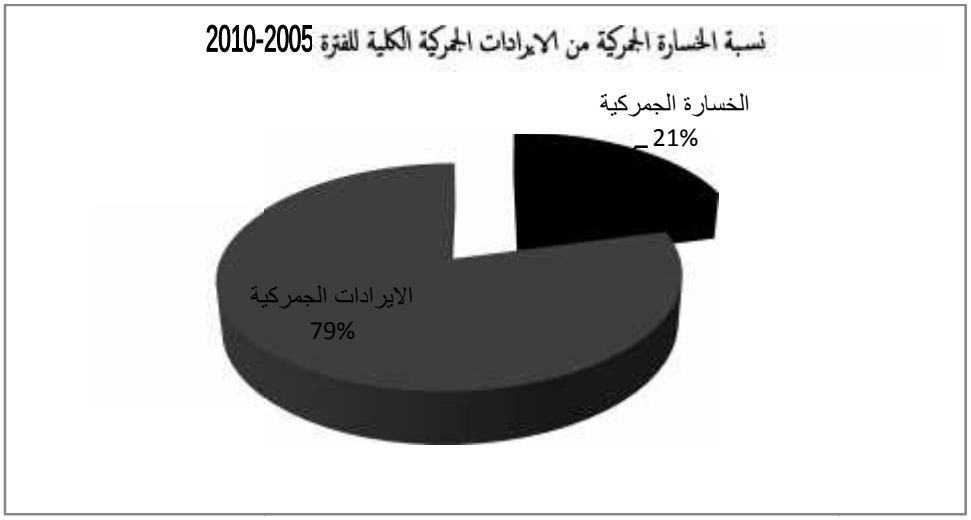
الوحدة: مليون دينار **الوحدة: مليون دينار**

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع
القائمة 1	3978	22566	28907	47036	43287	43235	189009
القائمة 2	–	–	523	3990	7579	7516	19608
القائمة 3	–	–	164	3241	6700	6814	16919
المنتجات الزراعية	699	2322	1931	2141	2180	718	9991
المنتجات السمكية	2.74	12.32	14.04	15.00	15	17	76.1
المنتجات الزراعية المحولة	158	569	715	921	1412	1298	5073
مجموع الخسارة	4837.74	25469.3	32254	57344	61173	59598	240676
الإيرادات الجمركية	143683	113590	132766	164104	172816	183573	910532

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS

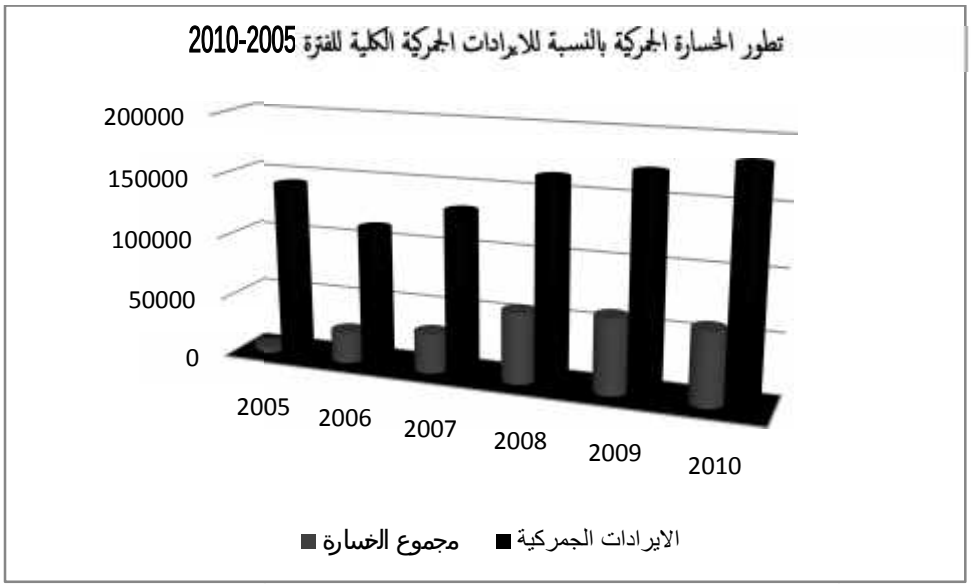
نلاحظ من خلال الجدول أن مبلغ الخسارة المتعلق بمنتجات القائمة الأولى للسنوات من 2005-2010 كان هو الأكبر وكان في حدود 189009 مليون دينار، تليها في ذلك القائمة الثانية بمبلغ 19608 مليون دينار، ثم القائمة الثالثة بمبلغ 16919 مليون دينار، بمعنى أن الخسارة في الإيرادات الجمركية بالنسبة للمنتجات المصنعة كانت تساوي 225536 مليون دينار للفترة السالفة الذكر، أي في حدود 2.89 مليار دولار، أما بالنسبة للمنتجات الزراعية فكانت أكبر خسارة في قائمة المنتجات الزراعية بمبلغ 9991 مليون دينار، وأقل خسارة في منتجات السمكية بمبلغ 76.1 مليون دينار، والخسارة الكلية في المنتجات الزراعية كانت في حدود 15140 مليون دينار، أي ما يقارب 194 مليون دولار، فالخسارة الكلية إذا فاقت 240676 مليون دينار أي في حدود 3.08 مليار دولار. والرسومات التالية تعطينا أكثر تفصيل لذلك.

الشكل رقم (3–11): نسبة الخسارة في إيرادات الحقوق الجمركية على مجموع المنتجات الأوربية في إطار الشراكة ونسبة الإيرادات الجمركية الكلية للفترة 2005–2010



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

الشكل رقم (3–12): تطور الخسارة في إيرادات الحقوق الجمركية والإيرادات الكلية للحقوق الجمركية للفترة 2005–2010



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الرسومات السابقة نرى أن سنة 2009 سجل فيها أكبر نسبة للخسارة في إيرادات الحقوق الجمركية بمعدل 25.42%، وأكبر نسبة للخسارة تتعلق بمنتجات القائمة الأولى بمعدل 79%، ثم القائمة الثانية بمعدل 8% فالقائمة الثالثة بمعدل7%، وباقي الخسارة كان يتعلق بالمنتجات الزراعية بمعدل 6% منها 2% خاص بالمنتجات الزراعية المحولة.

المنتجات الصناعية لوحدها سجلت أكبر نسبة للخسارة في منتجات القائمة الأولى دائما بمعدل 84% تليها القائمة الثانية بمعدل 9% ثم القائمة الثالثة بمعدل 7%، وأكبر قيمة خسارة لمنتجات القائمة الأولى سجل سنة 2009.

المبحث الثالث: أثر الخسارة (الربح غير المحصل) من الحقوق الجمركية على الإيرادات العامة في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي

يعبر تاريخ 2005/09/01 عن الدخول الفعلي لاتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوربي، ومن أهم المحاور الأساسية للتقارب الاورو-جزائري يتمثل في إنشاء منطقة التبادل الحر التي تحتم إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية، وهو ما من شانه أن يفسح المجال للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مما سيسفر عنه أثار مختلفة قد تكون ايجابية أو سلبية على الاقتصاد الوطني والتي سيكون لها الانعكاس المباشر وغير المباشر علي بنية الاقتصاد الوطني، ومن أهم الانعكاسات المنتظرة، آثار تفكيك التعريفة الجمركية على الإيرادات العامة، وهذا ما سوف نحاول التطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول:أثر الخسارة في الحقوق الجمركية على الإيرادات العامة للفترة 2005-2010

إن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات التجارية سيمارسان ضغطا على المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في معدلات الحقوق الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة خاصة وأن الجزائر من الدول النفطية حيث فاق نسبة الإيرادات الجباية البترولية 97% كما سبق ورأينا، السبب الثاني يكمن في حصة الاتحاد الأوربي من الواردات الجزائرية والتي فاقت 53% خلال العشرية الماضية.

سنحاول من خلال هذه المطلب معرفة مدي تأثر الإيرادات العامة بالخسارة الناجمة عن النقص الناتج عن التفكيك التعريفي في إطار الشراكة بين للاتحاد الأوربي والجزائر، والجدول التالي يعطينا أكثر توضيح.

جدول رقم (3–10): نسبة الخسارة إلى كل من الإيرادات العامة العادية والإيرادات الجبائية والناتج المحلي الاجمالي الإجمالي خلال الفترة 2005–2010

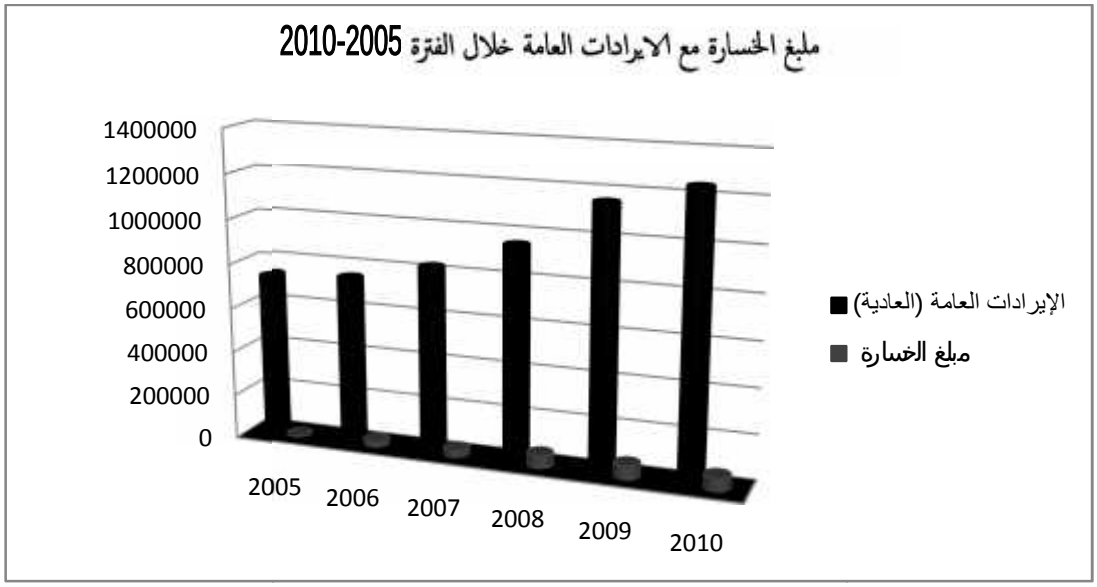
الوحدة: مليون دينار

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع
مبلغ الخسارة	4837.74	25469.3	32254	57344	61173	59598	240676
الايرادات الجبائية	596930	610770	676116	754800	921000	1068500	4628116
% الخسارة	0.18	4.17	4.77	7.59	6.64	5.57	5.20
الإيرادات العامة (العادية)	736830	751920	829616	953800	1158100	1245700	5675966
% الخسارة	0.66	3.39	3.89	6.01	5.28	4.78	4.24
الناتج المحلي الإجمالي(PIB)	7564649	8512185	9408286	11042838	10017515	12049493	58594966
%الخسارة	0.06	0.30	0.34	0.52	0.61	0.49	0.49
(PIB) دون المحروقات	4211770	4629957	5318978	6041353	6811175	8014902	35028135
%الخسارة	0.11	0.55	0.61	0.95	0.90	0.74	0.69

المصدر:إعداد الطالب بناء على معطيات الجداول السابقة.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الخسارة كانت في ارتفاع مسامر إذا استثنينا سنة 2010 التي انخفضت قيمة الخسارة نوعا ما، وكانت سنة 2009 هي الأعلى من حيث مبلغ الخسارة (61173 مليون دينار) وسنة 2006 هي الأقل إذا استثنينا سنة 2005، أما من حيث الأثر فكانت سنة 2009 أكثر أثر بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (0.61%)، وسنة 2008 هي الأكثر أثر بالنسبة إلى الإيرادات العامة العادية (6.01%) وبالنسبة للناتج المحلي الإجمالي دون المحروقات (0.95%).

الشكل رقم (3–13): تطور مبلغ الخسارة من الحقوق الجمركية في ظل التفكيك التعريفي في إطار الشراكة الأوربية للفترة 2005–2010



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

المطلب الثاني:قيمة الخسارة في الحقوق الجمركية المتوقعة للفترة 2012–2020

يعتبر الاتحاد الأوربي الشريك الأساسي للجزائر من حيث حجم المبادلات التجارية التي بلغت 60% وهو ما استدعي إلى عقد اتفاقية شراكة معه على أساس تحقيق شراكة يستفيد منها الطرفان(رابح–رابح) .إلا انه بعد مرور خمس (05) سنوات من تطبيقها أظهرت المعاينة أن الأهداف المسطرة منها لازالت بعيدة عن تحقيق النتائج المرجوة.

و لذلك كان لزاما على الدولة أن تتحرك لإعادة النظر في وتيرة و مستوى التفكيك الجمركي بالنسبة للفروع الصناعية التي تواجهها صعوبات، وكذا إعادة تنظيم التنازلات التعريفية الخاصة بالمنتجات الزراعية التى لها علاقة بالسياسة الزراعية والتجديد الريفي، وهي الحالات التي نصت عليها أحكام اتفاقية الشراك، في هذا الإطار قدمت الجزائر، منذ سنتين عريضة لمراجعة تفكيك التعريفة الجمركية وكذا مراجعة التنازلات التعريفية الزراعية الخاصة بالقطاعات الصناعية والفروع الزراعية على التوالي ، والتي تقتضي حماية ملائمة على نحو لا يشكل فيه كل من وتيرة و مستوى التفكيك الجمركي عائقا أمام تنميتها.

الفرع الأول: مخطط التفكيك التعريفي الجديد في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي

في الإطار سعي الجزائر إلى تحقيق النتائج المرجوة من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، و أثناء انعقاد الدورة الخامسة لمجلس الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يوم 15 جوان 2010 ، تقدمت الجزائر بطلب رسمي لمراجعة مخطط التفكيك الجمركي في ما يتعلق بالمنتجات الصناعية و التنازلات التعريفية للمواد الزراعية و المواد الغذائية، وأستمر مسار هذه المفاوضات لأكثر من سنتين لكي يتم التوصل بعد عقد8 دورات من المفاوضات إلى اتفاق يتضمن مايلي[84]:

1- **فيما يخص المواد الزراعية و المواد الغذائية:**

- إلغاء 25 حصة تعريفية جمركية من المواد الزراعية ممنوحة للإتحاد الأوروبي.
- إلغاء التفضيلات التعريفية الخاصة بمادتين غذائيتين ممنوحة للإتحاد الأوروبي
- إعادة فتح 9 حصص تعريفية تفضيلية من المواد الزراعية ممنوحة للإتحاد الأوروبي
- تعديل حصتين تعريفيتين للمنتجات الزراعية ممنوحة للإتحاد الأوروبي.

2- فيما يخص المواد الصناعية:

شملت عملية المراجعة 1058 بند جمركي تعريفي منشأه الإتحاد الأوروبي.اعتبرته الهيئات المختصة بنودا حساسة بالنسبة لقطاعات الإنتاج ، التشغيل و الاستثمار.

أ- منتجات القائمة الثانية:

-الاستفادة من إعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية على 82 بند جمركي تعريفي للمواد الجد حساسة و كذا من مهلة إضافية مقدرة بأربعة سنوات للوصول إلى نسبة % 0 في سنة 2016 عوضا من 2012.

[84]- وزارة التجارة، كلمة وزير التجارة، يوم تحسيسي وإعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوربي، فندق شيراتون، الجزائر،2012/08/28.

-تم الاستفادة من تعليق تطبيق الحقوق الجمركية ل 185 بند جمركي تعريفي لفترة إضافية مدتها سنتين وكذا الاستفادة من مهلة إضافية مقدرة بأربعة سنوات قبل أن يتم تخفيضها إلي نسبة % 0 في موعد 2016 عوضا من2012

جدول رقم (3-11): المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية على منتجات القائمة الثانية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي

عدد البنود	الحق الجمركي	عدد البنود	2012	2013	2014	2015	2016
المستوى1	%30	9	%23	%18	%12	%6	%0
82	%15	73	%12	%10	%7	%3.5	%0
المستوى 2 185	%5	185	3%	3%	%2	%1	%0

المصدر: ministre du commerce ; accord d'association entre l'Algérie et union européen ; neveux schéma de démantèlement tarifaire du produits et les concessions tarifaires révisée des produit agricoles et agro-alimentaires ;page5 http://www.mincommerce.gov.dz/seminaire/semn280812/comcommerce.pdf

حسب مخطط التفكيك التعريفي القديم كان من المقرر أن تكون نسبة الحقوق الجمركية المفروضة على منتجات هذه القائمة تساوي 0%، وتم حسب مخطط التفكيك التعريفي الجديد من إعادة تطبيق جزئي للتعريفة الجمركية في حدود 23% بالنسبة للمنتجات الخاضعة لمعدل 30% و12% للمنتجات الخاضعة لمعدل 15% و3% بالنسبة للمنتجات إلي تخضع لمعدل 5% مع تمديد التفكيك إلى غاية 2016.

يقصد بالمستوي 1 مجموعة المنتجات التي تخضع لمعدل 30% و15%، المستوى 2 مجموعة السلع الخاضعة لمعدل 5%، بحيث بدأ تطبيق هذا المخطط الجمركي بداية من 2012/09/01، أهم منتجات هذه المجموعة تتمثل في المحركات الكهربائية، المحولات الكهربائية، المولدات الكهربائية، البطاريات ومنتجات مماثلة، سخانات المياه بالغاز، الهواتف، كابلات الهواتف والكهرباء، كابلات الألياف البصرية، قطع غيار السيارات...

أما بالنسبة لأهم منتجات المستوى الثاني فتتمثل في القاطعات الكهربائية ما شابه ذلك، المصابيح، أجهزة الطبخ، الغسالات...

ب- مواد القائمة الثالثة: و التي كان من المقرر أن تكون نسب التفكيك الجمركي المطبقة في 1 سبتمبر 2012كالتالي:

- 12% للمواد الخاضعة ل % 30 من الحقوق الجمركية
- 6% للمواد الخاضعة ل % 15 من الحقوق الجمركية
- 2% للمواد الخاضعة ل % 5 من الحقوق الجمركية

ينص الهيكل الجديد للتفكيك الجمركي على ما يلي:

- استفادة 174 بند تعريفي جمركي للمواد الجد حساسة من إعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية بنسبة % 23 للمواد الخاضعة لنسبة % 30 من الحقوق الجمركية، و % 12 من المواد الخاضعة لنسبة % 15 من الحقوق الجمركية، وكذا منح مهلة إضافية مقدرة ب 3 سنوات أي 2020 بدلا من2017

- استفادة 617 بند تعريفي جمركي من تعليق للحقوق الجمركية بنسبة 21% للمواد التي كان يطبق عليها نسبة % 30 من الحقوق الجمركية، و كذا تعليق للحقوق الجمركية بنسبة 10.5% من المواد التي كانت خاضعة لنسبة 15%.من الحقوق الجمركية، و تعليق نسبة % 3.5 من المواد التي كانت خاضعة ل 5% من الحقوق الجمركية و هذا لفترة إضافية ممتدة من 2012 إلى 2015 ومهلة إضافية مقدرة بثلاث 3 سنوات قبل أن يتم الوصول إلى تفكيك جمركي آلي بنسبة % 0 في موعد 2020 عوضا من2017 ،الجداول التالي أكثر وضوح.

جدول رقم(3-12): المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية على منتجات القائمة الثالثة في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي

عدد البنود	الحق الجمركي/الحق المطبق على الاتحاد الأوربي(%)	عدد البنود	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المستوى 1 174	12/30	163	23	23	23	21	19.2	14.4	9.6	4.8	0
	6/15	11	12	12	12	11	10.4	7.8	5.2	2.6	0
المستوى 2 617	12/30	575	21	21	21	21	16.8	12.6	8.4	4.2	0
	6/15	21	10.5	10.5	10.5	10.5	8.4	3.6	4.2	2.1	0
	2/5	21	3.5	3.5	3.5	3.5	2.8	2.1	1.4	0.7	0

المصدر: ministre du commerce ; accord d'association entre l'Algérie et union européen ; op.cit ; p7-8.

http://www.mincommerce.gov.dz/seminaire/semn280812/comcommerce.pdf

نلاحظ من خلال الجدول ثبات معدل الحق الجمركي بالنسبة لمنتجات القائمة الثالثة المصنفة في المستوى الأول لمدة ثلاث سنوات بمعدل 23%، 12% وذلك لكلا المعدلين على التوالي 30% و15%، حيث كان من المقرر أن تكون المعدلات تساوي 0% سنة 2017 وتم تأجيل ذلك حتى سنة 2020.

بالنسبة لمنتجات المستوى الثاني فتم تثبيت معدل الحقوق الجمركية لمدة 4 سنوات أي من 2012-2015، بمعدل 21% للمنتجات التي تخضع لمعدل 30% و10.5% للمنتجات التي تخضع لمعدل 15% و 3.5% للمنتجات التي تخضع لمعدل 5%، حيث كان مقرر أن تكون هذه المنتجات خاضعة لمعدل 0% سنة 2017.

الفرع الثاني: مبلغ الخسارة المنتظرة في ظل تمديد آجال التفكيك التعريفي على واردات المنتجات الأوربية

تم تقدير الخسارة في الحقوق الجمركية (الربح غير المحصل) المفروضة على الواردات الأوربية في إطار الشراكة من خلال مجموعة من الفرضيات."[1]

- تم اعتماد الواردات الأوربية لسنة 2011 في إطار الشراكة الأوربية كمرجع للسنوات 2012-2020، والتي بلغت 11.5 مليار دولار.
- سعر صرف الدولار قدر بـ 72.8612 دينار جزائر

1 - المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات(CNIS)

جدول رقم(3-13): قيمة الخسارة المتوقعة للفترة 2012-2020 في ظل المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية على المنتجات الأوربية في إطار الشراكة

السنوات	المنتجات الصناعية			مليون دينار
	القائمة 1	القائمة 2	القائمة 3	الجموع
2012	56746	16265	7550	80561
2013	56746	16539	7819	81104
2014	56746	17967	8088	82802
2015	56746	19459	9751	85956
2016	56746	20951	11589	89287
2017	56746	20951	15856	93554
2018	56746	20951	19990	97688
2019	56746	20951	24125	101822
2020	56746	20951	28259	105957
المجموع الكلي	510718	174988	133025	818732

المصدر:المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات (CNIS)

نلاحظ من خلال الجدول أن مبلغ الخسارة الكلي المتوقع حتى 2020 هو 818732 مليون دينار بمعنى في حدود 11236.8 مليون دولار، مقسم على القوائم الثلاث على التوالي 510718، 174988، 133025.وهذه المبالغ تعبر عن الخسارة في القوائم الثلاث حيث أنه بالنسبة للقائمة 1 المبلغ الخسارة ثابت ن التفكيك على منتجاتها تم سنة 2005، أما بالنسبة للقائمة 2 و3 فمعدل الخسارة متزايد أي عكس معدل الحقوق الجمركية الذي يتناقص حتى وصوله إلى 0%، وهذه المبالغ لم تتضمن الرسم على القيمة المضافة على الواردات والتي قدر معدل الخسارة منها بـ 27 مليار دينار من سنة 2005 حتى 2020.

من خلال ما سبق يكن حصر مبلغ الخسارة الكلية منذ دخول اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوربي والجزائر سنة 2005 وحتى تاريخ الدخول في منطقة التجارة الحرة سنة 2020، قدرت الخسارة الكلية بمبلغ 1118.73 مليار دينار أي في حدود 15.35 مليار دولار.

خاتمة الفصـــل:

استوردت الجزائر سنة 2000 نسبت 57% من دول الاتحاد الأوربي و 24% من دول أوربا دون الاتحاد. وصدرت ما نسبته 63% لدول الاتحاد الأوربي و23% لدول أوربا دون الاتحاد، سنة 2010 لم تختلف كثيرا حيث أن 51% من وارداتها كانت من دول الاتحاد الأوربي، و16% من دول أوربا، وصدرت ما نسبته 49% لدول الاتحاد الأوربي و 36% لدول أوربا دولن الاتحاد. إن دلت هذه الأرقام عن شيئ إنما تدل على الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الأوربي بصفة عامة، واقتصاد الاتحاد الأوربي بصفة خاصة.

خسرت الجزائر جراء تفكيك الحقوق الجمركية المفروضة على المنتجات الأوربية الصناعية، والمنتجات الزراعية التي تم الاتفاق حولها على تقديم امتيازات تعريفية، وذلك في إطار اتفاق الشراكة الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2005 مبلغ قدر بـ 240676 مليون دينار (قارب 3 مليار دولار) خلال الفترة الممتدة بين 2005-2010، وهو مقسم عبر السنوات كالتالي:

- الخسارة في الأربعة الأشهر الأخيرة لسنة 2005 كانت تقدر بـ 4837.74
- سنة 2006 قدت الخسارة بـ 25469.3 مليون دينار.
- سنة 2007 قدت الخسارة بـ 32254 مليون دينار.
- سنة 2008 قدت الخسارة بـ 57344 مليون دينار.
- سنة 2009 قدت الخسارة بـ 61173 مليون دينار.
- سنة 2010 قدت الخسارة بـ 59598 مليون دينار.

نتيجة للتفكيك التعريفي على المنتجات الأوربية بين الاتحاد الأوربي والجزائر في إطار اتفاق الشراكة الموقع بتاريخ 2001/12/19 ببروكسل (الاتفاق النهائي حول الشراكة كان منتصف 2002) والذي دخل حيز التنفيذ في 2005/09/01، خسرت الجزائر موارد هامة خلال الفترة 2005-2010 ، هي بحاجة إليها وكانت نسبها مقسمة كالتالي:

- سنة 2005 خسرت نسبة 0.30%من الموارد الكلية للميزانية.
- سنة 2006 قدرت نسبة الخسارة بـ 1.53% من الإيرادات العامة الكلية، 3.38% من الموارد العادية، 4.17% من الموارد الجبائية.

- سنة 2007 قدرت نسبة الخسارة بـ 1.77% من الإيرادات العامة الكلية، 3.88% من الموارد العادية، 4.77% من الموارد الجبائية.
- سنة 2008 قدرت نسبة الخسارة بـ 2.98% من الإيرادات العامة الكلية، 6.01% من الموارد العادية، 4.59% من الموارد الجبائية.
- سنة 2009 قدرت نسبة الخسارة بـ 2.20% من الإيرادات العامة الكلية، 5.28% من الموارد العادية، 6.64% من الموارد الجبائية.
- سنة 2010 قدرت نسبة الخسارة بـ 1.93% من الإيرادات العامة الكلية، 4.78% من الموارد العادية، 5.57% من الموارد الجبائية.

أما فيما يخص الفترة 2012-2020 من خلال المخطط الجديد للتفكيك التعريفة الجمركية المتفق عليه بتاريخ سبتمبر 2012 بين الجزائر والتحاد الأوربي حول إعادة النظر في تاريخ تفكيك التعريفة الجمركية على منتجات القائمة الثانية والقائمة الثالثة، ومن خلال الدراسة السابقة التي اعتمدت على الفرضيات السابقة فقدرت الخسارة في الحقوق الجمركية بـ 818732 مليون دينار (حوالي 11.24 مليار دولار)

بالنسبة لمبلغ الخسارة من الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة جراء تفكيك الحقوق الجمركية عند الاستيراد، باعتبار أن الحقوق الجمركية تدخل في حساب وعاء هذا الأخير، فقدرت الخسارة بـ 16000 مليون دينار وهذا للفترة 2005-2020.

الخاتمة العامة

خاتمة عـــامة:

يهدف مشروع الشراكة الأورو-متوسطية إلى إقامة منطقة للرفاهية الاقتصادية من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة والمتوازنة ومكافحة الفقر، واستحداث مشروع واسع للتبادل الحر وفق مقتضيات بنود المنظمة العالمية للتجارة، واستكمال التدابير التي تقود إلى إنشاء منطقة للتبادل والتجارة الحرة، وتنظيم نمو اقتصاد السوق في إطار متابعة برامج التقويم الهيكلي، وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية ومنح الأولوية لإنعاش القطاع الخاص وتأهيل القطاع الصناعي وتأسيس إطار مؤسساتي وقانوني حديث. وبغرض إنجاح هذه التحديات والتخفيف من الانعكاسات السلبية خلال المرحلة الانتقالية قرر الاتحاد الأوروبي منح مساعدات مالية في إطار برامج مختلفة لتمويل المشاريع ذات الأولوية والتي تتمثل أساسا في تسهيلات ودعم التقويم الهيكلي، ودعم الانتقال الاقتصادي والاجتماعي للخوصصة، ودعم التنمية الإقليمية والقروية.

إن المساعدات المالية للمجموعة الأوروبية كانت وإلى غاية سنة 1995 تمنح لكل دولة مهما كان حجم ووتيرة الإصلاحات المعتمدة والمنجزة، وذلك عن طريق بروتوكولات مالية يتم التفاوض عنها مع هذه الدول، لكن وبعد سنة 1995 وعلى إثر إعلان برشلونة تم اعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب برنامج أو صندوق دعم الشراكة الأورو-متوسطية أو ما يصطلح على تسميته ببرنامج "ميدا" الذي قسم إلى مرحلتين، حيث قدمت الموازنة المشتركة من خلال برنامج "ميدا"1 للفترة 1995-1999 و"ميدا"2 "للفترة 2000-2006 ما قيمته 16 بليون يورو لدعم مسيرة برشلونة.

اعتبارا من سنة 2004 أصبحت البلدان الشريكة في مسيرة برشلونة جزءا من سياسة الجوار الأوروبية فور توسيع الاتحاد الأوروبي من أجل تفادي قيام خطوط جديدة تقسم أوروبا، ويجري تمويل هذه السياسية عبر الآلية الأوروبية للجوار والشراكة التي حلت في يناير 2007 محل برنامج "ميدا" الذي شكل الأداة المالية لدعم شراكة الاتحاد الأوروبي مع البلدان المتوسطية، وتتميز الآلية الأوروبية للجوار والشراكة بقدر أكبر من المرونة والحوافز، ويرتبط حجم تمويل برامج البلد المعني بحاجياته وقدر الاستيعاب التي يمتلكها وكذلك مدى تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها، وتوفر الآلية خلال الفترة 2007-2013 نحو 12 بليون يورو لدعم البلدان الشريكة في تنفيذ برامج الإصلاح والتي يديرها قسم المعونات الأوروبية للتنمية حيث يتولى تجسيد القرارات السياسية في أنشطة يتم تنفيذها في الميدان.

وابتداء من عام 2014، سيتم استبدال الآلية الأوروبية للجوار والشراكة بالآلية الأوروبية للجوار ، وهي آلية تركز أكثر على السياسات وتشجع التمايز، والمزيد من المرونة كما تقوم على شروط أكثر صرامة ومبدأ تقديم الحوافز لأفضل البلدان الشريكة أداء، حيث شهدت الشراكة الأوروبية المتوسطية دفعا جديدا من خلال إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط في باريس في 13 جويلية 2008.

بالإضافة إلى ما سبق فإن البنك الأوروبي للاستثمار يقدم قروض للدول الشريكة للاتحاد الأوربي من خلال الآلية الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة التي استحدثها البنك الأوربي سنة 2002، بالإضافة إلى المعونات التي تقدمها البلدان الأعضاء على الصعيد الثنائي، هذه المخصصات هي عبارة عن غلافات مالية شاملة ومشروطة باحترام تنفيذ الاتفاقيات الموقعة، ومدى التقدم في مجال الإصلاحات الاقتصادية وكذا احترام حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية في هذه الدول، والملاحظ أن هذه المخصصات يمكن إعادة تخصيصها إن لم يتم استغلالها كاملة، ولا تقدم هذه المبالغ لكل دولة كما هو الحال في السابق (البروتوكولات المالية) بل حسب المشاريع المقترحة والقدرة على الاستيعاب أو الامتصاص.

f- نتائج البحث:

أهم النتائج المتوصل إليها بصفة عامة من خلال هذا البحث نلخصها فيما يلي:

أ- الايجابيات:

من بين أهم الايجابيات المنتظرة نجد ما يلي:

1- التحرير التدريجي للسلع والخدمات و رؤوس الأموال وجلب الاستثمارات، وخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي التقليل من البطالة في الدول المتوسطية وذلك بزيادة الدعم الفني والإداري والتنظيمي الممنوح لهذه الدول من طرف الاتحاد الأوروبي.

2- تقديم العون التقني في مجال التعليم والتدريب المهني وتدعيم البحث والتطوير في الدول المتوسطية.

3- الاستفادة من اكتساب الخبرات والمهارات والقدرات التكنولوجية في العديد من القطاعات الاقتصادية.

4– زيادة فرص الاستثمار في الدول المتوسطية الموقعة على هذه الاتفاقيات مما يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال والخبرات والتكنولوجيا.

5– تنمية وتشجيع القطاع الصناعي ورفع القدرة التنافسية لصناعات الدول المتوسطية والمساهمة في تحديث وإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتوفير الشروط الملائمة لتطوير المشاريع الخاصة بغية رفع مستويات النمو والتنوع في الإنتاج الصناعي.

6– المساهمة في تدعيم وإعادة هيكلة العديد من القطاعات الهامة في الدول المتوسطية كالقطاع المالي وما يرتبط به من تحسين للنظم المحاسبية والرقابية والتنظيمية للقطاع الإنتاجي، المصرفي والتأميني.

7– التعاون مع الدول المتوسطية لتنمية وتطوير قطاع النقل وما يرتبط به من إعادة بناء وتحديث البني التحتية المتمثلة في الطرق والموانئ والمطارات، وكذا العمل على تحديث المعدات الفنية للنقل البري والسكك الحديدية وحركة الحاويات وغيرها.

8– تحسين المستوى المعيشي بتحسين نظم الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي وهذا بفضل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

ب– السلبيـــات:

لرغم من المزايا والإيجابيات التي توفرها اتفاقيات الشراكة إلا أنها لا تخلو من العديد من الآثار السلبية من أهمها ما يلي:

1– محدودية المزايا التي توفرها هذه الشراكة لدول جنوب المتوسط نتيجة غياب التكامل بين الدول المتوسطية فيما بينها في هذه المفاوضات، حيث جرى التفاوض بين دول الاتحاد الأوروبي كمجموعة موحدة وبين كل دولة متوسطية على انفراد، بالإضافة إلى عدم التنسيق بين هته الدول على طاولة المفاوضات، كل هذه العوامل كانت في غير صالح ، المتوسطية وأدى بها إلى فقدانها العديد من المزايا التي كانت في متناولها، مقابل قيامها بالعديد من التنازلات لصالح الدول الأوروبية.

2– استثناء الملف الزراعي من مفاوضات الشراكة الأورو–متوسطية لم يكن في صالح الدول المتوسطية الموقعة على هذه الاتفاقيات والاكتفاء بمنح امتيازات متبادلة ضيقة، ويرجع عدم إدراج الملف الزراعي في هذه الاتفاقيات إلى حصول القطاع الزراعي الأوروبي على دعم كبير من دول الاتحاد الأوروبي، بمعنى آخر أن الاتحاد الأوروبي يمارس سياسة حمائية في مواجهة بعض المنتجات الفلاحية للدول المتوسطية التي تتمتع فيها بميزات

نسبية، بينما يمارس سياسات تحريرية في العديد من المنتوجات التي ليس للدول المتوسطية آثار ايجابية في تحريرها.

3– ضعف استثمارات دول الاتحاد الأوروبي في معظم الدول المتوسطية مقارنة مع العديد من الدول الأوروبية الأخرى (دول شرق ووسط أوروبا).

4– ضعف المساعدات المالية والمعونات الفنية المقدمة للدول المتوسطية.

5– عدم التوازن أو التكافؤ في القدرات التفاوضية لدى الطرفين، علاوة على ضعف التحضيرات لدول جنوب المتوسط الشريكة للاتحاد الأوربي، مقابل التحضير الجماعي والتقني المدروس الذي يتميز به أداء هذا الأخير.

6– إن المساعدات الأوروبية الممنوحة ضمن اتفاقيات الشراكة هي مساعدات مشروطة سياسيا واقتصاديا، فمن الناحية السياسية فهي متعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، واقتصاديا تتعلق بنفس الشروط المفروضة من البنك والصندوق الدوليين المتمثلة في تبني هذه الدول لسياسات تقشفية وانكماشية.

7– التعاون المجالات الحيوية للنمو الاقتصادي والمتمثلة أساسا في الصناعة، بالإضافة إلى أن الأهمية التي تم إعطاؤها لقطاع الطاقة هو في صالح الدول الأوروبية، حيث يتمثل الهدف منها تقوية السياسة الطاقوية للإتحاد الأوروبي وضمان تأمينها.

8– لم تعط أهمية كبيرة للتعاون التقني والعلمي، حيث لم يمس إلا تكوين العمال، ولم تشتمل التحول التكنولوجي والتحكم في الأساليب الجديدة للإنتاج.

9– غياب حرية تنقل الأشخاص.

10– وجود فارق كبير في مستوى التنمية بين الدول الأوروبية والدول المتوسطية التي تعتمد أساسا على المواد الأولية والزراعية مما يجعل بلوغ هذه الأخيرة مستوى المنافسة التي تتمتع بها الدول الأوروبية أمرا صعبا.

11– إن التعجيل برفع و إزالة التعريفات الجمركية في الدول المتوسطية ستكون له انعكاسات سلبية بالنسبة لمؤسسات الدول المتوسطية وذلك بمواجهتها لمنافسة شديدة من المؤسسات الأوروبية وهذا نتيجة عدم التكافؤ، ح المجال للمنتجات الأوروبية لاقتحام الأسواق المتوسطية، وهذا ينعكس على اختلال الموازين التجارية للدول المتوسطية، إضافة إلى تراجع إيرادات الميزانيات العامة للدول المتوسطية نتيجة إزالة التعريفات الجمركية.

بالعودة إلى الشراكة الأورو–جزائرية ومن خلال هذا البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

1– الفترة الانتقالية بغية الوصول إلى منطقة التبادل الحر والتي منها الفترة 2005–2010 أدت إلى خسارة قدرت بـ 0.69% من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة 4.24% من الإيرادات العامة العادية ونسبة 5.63% من الإيرادات الجبائية، وهذا كنتيجة فقط نتاج التخفيض الجمركي.

2– سيعرف القطاع الزراعي الجزائري منافسة كبيرة من المنتجات الزراعية الأوروبية نتيجة فتح أسواقها د قاعدة التبادل الحر، لا سيما وأن المنتجات الجزائرية تتميز بهشاشتها أمام المنتجات الفلاحية الأوروبية التي تتمتع بمناعة قوية، أما بالنسبة لواردات الجزائر من المتوجات الصناعية من دول الإتحاد الأوروبي يتضح أنه بإمكان الجزائر الاستفادة من منطقة التبادل الحر خلال الفترة الانتقالية على كل الواردات من مواد التجهيز والمواد الأولية التي تدخل السوق المحلية بدون رسوم، وذلك من أجل تشجيع الاستثمار.

3– يكون الاختلال الناتج عن إنشاء منطقة التبادل الحر على مستوى إيرادات الميزانية العامة للجزائر أكثر حدة من التأثير على مستوى الأنشطة الإنتاجية، وهذا باعتبار أن المداخيل الجمركية تحتل مكانة هامة في الميزانية مما سيؤدي إلى آثار سلبية نتيجة الإلغاء الجمركي والتحرير الخارجي إذا لم يرافقه تحسن حقيقي في التوازنات الاقتصادية الكلية.

4– الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية يختلف خسارة مباشرة عن هذا الإعفاء أو هذا التنازل عن الحماية بحيث نجد أن نسبة الإيرادات الجمركية مثلت نسبة متوسطة للفترة ما بين 2005–2010 قدرت بـ 14.90% من الإيرادات العادية، بالإضافة إلى الخسائر غير المباشرة المتعلقة بالإيرادات الجبائية أو الجمركية والمتمثلة في دخول بعض السلع من دول أخرى غير أوروبية عن طريق الدول الأوروبية بدون رسوم، وبالتالي فإن حجم الخسائر يزداد بدرجة التبادل بين المنتجات الأوروبية ومنتجات باقي العالم، وكذا تفضيل المستهلكين لاقتناء المنتجات الأجنبية بدلا من المنتجات المحلية، وهذا يؤدي إلى فقدان رسوم داخلية أيضا، وبالتالي فإن كل هذه الخسائر هي نقص في إيرادات الميزانية العامة للدولة.

5– إن حجم الخسائر في الإيرادات العامة للجزائر نتيجة التفكيك الجمركي سيؤدي إلى إختلالات كبيرة في التوازنات الاقتصادية، باعتبار أنه لا يمكن تعويض هذا النقص أو هذه الخسارة في الموارد بتخفيض

مقابل في النفقات نظرا لأهمية هذه الأخيرة في تمويل الهياكل القاعدية والنفقات الإضافية المتعلقة بمواجهة آثار الانتقال الاقتصادي.

6– إن المحصلة النهائية للآثار الإيجابية والسلبية تبين مدى الخسائر الصافية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بتنفيذ اتفاق الشراكة مع أوروبا، حيث لا يمكنها تعويض الخسائر الناتجة عن الأثر المالي المباشر المتمثل في انخفاض حصيلة الإيرادات الجمركية التي تعتبر كمصدر أساسي لإيرادات العادية للدولة وعجز الكثير من الصناعات غير المؤهلة لمواجهة المنافسة بالمكاسب المتمثلة في زيادة الصادرات الزراعية التي هي في الأصل ضئيلة الحجم.

ff– التوصيات والاقتراحات:

انطلاقا مما سبق يمكننا القول أن إنشاء منطقة التبادل الحر الأورو– جزائرية سينجر عنه تقلص وتراجع في موارد الخزينة العامة للدولة مما يجبرها على البحث عن موارد مالية بديلة أو تخفيض مستوى إنفاقها، وبالتالي لا بد من تعويض التنازل عن الحماية الجمركية بتحسين القدرة التنافسية للنظم الإنتاجية المتوسطية والبحث عن موارد جديدة وذلك باتخاذ الإجراءات الآتية :

1– تقوية الإصلاحات الضريبية بتعبئة الموارد الداخلية وتوسيع الوعاء الضريبي وتقليص حجم الاقتصاد الموازي غير المنظم، ولكن هذا ما قد ينعكس على الفئات الاجتماعية نتيجة تطبيق المزيد من السياسات التقشفية.

2– تشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية بمساهمة الطرفين الأوروبي والعربي، فبدون استثمارات جديدة وخلق قيم مضافة لا تستطيع الدولة الحصول على موارد جديدة.

3– التركيز الحقيقي على عملية تأهل القطاع الصناعي والمؤسسات الاقتصادية الصناعية بشكل جدي وفعال، يسمح بتحسين القدرة التنافسية للمنتج الجزائري أمام المنتجات الأوربية التي تمتاز بالجودة العالية والسعر المنخفض.

4– بعث مشاريع التكامل ولاندماج في المنطقة وفق أسس واقعية، خاصة ما يتعلق بدول المغرب لعربي والعمل على تحقيق الوحدة المغاربية التي من شأنها تخفيض تكاليف الاندماج وتحقيق الشراكة الحقيقة.

5– توجيه الإنتاج نحو الأسواق الخارجية (إلى التصدير) لتعويض الانخفاض في الأسعار المحلية (الناتجة عن نقص الطلب على المنتجات المحلية)، في هذه الحالة فإن المداخيل الجبائية فيما يخص

الضرائب المباشرة على المؤسسات تبقى مضمونة، ويمكن أن ترتفع تحت تأثير تطور مستوى الاستهلاك الذي يؤدي إلى خلق رسوم على القيمة المضافة.

fff- آفـاق البحث:

ا في نهاية هذا البحث أن نشير إلى جملة من المواضيع التي تبين لنا أهمية تناولها بالدراسة والتي تكمل موضوع بحثنا الذي تناول أثر تفكيك التعريفة الجمركية على الإيرادات العامة في إطار الشراكة الأورومتوسطية، إذا حاولنا في هذا البحث حصر مبلغ الخسارة في الإيرادات الجمركية من خلال إلغاء التعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية والزراعية الأوربية التي تدخل السوق الجزائري في إطار اتفاقية الشراكة، وإسقاط هذه الخسارة على الإيرادات العامة باعتبار الإيرادات الجمركية أحد أهم الموارد العدية للميزانية.

ومن هذا المنطلق يمكن اقتراح المواضيع الآتية:

1- دور برامج تأهيل قطاع الصناعة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

2- آثار الشراكة الأورومتوسطية على مشروع السوق العربية المشتركة.

3- السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي وانعكاسها على الصادرات الزراعية لدول جنوب المتوسط.

تَّم بحمد الله

قائمة المراجع

قـائمة المـــراجـــع:

الكتب باللغة العربية:

[1] – محمد محمود الإمام، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل العربي (بحوث و دراسات)، القاهرة، 1993.

2– ولعلو فتح الله، المشروع المغاربي والشراكة الأورو– متوسطية، دار توبقال للنشر، المغرب،1997.

[3] – زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة.

[4] – عمر سلمان، الجمارك بين النظري والتطبيق،الدار المصرية اللبنانية، بدون سنة

[5] – عبد الباسط وفا، النظم الجمركية، دار النهضة العربية، 2000.

6– صارم سمير، أوروبا والعرب..من الحوار إلى الشراكة، دمشق، دار الفكر،2000.

7– أشرف أحمد العدلي، مؤسسة طيبا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.

الأطروحـــات:

1 – عمورة جمال ، دراسة تحليلية وتقييميه الاتفاقيات الشراكة العربية الأورو– متوسطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

[2]– زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006.

[3]– شنايت صباح، الشراكة الأور-متوسطية وانعكاساتها المحتملة على الأقطار العربية،حالة الدول المغاربية، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2008.

الرســـائل:

[1] – بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر– واقعها وآفاقها، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2001.

[2]– عايد لمين، الشراكة الأورو–متوسطية وآثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004.

[3]– يحياوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005.

[4] –وريدة عياش، الشراكة الأورو–متوسطية وانعكاساتها على المنتجات الزراعية في الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء،2007.

[5] –يا سن جبار، واقع وآفاق الشراكة الأورو–متوسطية (إشارة لحالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007.

الملتقيات

[1] –عبد الرحمان مطر، أسئلة برشلونة، قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوربي المتوسطي، المستقبل العربي، عدد215، جانفي 1997، ص64.

[2] – ندي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة، الندوة الدولية حول الاندماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الأورو– عربية، أيام 9/8/ ماي/2004، جامعة فرحات عباس، سطيف.

[3] – زعباط عبد الحميد، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، الشراكة الأورو–متوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري، العدد الأول، السداسي الثاني 2004.

[4] – غراب رزيقة، سجار نادية، محتوى الشراكة الأورو–جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2006.

[5] – سمينة رزيقة، مجلة الباحث، الشراكة الأورو– جزائرية متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، العدد9، 2011.

التقـارير بالعربيـــة:

1– اتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية، التعاون عبر الحدود 2013، وثيقة إستراتيجية تمهيدية 2007–2010 ، الصيغة الدلالية لبرنامج2007 ، الملخص التنفيذي.

2– إعلان مشترك لقمة باريس من أجل المتوسط، باريس في 2008/07/13/، تحت الرئاسة المشتركة لرئيس الجمهورية الفرنسية ولرئيس جمهورية مصر العربية.

3– أوربا وجيرانها، باتوراما البرامج والمشاريع الإقليمية في البلدان المتوسطية، المفوضية الأوربية، مكتب المعونات الأوربية للتعاون" أي3"، العمليات المركزية في أوربا المتوسط والشرق الأوسط، 2010.

4– الشراكة الأورو–متوسطية، التعاون الإقليمي، الآلية الأوربية للجوار والشراكة، 2010.

5– بنك الاستثمار الأوربي، التقرير السنوي ل "فيميب" 2011.

6- آليات التعاون المتعددة البلد والآليات الخاصة بمواضيع معينة، المفوضية الأوربية، 2011.

7- الشراكة الأورو-متوسطية، التعاون الإقليمي، لمحة عن البرامج والمشاريع، المفوضية الأوربية، مكتب المعونات الأوربية للتعاون" أي3"، العمليات المركزية في أوربا المتوسط والشرق الأوسط، 2011.

8- اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي، انعكاساته على الاقتصاد الوطني، المجلس الشعبي الوطني، المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات. 2011/03/30.

9- كلمة السيد وزير التجارة، يوم تحسيسي وإعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوربي، فندق شيراتون، الجزائر، 2012/08/28.

القـوانين والتشريعــات:

[1] - قانون الجمارك، رقم 79-07، 22المؤرخ في:/1998/07.

2- الجريدة الرسمية الجزائرية 2004/12/30.

3- الجريدة الرسمية الجزائرية 2005/12/31.

4- الجريدة الرسمية الجزائرية 2006/12/27.

5- الجريدة الرسمية الجزائرية 2007/12/31.

6- الجريدة الرسمية الجزائرية 2008/12/31.

7- الجريدة الرسمية الجزائرية 2009/12/31.

8- الجريدة الرسمية الجزائرية 2010/12/30.

9- الجريدة الرسمية الجزائرية 2011/12/29.

الكتب بالفرنسية:

1- Bichara Khader, L'Europe et les pays arabes du golfe, des partenaires distants, Publisud-quorum-cermac ,paris, 1994.

2- Bruno Ponson, Nguyen Van chan, Georges Hirsch, Partenariat d'entreprise et Mondialisation, Karthala, Paris, 1999.

3- Marie Françoise Labouz, Le Partenariat de L'union Européenne avec Les pays tiers, Conflis et Convergences, Bruylant, Bruxelles, 2000.

التقـــارير والدوريـــات:

1- rapporte annuel, 1999, Banque européen d'investissement.

2- le groupe BEI en 2000, Projets financés et statistiques, Banque européen d'investissement

3- le groupe BEI en 2001, Projets financés et statistiques, Banque européen d'investissement

4- le groupe BEI en 2002, Projets financés et statistiques, Banque européen d'investissement

5- le groupe BEI en 2003, Projets financés et statistiques, Banque européen d'investissement

6- rapporte annuel 2004, rapports statistique, Banque européen d'investissement

7- rapporte annuel 2005, rapports statistique , Banque européen d'investissement

8- rapporte annuel 2006, rapports statistique, Banque européen d'investissement

9- rapporte annuel 2007, rapports statistique, Banque européen d'investissement

10- rapporte annuel 2008, rapports statistique, Banque européen d'investissement

11- rapporte annuel 2009, rapports statistique, Banque européen d'investissement

12- rapporte annuel 2010, rapports statistique, Banque européen d'investissement

13- rapporte annuel 2011, rapports statistique, Banque européen d'investissement

14- rapporte annuel de la FEMIP 2010, facilité euro-méditerranéenne d'investissement et partenaire, Banque européen d'investissement

15-Rapporte annuel de la FEMIP 2004, facilité euro-méditerranéenne d'investissement et partenaire, Banque européen d'investissement

16-Rapporte annuel de la FEMIP 2005, facilité euro-méditerranéenne d'investissement et partenaire, Banque européen d'investissement

17-Rapporte annuel de la FEMIP 2006, facilité euro-méditerranéenne d'investissement et partenaire, Banque européen d'investissement

18-Rapporte annuel de la FEMIP 2007, facilité euro-méditerranéenne d'investissement et partenaire, Banque européen d'investissement

19-rapporte annuel de la FEMIP 2008, facilité euro-méditerranéenne d'investissement et partenaire, Banque européen d'investissement

20-rapporte annuel de la FEMIP 2009, facilité euro-méditerranéenne d'investissement et partenaire, Banque européen d'investissement

21- rapporte annuel de la FEMIP 2010, facilité euro-méditerranéenne d'investissement et partenaire, Banque européen d'investissement.

22-rapporte annuel de la FEMIP 2011, facilité euro-méditerranéenne d'investissement et partenaire, Banque européen d'investissement.

23-instrument européen de voisinage et de partenariat, Algérie, programme indicatif national, 2011-2013.

24-rapport annuel de la coopération, UE-Algérie, délégation de l'union européenne en Algérie, 2008.

25-rapport annuel de la coopération, UE-Algérie, délégation de l'union européenne en Algérie, 2009

26- rapport annuel de la coopération, UE-Algérie, délégation de l'union européenne en Algérie, 2011.

27-évaluation de l'tat d'exécution da l'accord d'association, Algérie-UE, rapport final, ministre du commerce de la république algérienne démocratique et populaire, 03/11/2010.

[28] -Délégation de l'union européen en algerie; supplément 50[e] anniversaire de l'indépendance, 2012.

[29-] union européen-Algérie ; 30ans de coopération, responsable de la publication Mme laura baeza, chef de la délégation de l'union européenne ont contribué a ce numéro agnés guillaud, rezak khiar, wahiba labreche, julian wieczorkiewicz,1979-2009.

30- ministre des finance, direction générale de douanes, centre nationale d'informatique et statistique ; statistique du commerce extérieur de l'algerie (période année 2008)

31- ministre des finance, direction générale de douanes, centre nationale d'informatique et statistique ; statistique du commerce extérieur de l'algerie (période année 2009)

32- ministre des finance, direction générale de douanes, centre nationale d'informatique et statistique ; statistique du commerce extérieur de l'Algérie (période année 2010)

33- ministre des finance, direction générale de douanes, centre nationale d'informatique et statistique ; statistique du commerce extérieur de l'Algérie (période année 2011)

34- ministre des finance, direction générale de douanes, centre nationale d'informatique et statistique ; lés réalisations dés échange extérieur de l'Algérie (période 1963-2010)

35- ministre des finance, direction générale de douanes, centre nationale d'informatique et statistique, accord d'association algerie union –européenne, incidence sur les recettes budgétaires (droits de douanes) octobre 2012.

36 -Accorde euro-méditerranéen établissant une association entre la république algérienne démocratique et populaire d'une part, et la communauté européenne et ses états membres, d'autre part.

37 - Barcelona declaration; adopted at the Euro-Mediterranean Conference - 27-28/11/95

38-Kassi Abes, Le tarif douanier ;évolution et perspective, Revue DOUANE, Algérie, N°spécial ,Avril 2002.

39- banc of Algérie, bulletin spastique trimestrielle ; N°16, décembre 2011.

40-ministre du commerce algérien, accorde d'Association entre l'Algérie et union européenne, nouveau schéma du démantèlement tarifaire dés produit industriels et les concessions tarifaires révisées du produit agricole et agro-alimentaires.2012.

41-Ministère de l'industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement, principaux résultats dés consultation avec l'union européenne (produit inddustriels).2012

مـواقـع الانتـرنت:

1– وزارة التجارة: http://www.mincommerce.gov.dz /

2– وزارة المالية: http://www.mf.gov.dz /

3– مديرية الجمارك: http://www.douane.gov.dz /

4– الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية: http://www.algex.dz

5- Chambre algérien de commerce et d'industrie:
http://www.caci.com.dz/

6 - la BEI en méditerrannée:
http://femip10.bei.org/countries/algeria.htm

7 -commission européenne, politique européenne de voisinage:
http://ec.europa.eu/world/enp/documents_fr.htm#5

8 -EU neighbourhood, info centre, an ENPI, Project:
http://www.enpi-info.eu/

9 -programme d'appui a la mise en œuvre da l'ccord d'association:
http://www.p3a-algerie.org/

10 -commission européenne, eurostat:

http://epp.eurostat.ec.europa.eu

11 -délégation de l'union européenne en algérie:

http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/index_fr.htm

جدول شرح المصطلحات:

Facility for euro-médéterranean linvestment and partnership	FEMIP
ANNUAL MACRO-ECONOMIC DATABASE	AMECO
Appui à la facilitation du commerce	FACICO
Programme d'appui a la mise en œuvre de l'accord d'association	P3A
Programme d'appui aux PME/PMI et a la maitrise des technologies d'information et de communication (PME2)	PME2
Program d'appui a la diversification de l'Economie en Algérie	DIVECO